

١٨١
٩١٨

١٨١
كنز القوائد

١٠٢

٢٧

٩١٨





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي اوضح لعباده سبيل الرشاد وهداهم الى طريق الشك والجهل لم يزل
في عياله الجاهلات وظلم الشهوات يخلق لهم العقل ليوصلوا به الى معرفة الحقائق
اليقينية ومبعث اليهم الرسل لبيان ما خفي عليهم من الاحكام الربانية فضلا عما لا يحيطون
لحفظ تلك الاحكام بحيث يصل الشرح الى كافة الانام ويصل اعتد على شرف رسله واجله
واعلم من اصطفاة من انبياء محمد صلى الله عليه وعلى المعصومين من عترته وخلقاته فان جهات
من ظنوا به علم النقص مما ذكره على كتابه اعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام لشيخنا الامام
السعيد العلامة جمال الدين ابي منصور الحسن بن الشيخ الفقيه القمي سيدنا الدين ابي القاسم

المطهر يوسف بن المطهر قدس الله روحهما ونورهما الذي تافى نظاره من الكتب القديمة ولم يناسبه
غيره من تصنيفات الشرعية وحيدوا فيه مسائل مشكلة ونكاه بعضه يحتاج ادراكها الى بحث دقيق
وكشفها الى شرح وتحقيق فكرر على السؤال مرة بعد اخرى في كل كتاب يتناول على شرح مسئلته وكشف مشكلته
في شتى من ذلك فراعنا الدهر السوب الى قلته **استحقاق العصر** ثم ارفقت جزئي على هذا الكتاب
الموسم بكثر الفوائد في حل مشكلات القواعد ولم افقه في كل شيء مما ذكرنا فيه اشكالا لا عبرة بل
كل مسألة ذكر فيها او اطل فيها نظرنا او اشار فيها الى رواية وحديث او اجمال او كانت المسألة في الروايات
التي يحتاج الى البحث والبيان في ان شاء الله تعالى بحسب حسن توفيقه ارجو ان يبين وجهه
او النظر وحل في كل مسألة وسند تلك الرواية ووجه ذلك لاجمال ووضوح كل المسألة
على وجه يظهر لمن له ادنى بصيرة وارجو ان يتفقد في التوفيق لا تقامه وان يكون ذلك نافعا لمن
الاستغناء به وان يكون الولد العزيز من الضد ان شاء الله تعالى بشر الصالحين ووفقه وابعاد الرضوخ
العالمين من نفق الاستغناء به وان يجعل ذلك خلاصا للجمعة وقرأ ما منه بمنه وكرمه انه خير موقوكر
معين المسائل المتعلقة بكتاب الطهارة قوله رحمه الله الطهارة
عسل بالماء او مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التاثير في العبادة **اقول**
انما عبادة الاصحاب في تعريف فقال الشيخ في النهاية الطهارة اسم للابتياح به لا دخل
في الصلوة **جواب ابن ادرسين** على لزوم غسل البدن واليابس من الخبث استقاما فانه ليس بطهارة
مع صدق المحدث عليه وعلى مكيه وضوء الحائض فانه طهارة ولا يصدق عليه المحدث في البراءة الطهارة
ابقاء افعال في البدن **جوابه** على وجه مخصوص بابتياح بها الصلوة واورد عليه ان المحدث لا يباح
والاشياء المخصوصة عليه ان لا يباحا وقال الشيخ نجم الدين ابو القاسم جعفر بن سعيد الطهارة اسم
للوضوء او الغسل او التيمم **جوابه** له تاثير في استباحة الصلوة واورد عليه الوضوء المحدث اذ هو ليس
بصلوة السابق دونها **اما** ذكره الكتاب في تعريفه ان يقال الغسل بالماء كالحائض فيبتدع فيه
الغسل والوضوء وحده **وام** المسح كالحائض **الثاني** ان التيمم يقتضيه فيها جزمه متعلق بالبدن

طهارة

يخرج عن الثوب بالماء من العجاسة ومع الأمان فيهم وقوله على وجهه صلوة التائيم التي فيها
يخرج عن البعد بالماء من العجاسة أو مع بالتراب لا للتميم وقال صلوة التائيم لم يقل في التائيم
قال غيره لم يدخل فيه الوضوء المجدد وكقولنا هذا التعريف منقوض بالوضوء فإنه غسل
ولا سحابة بالتميم بالبلغ فإنه ليس عليه غسل ولا سحابة بالتراب بل لو قيل الطهارة غسل بالماء أو غسل
وسحبه أو سحبه بالتراب أو به إلى آخره لم يكن له وجه فإن الأول يراد به الغسل والثاني الوضوء الثالث التيميم
بالتراب والرابع التيميم بالبلغ ويجمع المحققون جميع جزئيات الطهارة قولا واحداً فإن الغسل الوضوء فاشكال قوله
يقولوا اجتمع على مكانة غسل واحد غسل بالماء أو بالأخرى غسل من سب مياها من الناس بعد بدوه بالموت قبل
الغسل مثله فإن نقى غسل بالماء أو غسل بالأخرى أو غسل بالماء مع الصلوة بالتراب من غير
وضوء بخلاف الأخرى فكان أحسن منه والناقص يدخله الكامل إما العكس فغير محذور عندنا
سقى لا شك لا يرقى غسل بالماء ثم وضوءاً فإنه محتمل الإجزاء عن غسل بالماء فإنه لا يرد
الغسل مع الوضوء ساقط لغسل بالماء بالتراب أو مع وضوءه مع الصلوة ويرفع الحديث وفصل أحد الشايعين
يبدو أن الأخرى لا يحتمل عدم الإجزاء عن غسل بالماء إذ هي مستمرة بعد الغسل الأخرى في الوضوء فلا يرد
بالوضوء ومنها قوله رحمه الله لا سحابة أو في أشكاله أو في المسئلة مما لا شك أن هذا الحديث
وهو من أقوى استباحة الصلوة مع وضوءه في حديث الغنيمة ولا يثبت الغسل في أشكاله أو في
والله لا يرد في أشكاله كما في الأحكامين وعدمه بحال أحدهما على الآخر وجه القبول هناك كما يرد
أحدهما وهو عدم الإجزاء لما قرئناه وأما هنا فوجه تكافؤ الأصحابين في المكلف غسل في جميع لكل منهما
إلى غسل بالماء وجهه رفعاً عما سجد الوضوء وجهه إلى الأخرى ففي الإخراج إلى الوضوء من غير غسل أحدهما أو
الأخرى صلوة لكل منهما على الترتيب مع تلازم تحقيق ما قلناه من صحة الأشكال هنا وجهه عند ذلك التيميم
أن كان لغسله لا يمكن ذلك فإنه لا يرد عليه إذا تيمم قبل الاستسقاء فقد تيمم قبل الشق الوقت وهو عند حياز
أن كان لغسله لا يمكن ذلك فإنه لا يرد عليه إذا تيمم قبل الاستسقاء فقد تيمم قبل الشق الوقت وهو عند حياز
إذا صار معاً أو - العوض هنا في موضعين أحدهما حوزاً لا استسقاءً في الغسل وعند غيره رتبة معاً أو
كأمره من عليه لا الكاف والأخرى عدم جواز في غير الغسل وقيل في رتبة معاً أو هو مدلول عليه
لسم الفقه أما الأول فلأن عزمات الروايات الدالة على جواز الاستسقاء في الغسل
يتناول محل الترتيب وأما الثاني فلو كان ظاهره ما يحل على ما هو مدلوله عند المكلفين وهو المنع

وهو الخرج المعتاد ومن ثم كان الاقرب فانه يحتمل ضعيفا عدم الجواز
وان صار معتادا فان الخطاب اذا كان القاعدا على ما هو المعهود وانما
هو ذلك الموضوع دون غيره فصار معتادا
رحمة الله عليه وافتت
التماري في الصفات فالوجه عند الحكم بخاصته ان كان يعمد لمثلها
على تقدير مخالفة خلافه
اما الحكم الاول وهو الحكم بخاصته
التماري يوضح الخاصية الواضحة لمثل صفاته اذا كانت بحيث لو كانت
مخالفة لكانت معنية له فلو جرد الفعل عما عمن بخاصته المذكورة في نفس
الامر بخاصته عدم الابدراك له بل الحس لكن عدم الادراك مع وجود الانفعال
لا يبرك حكم الخاصية والقرض ان الخاصية غالبية بحيث لو كان لها ما يشيها من
صفات لما ظهر واما الحكم الثاني وهو عدم الخاصية لو لم يتفعل عمدا بغير
المخالفة فصار لعدم التعيين في احد الصفات المذكورة وصفة
كما كانت او لا تتغير الواقع في البرهان كان كرا فصاعدا
ما يعا على اشكال
هل يشترط في عدم قبول الكسب لما
للخاصية ان يكون راجعا الى الخلق الاول بخروج الجار عن اسم الماعرف فان
الامر باحصاء الما لا يحصر اليه الما هو حاد لا يعمد له حش لا يعمد له
فان تحمل الاحكام الموازنة في الما عليها هو المتعارف وهو المانع وتحمل
عدم التميز لاطعدم خرد جملة الجود لا غير كونها حقيقة
البرهان غير من الخاصية صلا وصا فحش اجماعا وان لا وقت من غير تعيب
فقول ان اقربها التقا على الطرمان
اما القابلون بخاصته
التماري في الصفات فكل اصحابنا منهم المقيد وسلا وروا دريش وهو
احد قولي الشيخ رحمه ذكره في النهاية والحد والمقبوط والقول الاخيرة
انها لا تختص وهو اختيار الحسن بن ابي عقيل والمصنف احتج الاولون بما
رواه علي بن يقطين في الصحيح عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سالت
عن البريق في هذا الحامد والمخاض او الفاه او الكلب او الهر فقال بخير
منه فخرج منها ولا يمكن ذلك يظهر ان شاء الله استند الظاهر الى الجائز فلا يكون

التماري في الصفات
رحمة الله عليه وافتت
التماري في الصفات
رحمة الله عليه وافتت

طاهر قلبه ولم يراه فوجد راسه جيل في الصباح قال كنت الى رجل اسأله ان
يشال ابا الحسن الرضا عليه السلام عن البيهقي في المنزل للوضوء فيقطر
فيها قطران من بول او دم او ينقط فيها شيء من الغدة كالبحرة او نحوها
ما الذي يظهر فاحق بعمل الوضوء من المصنوعة فرفع عليه السلام في
خطبه يشرح فيها ذلك لا يخرج الاخر من عارواه الشيخ في الصحيح عن
محمد بن اسمعيل بن بريح قال كنت في رجل اسأله ان يشال ابا الحسن الرضا
عليه السلام فقال يا البيهقي الشيخ لا يشال شي الا ان يعيق رجليه لو طعمه
فينزع حتى يذهب الريح ويبطئ الطعمه الا ان له ما قد
يظهر المطلق للطهران ثم بالضم والظاهر وفي الاتصاف الوضوء والارواح
وجور القيم وفيه قرب الجواب انه مصنف بالطهران ما لما
مطلق مع التمكن والتم الا بالتم المقتضيه وما لا يتم الواجب الا به كان قد
ورأى فهو واجب وخالف الشيخ في ذلك حيث قال لا يجب عليه التيمم
لا فاقدم المطلق فيجوز له التيمم واما ما العمل من الحديث المذكور
طاهر اجماعا ومطهر على الاصح ما ذهب اليه المصنف هو
اختيار السيد اراد ريش وقال الشيخان واما ما يرويه هو طاهر على طهره
اصح المصنف وهو أقوى بانه مطلق وكل ما كان كذلك جاز التظهير
اما الصغير فمقدور واما الكبير فمقدور عليه التل الما يظهر ولا يظهر على
الطهران على مطلق الماء وهو ثابت في صورة النزاع وما رواه عبد الله بن
مسكان في الصحيح قال حدثني صاحب بيته انه قال يا عبد الله عليه السلام
من الرجل يشتمني الى كذا القليل في الطريق فيريد ان يغتسله لئلا يشتمني
في ذلك ان هو اغتسل على وجه غسله في الماء كيف يصنع وهو يخشى ان يشتم
قد شتمت منه فقال اذا كانت يدك نظيفة فليغسل بها يدها من الماء يدها
خلفه وكفا امامه وكفا عن يمينه وكفا عن شماله فان خشى ان لا يفي به غسل راسه ثلاث
مرات ثم يغتسل جملته فان ذلك نجوه وان كان للوضوء غسل وجهه ومسح بقلبه
على ذراعيه ورأسه ورجليه وان كان الماء قرا قليلا لا يفي به فليغسله فلا عليه

من كان في الماء او في
من كان في الماء او في

في نسخة أخرى

يقتل ويجمع لما فيه فان ذلك تجزئ به احسن الشيطان وموافقها بما رواه
 عبد الله بن شاذان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يؤمن بالما المستعمل
 فقال لما الذي يقتل به الثوب او يقتل به الرجل من الجاهل لا يجوز ان
 يقتل به وانما يقتل به الجاهل المصنف على المانع من صحة الشاهد فان في طريق
 هذا الرواية الحسن على واحد من هذين فان كان من فضل فغيبه قولنا
 على الاصح **اختلاف الصحابة في الما القليل اذا فقت فيه**
 بالجائسة غير غيره له هل يظهر بانماه كرا قال الشيخ في الخلاف انه لا يظهر
 وهو قول شاذ ولو لم ير البراج ولم ير ادريس وقال الشيخ في الخلاف انه لا يظهر
 احسن الاولون بان الما الحق قبل انما هي غير يقين والاصل بها الجائسة
 واحسن الاخرين بان الجائسة لو فقت فيه بعد بلوغ الكرم توثق فيه فكذا
 قبل الا حصل البلوغ لان الكرم الواقعة كالجائسة موجودة في الحالين
 ولقولنا على الثاني ان الما كرا لم يحل لجائسة الجواب عن الاول بالنفي
 بانه بعد البلوغ لا يفعل شي منه عن الجائسة اجماعا واما قبل البلوغ فقد تحقق
 انفعال ذلك البعض فاقتضا عن الثاني بالجمع من صحة العقل فان
 هذه الرواية رواها الشيخ بترسله **اوجب بعض هؤلاء الجحيم فيما**
 لم يرد فيه نص وبعضهم اربعين **من القائلين بجائسة الكرم**
 بجائسة الجائسة من فلا اذا وقعت فيها الجائسة لم يرد من ذلك ادع تقدير لما
 ينحى لما جرح يابها وهو قول الشيخ في المبسوط اذا رزقه وان اراد ريش
 وتقليم من اوجب نزع اربعين دلوا وهو قول صاحب الوشيلة احسن الاولون
 بانه ما حكم بجائسة فلا يزول عنه هذا الحكم الا بنزع الجحيم لعدم نص
 والاعلى غير انه هو المقيد ويمكن ان يحتج لاجزائه بوقوع الاتفاق على
 وجوب نزع الكرم يقين والاصل براه الامه ما زاد عليه لموضع الشك يرجع
 الى اصاله الطهارة **فلو اخذوا له تنوع العدة فالأقرب الاحتكا**
وجه القرب ان الغرض اخراج ذلك القدر من الما وهو كالحاصل

بالدلالة المتقدمة يحصل بالدلالة التي تقع مجموع تلك الدلائل فكان عجزاً هو
ولم يزل يغيرها بغير التوح أو الاتصال فالأقرب نوح الجميع وإن كان
بعضه لو كان على أشكاله ^{يريد بالخاصة إذا عجزت أحد}
أوصافها البهي ثم زال ذلك التغير من غير نوح ولا انضمت بالمال الحادي
نوح جميع ما فيها لانه ما حكمه من حيث اجزاءه من نوح الجميع لعدم أولية بعض
منه من بعض آخر هذا إذا علم ان قد راعينا بغير التغير لو كان بالمال
فانه يحفل ذلك أيضاً بعين ما كانا ونحوه لاكتفاء نوح ذلك القدر لكنه
ضعف وزوال ذلك الانفعال عن المالكين اولاً وانما كان الاول من
الوجهين اقرب لكونه بالمال متين ولا تدرى الا بغيره من نوح
يقين لا بد من نوح الجميع فكان نوح الجميع اولى ^{وسمع انقلاط}
بالوجه الوضوء واليتم لو كان عنده اثني احدهما مطلق والاخر
مضاف في انقلبه احدهما ولا يعلم هو المطلق او المضاف فالوجه ان يظهر من
ذلك الا ان الباقي ويقيم لا يجب عليه تحصيل الطاهر بيقين ولا يقين بدون
ما قلناه واذ لو لم يكن ان يكون الباقي هو المطلق فيكون قد تم وجوب
الما لم يكن نعمة باطله وتحفل ضعيفاً وجوب اليتم لانه فاقد الماطلة
ما مطلق ^{يريد لو كان عنده ثوبان نجس وطاهر}
الباقي خاصة ^{ثم علم احدهما ولا يعلم حال الثوب الباقي هل هو الطاهر او النجس فانه يصلي}
ثم علم احدهما ولا يعلم حال الثوب الباقي هل هو الطاهر او النجس فانه يصلي
في ذلك كذا كذا ثم يزرعه ويصلي تلك الصلاة عارفاً بحصوله بيقين التردد
فلهذا ضعيفاً ان يصلي عارفاً لان الاتصال برأيه دونه المصلي من صلاة اخرى
وحكم التشبه بالنجس حكم النجس فيكون لمن عنده ثوب نجس فانه يصلي عارفاً
من وكه لا غير ^{ولو اشتبه بالمغصوب وجب احتياطاً بان}
نظر فيها فالوجه البطلان ^{وجه البطلان انه يجب ترك}
استعمال المغصوب ولا يتم الاشتراك استعمالاً ولا يتم العاجب الذي ذكره
كان

كانه واجبا فاستغنى عما يكون منها عند واليه في العباد بقتضى الفناد وتحميل
 ضعيفا للصحة لان بعد الفراع يقطع على انه نظر من طرف واحد بالملك ووجه
 ضعيفا ان الملوك عند اشتباهه بالمعصوم يكون اشتباهه حركيا فلا يرى الطهارة
 ولا يقوم ظن النجاسة مقام العلم في نظر اقربه ذلك ان اجتنب
 كالي في الاول وجه القرب ان اعتقاد النجاسة راجع من الكون
 بالاشهاد الى سبب النجاسة امامه بمرور الظن عن السبب يكون ضعيفا
 يعارضه اصالة الطهارة قوله فان عارضتها مثلهما فالوجه الحاقه بالمشبه
 لو شهد عدلان نجاسة احدا لانا بين وشهد آخران بان النجاسة
 الاخر على وجه التعارض بحيث لا يمكن الجمع بينهما بان شهد الاولان بانها نية
 هذا كليا بعينها ولع في انما عينه من الاثبات وشهد الاخران بان ذلك
 الاثبات في ذلك الوقت كان ورأيا بملق وقدر شاهد ذلك الكلب في
 ذلك الوقت قد وقع في الاختراق الشك يكون الماعلى اصل الطهارة لها
 جميعا شوا امكن الجمع والاول ولو قلنا ان امكن الجمع حكمه في اشتباهها
 كان قويا لان وجوده في شهادته الشاهد بمرور معلوم من جهة الشرع وليست
 بمختلفين ولم يتعرض بما لا يمكن فيه الجمع بينهما الذي يحل البحث ههنا وقال
 ابن ابي شيبه بعد حكمه بها شدة على تقدير امكان الجمع ولم يمكن الجمع اقرع
 ثم استشهد الفرع في الاواني والياب وقال لا اولوية في العبادات
 الشهادتين دون الاخرى فطرح الجمع لانه ما طهر في الاصل وقد حصل
 الشك في النجاسة ثم استقر عليه وفتواه على نجات الجميع فباللهم كذا
 الشهادتين قد ابدت ما تنفيه الاخرى والمصنف اختار في مثالي الخلاف
 الطهر بناء على الاصل كما عزم معارضه بغير النجاسة او طهره لان
 كذا في الشهادتين افاقه الظن مع علم معارضته لو عند المعارض وعلم
 الاولوية بحصول الشك في النجاسة وكما جامع حكم الطهارة المعلوم اول
 ثم قال فينبغي ان يقال بحكمه نجاسة الاثبات للمعلم بعد في إحدى الشهادتين
 فيكون بمنزلة الاثبات المشبهة لانا نقول عنه حصول العلم بنجاسته

احدى الاثنتين وصحة احدى الشهادتين لان صحة الشهادة المأثقة
 مع انقضاء التكذيب لها اتفق وجهه فلا على انه لو قيل بذلك كان وجهه هو
 اشتراك الاختيار في هذا الكتاب ثم اشار الي وجه ترجيح هذا القول
 بان قال ولقد اريد المشتري واقول لفايل ان يمنع من رده المشتري على
 نقد الحكم بطلانها وانما اشنعنا لما في رفع الحذف وانما له الحاجة
 وانما يكون له الدلالة حكم بالحياسة فيها والخاصة بالمشبهة وكلامها
 يرد عليه المنع واقول ايضا ان وجه الحاقها بالمشبهة ان الشهود الذين
 اتفقوا جميعا على حاجته لحد الاثنتين وانما وقع المتعارض في تعيين ذلك
 النقص ولحقني بالمشبهة الا ذلك ولو استنبهت لتستدسب
 الضيق في القليل والوجع او كما احق العمل بالاصلين والوجه المنع
 العمل بالاصلين يقتضي الحكم بطلان المالا ان الاصل ونزع اكل الصيدان
 الاصل عدم حصول شرط الربط الله فيه فيكون ميتة ووجه هذا الا
 قتال ما يقتضيه عند التردد في حياته الما او طهرته يرجع الي حاله الطهر
 عند التردد في حصول الشرايط للميت لاكل الصيد وتحقق الشك به فعدن
 حيا حكم بقرعه بناء على ان الاصل عدم حصول الشرايط ووجه المنع ان
 ذلك حكم بالجمع بين المتنافيين او قد وجد حيوان بقوه الحياة يحكم بحكمه
 ميتة في ما قيل حكم بحياته حينئذ والحكم بطلانها على هذا القدر جمع بين
 التناقضين وهو محال ولا يخلو هذا الجمع بين التناقضين بل اشتراك
 رواه او يهدي بيعة على مشكل الميت او رفته الرواية الاولى
 اشار الى ما رواه الشيخ في النص عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا
 احبته اخف هذا الخبر قال قيل لابي عبد الله عليه السلام في الجمع بين
 من الما النحر كيف يصنع به قال يباع على من يشاكل اكل الميتة والرواية
 الاخرى اشار الى ما رواه الشيخ في النص عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال يدفن ولا يباع واقول لو قيل كيف الجمع بين
 الروايتين فان احدهما تضمنت جواز البيع والاخرى التهي عنه قلنا الاولى

وجهه هو

حاشا

الطهارة

هذا الخبر
 رواه في نسخة
 عن ابي عبد الله
 عليه السلام
 في الجمع بين
 التناقضين
 وهو محال

هذا هو الأصل في الأصول وهو الأصل في الأصول وهو الأصل في الأصول

الاول تحت تبعه على مشكل المتيقن والثانيه الذي عن مطلق البيع الذي
يكون اضافة الى مشكل المتيقن وهو ما ولا يكون من الذي عن مطلق البيع
الذي عن كل واحد من افراد مع احتمال كون الذي للتقريب او يكون للشوالات من
لا مشكل المتيقن والاخر طهارة المشوك اقرب
المذهبين عند المصنف طهارة المشوك مخالفا للشيخ فانه قال في الخلاف
لا يجوز بيع الفرد لانه مشكوك فيه ومبعضه شاك وان جرد وجهه
قرب واختاره المصنف ما رواه الفصل ابو العباس في الصحيح قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن فضل الفرد قال ثلثة والبقر والابل
والحمار والخيول والبغال والوجوه السباع قال فلم اشرك الا ذلك
عنه فقال لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال لا بأس به ولا ضال
الخطهان اجتمع الشيخ ومن تبعه في بيع البقر والحمير ما قد منع
المذهب الثانيه ومن عدا الخواص والفرقة والنواصب والجمعة
من المشايين اختاره عند المصنف طهارة مشكوك وان لم يكن
غير الفرق الاربع الذين ينتمون الى الاسلام وهم الجوزج الذين يكفرون عما
عليه السلام وعثمان والخلافة وهم يعتقدون ان الله تعالى عما يقولون علوا كبيرا
والنواصب وهم المعلنون بالبعوض والشان لانهم طهروا السلام والمجتمعة
الذين يعتقدون ان الله تعالى جسم حقيقة سبحانه وتقدس عما يفترى المشركون
وصحبه قرب طهارة من عدا هذه الفرق من اصناف المشايين انه مشكوك
طهارة الفرق الجماع على ان الاحكام هو احد المظهرات عن غير انه ان السلام
الكافر طهارة بالاسلام وهو ظاهر والقارة اقرب
المذهبين عند المصنف طهارة القارة خلافا للشيخ حيث اوجب غسل
الثوب اذا اصابته برطوبة وهو اختياره للمصنف وشاذ وما اختاره
المصنف هو اختياره ابن اديب ووجه القرب اضا الى طهارة وعدم
الغسل غالبا فالجوزج عنها حرج مني بقوله ما جعل عليا في الدين من حرج
وما رواه الفصل ابو العباس وقد تقدم ما صححه الشيخان وموافقا

وما خففوه ما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت
 عن الفاره الرطبة فقلت في الماء يغسل على الشارب يصلح فيها قال اغسل ما رايت
 من اثرها وما لم تراه فانضم بالما والحواء الجول على المنيحان حيايين الاطه
 والوزعة اقرب المذهبين طهارة الوزعة وهو المذهب
 ابن ادريس خلافا للشيخين ووجه القرب ما تقدم احتجا بما رواه الحواصيه
 ابن عمار في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفاره والوزعة
 تقع في البئر فهل تروح منه ثلث ذلك والجواب لا يدل على محل النزاع ادوية
 يعقب الموت لا يقتضي فاحشة فاحشة والتعليل والارنب
 اقرب المذهبين عند طهارة التعليل والارنب وهو اختيار
 ابن ادريس خلافا للشيخ وابن البراج والى الصلاح ووجه القرب ما تقدم
 من دلالة عموم نفي الحرج ورواية الفصل والعل بالاصل اصح الاخرين بما
 رواه يونس عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام هل يجوز ان يغسل به وال
 رنب او شبههما من الشباع ميا او ميتا قال لا يصح ولكن يغسل به والحواء
 الجول قوله يغسل به اذا استها ميتة حيايين الاطه وعرق الحب
 من الحرام اقرب المذهبين عند طهارة عرق الحب من الحرام
 وهو اختيار ابن ادريس وشذذ خلافا للشيخين حيث وجب غسل الثوب
 ولا يجهض ابن بابويه حيث قال حرم الصلاة في ثوب اصنابه عرق
 الحب من الحرام ووجه القرب ان الاصل الطهارة ولا ان الحب من الحرام
 ليس عرقه كصافه احتج بما رواه الحلبي في الحسن قال قلت لابي عبد
 الله عليه السلام هل اغتسل في ثوبه وليس معه غيره فقال يغسل فيه وادوية
 الحامضه وحملها الشيخ على ان المراد اثار عرق فيه من حرام ولا يغسل به
 فان السوال عن اجنب في ثوبه وعرق الابل الحلاله
 اقرب المذهبين عند طهارة الابل الحلاله وهو اختيار ابن ادريس وشذذ
 خلافا للشيخين وابن البراج حيث وجب اغتسل الثوب من ذلك ووجه
 القرب ما تقدم احتج الاخرين برواية هشام بن سالم الصحيح عن

عنه الله عليه السلام قال لا تأكلوا لحوم الجلالة وان اصابك شيء من قتلها فاعطه
بالجواب يقول على الاستصحاب جميع ما بين الاول والاخر
في المتفرق في الاتقان ان يذبحه لوجع القول اعلم انه لحظ في
وجوب ازالة الدم من الثوب او البدن في الصلاة اذا زاد عن مقدار
الدرهم بمجتمعا وانه لا يجب ازالته اذا انقص عن مقدار الدرهم وانما
الخلافا في ثلاثة مواضع الاول الدم اذا بلغ مقدار الدرهم بمجتمعا
فلا يجب ازالته والثاني لا يجب الا اذا زاد وقال الشيخان واما
بابويه وابن البرقي وابن ادریس بن محمد ازالته الثاني القليل من وجوب
الازالة انما يبلغ مقدار الدرهم بمجتمعا اختلفوا اذا كان منفردا يجب
لوجع ليبلغ الدرهم فاخترنا ابن ادریس عدم وجوب الازالة وقال في الخط
المحظ ازالته بشرط في القاية ايضا التفاحش وسلم الثالث ان يذبح
مقدارا لدم بمجتمعا يقتضي ازالته استصحابا لانه وهو مقتضى
خلافا لابن ادریس عدم يتعوض المصنف النضر بمقدار الدرهم بانه
قال وان زاد الدم عن شدة الدرهم بمجتمعا وجب الاكل والاخر في
المتفرق ازالته ان يلحق لوجع والظاهر ان القليل يرجع الي الدرهم
لجمله لا يكون اختار من قبل الشيخ رحمه الله وهو انما اذا كان مجتمعا
ليبلغ الدرهم وجب ازالته ووجه القرب عموم الاول المتناوله ليعالج
النجاسة مع منما تنقص عن شدة الدرهم للاجتماع عليه في الثاني واما
تحت العموم وانه احصل للعبادة اخرج المستوطن للاجتماع بان اجتماع كل
واحد واجب ازالته فالجميع كذلك والجواب منع الملازمة احل المستوطن
للزيادة على مقدار الدرهم بزيادة من علم في الحسن قال - والثالث
قد رآته وهذا كثر من مقدار الدرهم يصعب تحله وصليته في صلوات
كثيرة فاعلمنا صليته في يد بقوله وهو الشئ من الدرهم وذلك على
ان ما لم يزد عن الدرهم لا يجب الاعادة والجواب دلالة المفهوم
ضعيف وفي تطهير الطيب والخنزير اذا وقع في المني فصار

على اواله الله اذا امتزجت بالتراب فتقادم عهدا حتى استقلت
 ترابا فترابا من حيث تعلق الغاشية على منى تلك الاعيان
 النجاسة وصورها التوعية وقد علمت قوت الغاشية كراوية القلب
 الممزجة ومن بقيت من اجزائها وجزء الجحش الجحش
 كان ما فيها او جاشت طهر بالطين على اشكال
 شكل من حيث زوال تلك الرطوبات بالنار التي اعطى القياس من الشمس
 لظهور الارض من النجاسة ولرواية ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام
 قال اصل النار مائية ومن ادرك النار انما يظهره اذا احاطت بان صفة قوتها
 وحل النار على الشمس ممنوع اذ هو محض القياس والحديث وقع حوا عن
 وقعت فيه مبيته وعنى به عجين وخبز فكل من ان يكون ذلك الماثيرا
 وهل يحرم لثابتها لغير الاستعمال كقربان المجالست في نظر
 اقرب التخم **اقول** وجه النظر من حيث انه سرق واصاحه المال
 المذموم عنه كما تضمنه الحديث المشهور وهو اختيار الشيخ في المشروط
 ومن حيث ان التهي في الاواني اما ورد في اشتغالها فلا يتناول اتحادها
 لغير الاستعمال وكونه اصاحه المال ممنوع بل هو حفظه ووجه قوت التخم
 انه اخراج لها عن المنفعة المخلوفا لها وهي الاتفاق بمواثاة الفقرا مع التماسه
 على الشرف والملا وعل ذلك بنسب التخم واختار المصنف في الارزاق
 الجواز قوله وهو يجب اجتناب موضع الفضه **اقول** القابل لذلك
 هو الجميع في المشروط لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام قال لا ياكل في
 الايمان فضة وفي ابيه مفضضة **اقول** ولو غسله بالماء عوض التراب
 لم يكره على اشكاك **اقول** وجه الاشكال في حثان الما اقول الما
 لاجتماع وصفي الطهارة والنظافة لغيره فدون غيره واذا كانت الطهارة تحصل
 بالاصناف فخصوها بالاقوي اولى ومن حيث ان الامور في اليقين غلها
 بالتراب والمما يبلغ من الما وحده **اقول** وجب في التبيد القصد اليق
 الحلف او اشتباحه فعل مشروط بالطهارة والتغيب الى الله تعالى

الما اقول الما
 الما اقول الما

ولو وقع لوجوبه أو لندبه أو لوجوبها على ربي
 في نية الطهارة المقصود بها إلى الأمور الأدبعية أعني رفع الحدث
 أو الاستنجاء والتغيب إلى الله تعالى وإن يوجبها لوجوبها أو لندبها أو
 لوجوبها أو نال في المشقة كما يفترها أن ينوي رفع الحدث أو لندبها
 فعل من الأحكام الذي لا يوجب فعله الاستنجاء وانظر من مراد ذلك
 فيه الوجوب أو الندب والتغيب فليكن جديداً هذا الذي اختاره المصنف
 وقال أبو الصلاح حصة النية الحزم عليه يعني الوضوء مناة للزوجة
 لرفع الحدث واعتباره الصلاة لوجوبه فترى إلى الله عز وجل
 وقال في النهاية بالاعتناء بالنية القريبة وأن شيعتنا ادعى الوجوب والندب
 لا محذور الاستدلال هنا في موضعين أحدهما في وجوب رفع الحدث أو الاستنجاء
 خلافاً لما ذكره في النهاية ولأن شيعتنا وتقديره أن قوله تعالى إذا قمتم إلى
 الصلاة فاغسلوا أي جعل الصلاة لأنه المتعارف لغة ولما رفع الحدث
 فلا يختلف الاستنجاء والثاني في وجوب الأمرين جميعاً فالذي
 الصلاح وتقديره أن من نوى أحد الأمرين يجب أن يحصل له ما نواه لقوله
 عليه السلام لكل ربي ما نوى وهو يقتضي أنه إذا نوى الاستنجاء وجب
 الاستنجاء الصلاة أو رفع الحدث فحصة أو تقع حادثة وهو المطلوب
 وذكر الحدث الدائم كالميطون ومصاص العلق والمشيخة
 ينوي الاستنجاء فإن اقتصر على رفع ما قوي البطلان ^{ووجه القوة}
 أنه ينوي شيئاً لا لأن رفع الحدث وجوبه كمال فلا يكون صحيحاً ^{ووجه القوة}
 صحيحاً الآخر الاستدلال برفع الحدث الاستنجاء فكل نية ملزمة للاستنجاء
 لو ضم الفرد صحيحاً ^{منه} أشكال مستقاة أشكال الأجزاء من حيث
 عمل واجب وزاد في كماله كماله الشئ في المشقة أو حيث أنه إذا كان للندب
 لم يلزم الشيء لم يتحقق الحادثة صحتها في الندب وهو واجب لقوله تعالى وما أمر إلا

بسم الله الرحمن الرحيم
 اقتربت من الله تعالى في هذه الدنيا
 هذا تقرير على علم التبريد في الوصف فلو كان
 بعد عز وبنية الطهارة كانت طهارة بنية باطل لا فضل باقى الاعضا
 ورد التبريد فحققت ضعيفاً صحة الطهارة اذ هم التبريد غير بطل لا نأيت اعلى
 استحضار البنية فلا بد من وقوعها في غير واجب اذ الواجب انما هو
 على احكام رحمه الله لو نوي ما يشترط كقراءة القرآن فالأحق الصحة
 منع النسخ وابدأ من ذلك فخرج المصنف بانه نوى شيئاً لا يحصل
 الا برفع الخلاف لانه نوى المشتري واما المصنف برفع الحديث فيمنع بنية رفع الحديث
 رحمه الله لو شغل برفع الحديث بعد بنية الطهارة الواجبة فوضعا احتياطاً
 بغير الحديث فاقوى الاحكام وجه القوة انه اوقع الواجب مع عدم الجزم
 بحرمه فلا يكون محرماً رحمه الله لو اغفل لمعه في الادب فانفصلت في
 الثانية على قصد التذنب فاقوى البطلان وجه القوة انه الواجب
 فيه الذنب رحمه الله اما لو نوى غسل الوجه عند ارفع الحديث وغسل
 اليمنى عند ارفع الحديث وهكذا فالأقرب فالأقرب الوجه وجه القرب
 انه لو نوى كل واحد من الواجبات متتابعاً لفعله فكان اولي من تقديم البنية على الغسل
 ولان منه كل واحد على وجه الفصل اولي من بنية المجموع فلا اذا كان البنية
 المحالة مجزئاً كانت التفضيلية اولي بالاجزاء ولو دخل الوقت في التذنب
 فاقوى الاختلاف الاستيفاء الاحتمال من ان الله لا يفرق بين
 لان محل البنية عند غسل الوجه وقد فعله على الوجه المشروع فيكون محرماً
 الثاني لانما شرط ان ينوي الوجوب في باقي الافعال التي يفعلها بعد دخول
 الوقت لانه حينئذ يترك الطهارة على وجه الوجوب ولو فعلها بنية التذنب
 او استمر على بنية التذنب لكان قد واقع الواجب بنية التذنب وهو
 باطل الثالث المستيناف وهو ان البنية التذنبية هي التي لا تملكها الدنيا

الوجوب حيلولة يقتضي ان تكون الطهارة مضمونة اي بمقتضى وجوبها بنسبة الوجوب
اجوب وبعضها بنسبة الندب وهذا هو البطلان فيعين الاستيناف ولانه احوط
فان زال العيب في المعادة من غير حدث استكمال اقول لا يرد لو شح
على خلو غير اليد من ارقبه صحت طهارته ما دام الشيب موجودا فاذا زال الشيب
في وجوب اعادة الطهارة من الصلوات استكمال فتشأن ان الطهارة شرعية للمضوء
فقد تقرر بطلانها وقد تقرر من ان الطهارة من وجوب الحدث ولم يفتقر لحدث بزيادتها
تحت حكمها باقيا لو نادى الوضوء مواليا لو اخل بها فالاقرب الصحة
للعقلاء نادى الوضوء مواليا اذا تعلق منذر بزمان معين لو اخل
بالوالة فلا شك في وجوب كفارة خلف النذر اما الوضوء فهل يصح ام لا فيه
وجهان لعدم علم الله لوقوعه على خلاف ما نذر له ولهذا له فيه بالوجوب
فيكون باطلا وثانيها الصحة وهذا الاقرب ووجه القرب ان التمسك بين
مضيق الوجوب المأخوذة فانها قبل التلذذ كانت واجبة ومع ذلك لو اخل
بها مع عدم خفاف الشاق يكون وضوء صحيحا وانما يكون فائدة التلذذ وجوب
الكفارة لو اخل بما نذر من غير نقول به قوله ولا يشترط التحريم في الثالثة
تحريم الغسل الثالثة للوجه واليد في الوضوء لاختيار الشيع واليه يابو به و
الصلاح وان ادركت واكثر اصحابنا خلافا لابي الحسن الجعفي والحنيني
ان ابي عوفيل قالوا هي تكلف ومن كاهه القرآن او حرم عليه
على الاقوي كان الوضوء متباح به الصلوة والطهارة واجبا
فقد ذكر في كتابه القرآن وهو قول ابي الصلاح واحمد في
الشيخ ذكره في الخلاص والقول الاخر انه مذكور ذكره في المبسوط واختاره
ابن البراج وابن ادريس ووجه قوة القول بالتحريم قوله تعالى لا يمسها الا
المطهرون ولما رواه ابو بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قرائي
المسكف وهو على غير وضوء قال يا بني ولا يمس الكتاب واستنزل القائلين بالخوار
في اصله الخوار يندفع ملاك ناه وفي الاستيناف مع الزوال اشكال
القول بالاستيناف عند المحدث هو منه بها في المبسوط

ان
عنه
القول
بأن
الوضوء
واجب
على
الجميع

وقد تقدم وجه الاستكمال والافلا التفتان في الوضوء والمرئس والمعتاد على الشكال
 برودة اذ استكمل الحلق في من افعال الصلوة الطهارة بعد انصاف من حال الطهارة
 فاما ان يكون الشكال من افعال الوضوء او من افعال الغسل ففي الوضوء لا يلتفت لورود
 النص فيه وهو قول الصادق عليه السلام في رواية عن عبد الله بن ابي يعقوب قال اذا
 شككت في ثوب من الوضوء وقد دخلت في غير فليس بشكال بشي انما الشكال اذا كنت على وجه
 ولا في الاصل او اقتوا بدلكم على ان لا تجزى العادة بالانصراف منه الانصراف كما
 وان كان في الغسل فاما ان يكون مرتباً او من شكال المدة التي ان يكون عادة طهارة
 بالمواصلة بين افعال اولاد الاخير فيجب عليه فعل الشكال فيه قطعاً واما الاول فلو كان
 اعرف المرئس المعتاد فيجب عليه عدم الالتفات فيها للشكالها المتوضي في انه لم يجر
 حالها بالانصراف الا بعد الاستكمال فيحتمل فعل الشكال فيه وما بعده لان الاصل هو
 فعل الشكال فيه وجه على الوضوء قياس مع ثبوت الفرق بينهما فان المواصلة واجب
 في الوضوء دون الغسل ففي الوضوء على الغسل من المكلف لا يفعل الغسل
 التي تكلفه على غير الوجه المشروع ويحتمل رجوع الاستكمال الى الجواز دون
 المومئش فلا يلتفت المرئس بعد فراغه وانصرافه ما لم يتبين تركه في
 بديه ولو جدد نداء ثم ذكر اخلا لعضو من اعضاءها اعاد الطهارة
 والصلوة وان تعدد علي ربي الخلاف ليس رجوعاً الى الحد
 بل الخلاف في ان يبنى على صف النية فان قلنا ان نية القربة كافية كما
 ذهب الشيخ في النهاية لم يجز لان العضو المتروك ان كان من الطهارة
 الاولى صححت الصلوة بالطهارة المتروكة بالحدث او تعددت وان كان
 من المتدوية صححت بالواجبة كذلك وان قلنا بوجوب نية العجوبة او
 نية دفع الحدث او استحباب الصلوة كما اختاره الشيخ في المصنوع
 وابن ادريس وجب عليه الاعادة لاحتمال كون المتروك من الطهارة الاولى
 فلا تصح بالمندوبة لعدم كونها رافة الحدث ولا مبيحة للصلوة من حيث
 عم بنو احوالها لوجوب الطهارة عليه ولم يقصد بها الوجوب
 قريب من اطلاق النية فيها والتعني فيما يثالث

2
 في الصلاة

ان من احوال اوجوب من طهارتين فان كان حاضرا وجب عليه اربع واربعة اوجوب
 واو كذا واربعة اوجوب والمغروب بينهما وان كان مشافرا وجب عليه ثناتين
 والمغروب بينهما والا قرب عند جواز اطلاق التيمم في الريا عنيين للواحد فيقول
 في كل واحد من الريا عنيين اربع ركعات عني ان ظهر ان ظهر ان ظهر وان
 عصر اخصر وان غشفت او التنا بين لنا فيقول في كل ثمانية اربع
 ركعات عني في وقتي اربع ركعات وان ظهر ان ظهر وان غشفت او ان
 غشفت والتعيين بان يقول اربع ركعات ان ظهر ان ظهر ان ظهر ان ظهر
 على الاتيان برباعية التيمم ان كان حاضرا او ثناتيه ثالثة ان كان مشافرا
 لاحقا لكون تلك التيمم غير القريضة في التيمم ووجه القرب ان
 كل واحد من الفعلين طريق يحصل لبرائة ذمة المكلف من الواجب عليه
 فكان ان غشيت فيهما ان تكليفه انما هو تحصيل ما في ذمته بيقين وهو حاصل
 على كل واحد من صورتي الاطلاق والتعيين مع الاتيان بالثالثة وحصل
 صفة ما عديم الجواز لان المكلف لا يعمل وجوبها ولا يظنه فلا يصح ان
 ينوي ما علمها بها الوجه بخلافه في من قال اربع ركعات او اربع ركعات
 في ذمته على الوجه السابق فانه يقطع على انه قوي الواجب لا يقال ان
 ورد في الضم والمغروب فانه ينوي كل واحد منهما بيمينه على وجه الواجب
 ومع ذلك لا يعلم وجوبها ولا يظنه لانه يقول غشيت عدم وجوبها بل كل واحد
 منهما واجب من حيث انه يجب عليها الاتيان بما فاته يقين ولا يتم ذلك الا بفعل
 كل واحد من الفرائض المعينه والمطلق وما لا يقع الواجب الا به فهو واجب بخلاف
 صور النزاع فانه يتم بدونهما الاطلاق فيهما ولو ذكر جمعها في يوم
 واشتبهت كل اربع ركعات فظهر القيد في تمام احد اليومين في تقصير التيمم
 فيزيد ثمانية او بالتخيير وجوب نفهم فاية اليوم على ما ذكره لا في
 ان تيمم المكلف انما اخل بواجب من طهارتين في يومين فهو
 على وجه الاموال ان يذكر التيمم بان يقول فاني من استر واجب من
 طهران ومنه يوم اخر من طهران فهذا يجب عليه من كل يوم ثلاث فرائض

الصبح والمغرب وباعية إذا كان حاضراً أو أجمع بين الرباعيتين طهاره
ومغرب وثانيتها أن كان شافراً أو الماني أن يقول غافق واحده من طهارتين لصلواته
لا أعلم أنها من اشرا ومن اليوم مثلاً فيقول هذا اليوم عليه أن كان حاضراً فيها أربع فرائض
الصهور باعيتان بنوي مكل واحده منهما ما في نفسه وبينهما المغرب وقول الله
وتطهر القابله الى اخره جواب على سؤال فقد وتقدره ان يقال اي قارق بين صلوتي
امس واليوم مثله حتى يقول لا أعلم الا اني من صلاة امس الى اليوم وتقدره الجواب ان يقال
تظهر القابله في مواضع الاول يمكن ان يكون في احد اليومين فرضه الاثم فتاوى
الاخر فرضه القصر حتى لا يكون خيراً في احدهما من الاثم والتقصير وجبته يلزم
الاتيان بثلثائه اخرى لاحتمال كون القابله صلاتين من يومه الذي يلزم فيه التقية
حقاً الثانية يمكن ان يكون في احد اليومين فرضه الاثم فتاوى التقية
فتاوى والاخر فرضه التقية فعل بقدر يكون فرضه الاثم في احدهما
حكم وفي الاخر التصديق ان اختار الاثم في يوم التقية اكتفى بارتجاج جميع
وباعيتان ومغرب وان اختار التقية وجبت الخامسة وان لم يختص بها
اكتفى بالاربع ايضا وعلى تقدير كون فرضه القصر في احد طهارتين والاخر في
تكملة ثانياً بنوي مكل فيهما ما في نفسه ان صحتا فصلاً وان ظهر فطران
وان عصر او عصران وان عشا ففتاوى ويدينها مغرباً الى اختار التقية في يوم
التقية وان اختار الاثم وجب الخمس فان لم يختص احدهما اكتفى بالثلاث
المالكة ان قد ذهب المصنف رحمه الله ان القابله ان كانت
من صلاة يوم حاضراً فانه يكون تقديم الحاصره على القابله بل يجب على ان
يقدم قابله ذلك اليوم على حاضريه وان كانت من يوم غير حاضراً
تقديم حاضريه عند على القابله واليه اشار بقوله لا خلاف في فعل هذا الصلي
في يوم حاضراً الصبح والظهر والعصر والمغرب مكل واحده بطهارتين
تطهر الحشا وذكرا الاكل من طهارتين وشك في كونها من يومه او من يوم
فانه يحكي على تحديد الطهارة وصلاة صبح ومغرب واربع من يومه فيصلي
العشا الجواب ان يكون الاختلاف من طهارتين يومه فافتى في حكم اليومين

ان كان جهل الجمع والتفريق يعني انه يحكم على بطلان طهارتين بعد التيمم
 من يومين لا يعلم هل يحكم يوم منهما طاهرا او ان الطهارة تيمم من احد اليومين
 ولا يعلم بعينه قال المصنف رحمه الله يصلي عن كل يوم ثلاث صلوات واقل
 مائة انا كان حاضرا اما لو فرضنا كونه مشافقا فيهما فانه يصلي ثنائيتين معهما
 مغربان مواها للترتيب بان يصلي ثنائة ثم مغربا ثم ثنائة ثم مغربا وان كان
 مشافقا لانه احدهما دون الآخر فلهما تقدم **وله** رحمه الله ونحوه بالتحفة في شرح
 ادبي قبل او دبر دكوا او التي هي او بيت انزل معه او لا قاعلا او مغفولا
 على راي **وله** هذا هو اختيار الشيخ في المبسوط فانه قال في كتاب الصوم
 منه والجمع في الفرج انزل او ينزل سواء كان قبله او دبره او فرج غلام او ست
 وكذا لم يفرق بين المني وبين الحيد وبن جريش وابن حجر بين القبل
 والدبر وفي النهاية والاستبصار لا شيء لأجل الغسل بالوطي في دبر المرأة اي
 قال في فصل الغاية من المبسوط اذا اوجبت في دبر المرأة او الغلام فله صهاها
 فيه روايتان احدهما يجب الغسل والثانية لا يجب عليهما وهذا الكلام يدل
 على تدفعه فيه **وله** ولعلها لا يتم بالاخر على اشكال **وله** مشافقا
 ان الشاوع اشتقا اعتبار هذه وهذا الجهر على احدهما الغسل وتخصيصه
 كلامه هو حيث لا مانع من اقتدا احدهما بالآخر ومن ان المأمور على هذا التقدير
 يقطع على انه اما محذوف او مقدر محذوف فتكون صلاة قضا عليه على كل واحد
 من التقديرين **وله** رحمه الله وفي وجوب الغسل لنفسه واخره خلاف
 القول بانه واجب لنفسه اختيار المصنف في مشايل الخلاف وقوله
 عز وجل رحمه الله وقال ابن ابي عمير انه واجب لغيبه فاستدل المصنف بوجوبه
 متعلقه بغيره تعلق وجوب الغسل على جود النقا الختانين حالهما ما رواه
 الشيخ في الصحيح عن زياره عن الباقر عليه السلام قال جمع عمر بن الخطاب
 اصحاب النبي صلى الله عليه واله فقال لا تقولون في الرجل ياتي اهله فيحلقها
 ولا يبرئ فقلت لا نصارا لكن لما قال الطاهر وفي هذا الثاني الختانان واجب
 الغسل فقال عمر علي عليه السلام ما تقول يا ابا الحسن فقال عليه السلام ان وجوب

ابو جعفر عليه السلام والحد ولا تخرجون عليه صاعداً ولا اذا التقى الحيطانان فيقول
وجب الغسل فقال عمر بن الخطاب ما قالنا لها جرحي ودعونا قالت الانصار
واخرج ابن ادريس بن موهوم الآية ولجب بان يجاب الغسل عند اراده الصلاة
طهارة وجوبه لا عندها فان تجد واحدةا عاقبتها على الاقوي هو
يعني اذا تجد الحدث الاكبر او الاصغر في اثنا الغسل
اما عند تجد الاكبر فلا خلاف فيه واما عند تجد الاصغر فلا خلاف
عند المصنف الا انه ايضا هو اختيار الشيخ في النهاية والمستطاب في النهاية
ابن بابويه وقال السيد يتم الغسل ويتوضأ وقال ابن البراء وابن ادريس يتم
شي عليه ووجهه الكمال الحدث الاصغر بقض طمك الاعتبار به تلك
الظواهر عند كمالها فنقص حكمها او لم يوافي وانما انقص حكمها فاعلم
عليها ان الغسل لا يصدق عليه انه حين لم يرفع حكمه جنابه وما
فعله من البعث انقص حكمه فكان عليه الثبوت في اخرج ابن ادريس
بان الاصغر غير واجب للغسل اجماعاً ولا معاً للاعادة واجيب بان الامانة
ليست حيث ان الاصغر واجب للغسل اجماعاً ولا حكم الجنابة الباقي قبل
كمال الغسل واحتج المرتضى رحمه الله بان الحدث الاصغر لو حصل بعد كمال
الطهارة لا يقتضي وجوب الوضوء وكذا في اثباتها واجيب عن المأواه فانه قبل
كمال حيث وقد علمه قد ارتفعت الجنابة ووجد ما يوجب الوضوء
وجه النظر ان التمسك بالقتل الجنابة
وحيث لم ينفذ نظر
اما خروج الكلي او التمسك بالجنابة وهو ما يشبه احداً من الجنابة الاخرية فموضع
شكاري عند الجنابة لان التمسك بالجنابة لا يتحقق وانما اراد الجنابة
ولا يتحقق احدها فلا جنابة ومن المنع من اشتراط تماسك الجنابة فان
التمسك بالجنابة اعني تحاديي موضعها اعم من التماسك وعدمه
خروج النبي من ثقبته في الصلابة فالأقرب الاحتياط وعدمه
ان ذلك الموضع انما اصار معتاناً فالأقرب وجوب الغسل والأقرب
عليه لما الاول فلان خطاب الشارع لم يبين موضعاً معيناً في جنابه

الاحتياط وانما عمل على الموضع المجهول وهذا الموضع قد صار معلوم بالقبول
 من الى هذا المصنف لتناوله الخطاب واما الثاني فاعلم دخوله فيما تحول عليه خطاب
 الخارج اعني الموضع المجهول لو وجد المرتب لم يصبها المأثم
 فاقوى الاحتياط لا جرت بهنالك القوة والترتيب ثم غسلها وغسل باطلا
 لها ولا ترتيب ثم الاحتياط لعدم صدق الوضوء قد ذكر في هذه
 المسئلة اجمالا ان ثلاثة مغللة وقواها الاحتياط بغسلها ووجه القصة ان المرتب
 لا ترتيب عليه وانما يجب عليه غسل جميع يديه وبغسل اللحية تحقيق ذلك فيخرج
 عن القهقهة ولا يحمل غسلها وغسل ما بعدها ثم الاحتياط لما ذكر للصنف فيها
 فجميع العمل على الاقوى ان يختلف لصفا بنا في انه قال يخرج
 الميضع مع العمل على اقوى وجه اعلمه مطلقا وهو قول ابن الجنييد وابن ابي عمير
 بخبرنا ان قبل ان يستنيز الرجل ولا يجدها من حد حكم استبانتته وهو قول
 الشيخ في النهاية يخففان مطلقا وهو قول السيد في التاليل قبل ان يعقن التام
 وتكون اربعة وهو الاقوى عند المنزه ووجه القصة الروايات الصحيحة الدالة على
 ذلك رواية صفوان قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يري الدم ثلاثة ايام
 او اربعة ايام او اربعة ايام تصلي قال تشكك من الصلاة ولا تحتمل ابن الجنييد
 ما رواه النكوي عن جعفر بن ابي قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم ما كان الله
 ليحعل جضاع حيا واجيب بضعف الشئ وكنتم الشئ على قوله في النهاية
 برواية ابو يعين الضاق بن الصبيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ام
 ولدك تربي الدم وهي حامل كيف تفنع بالصلاة قال اذا طاف الى ما بعد
 ما مضى عشر من يوم من الوقت الذي كانت تربي الدم فيه من الشهر الذي
 كانت تفعد فيه فان ذلك ليس من الدم ولا من الطهر فلتنوضا وتحشي
 الحديث واجيب بالرجل على عدم حصول النوال
 اجمع التميز والعادة فالاقوى العادة ان اختلفت اذ كان
 مع اتفاق الزمان فيها لا كلام فيه وانما البحث في الدم الذي تراه

هذا هو الوجه في الاحتياط
 في الموضع المجهول
 لو وجد المرتب لم يصبها المأثم
 فاقوى الاحتياط لا جرت بهنالك القوة والترتيب ثم غسلها وغسل باطلا لها ولا ترتيب ثم الاحتياط لعدم صدق الوضوء قد ذكر في هذه المسئلة اجمالا ان ثلاثة مغللة وقواها الاحتياط بغسلها ووجه القصة ان المرتب لا ترتيب عليه وانما يجب عليه غسل جميع يديه وبغسل اللحية تحقيق ذلك فيخرج عن القهقهة ولا يحمل غسلها وغسل ما بعدها ثم الاحتياط لما ذكر للصنف فيها فجميع العمل على الاقوى ان يختلف لصفا بنا في انه قال يخرج الميضع مع العمل على اقوى وجه اعلمه مطلقا وهو قول ابن الجنييد وابن ابي عمير بخبرنا ان قبل ان يستنيز الرجل ولا يجدها من حد حكم استبانتته وهو قول الشيخ في النهاية يخففان مطلقا وهو قول السيد في التاليل قبل ان يعقن التام وتكون اربعة وهو الاقوى عند المنزه ووجه القصة الروايات الصحيحة الدالة على ذلك رواية صفوان قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يري الدم ثلاثة ايام او اربعة ايام او اربعة ايام تصلي قال تشكك من الصلاة ولا تحتمل ابن الجنييد ما رواه النكوي عن جعفر بن ابي قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم ما كان الله ليحعل جضاع حيا واجيب بضعف الشئ وكنتم الشئ على قوله في النهاية برواية ابو يعين الضاق بن الصبيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ام ولدك تربي الدم وهي حامل كيف تفنع بالصلاة قال اذا طاف الى ما بعد ما مضى عشر من يوم من الوقت الذي كانت تربي الدم فيه من الشهر الذي كانت تفعد فيه فان ذلك ليس من الدم ولا من الطهر فلتنوضا وتحشي الحديث واجيب بالرجل على عدم حصول النوال اجمع التميز والعادة فالاقوى العادة ان اختلفت اذ كان مع اتفاق الزمان فيها لا كلام فيه وانما البحث في الدم الذي تراه

في ايام عادتها بصفه دم الاستحاضه وقبله او بعده او هما بصفه دم الحيض
وتجاوز المجموع العشر فان الاصحاب اختلفوا فيها فقال الشافعي والمزني والحنبل
وابن الحنبل يثبت على العادة وهو قول الشيخ في المجلد وقال في النهاية ترجع الى النبي
ثم قال لو قلنا بالرجوع الى العادة كان قويا والاول اختيار المصنف والحنبل
على ذلك برواية يوشع عن عبيد بن عمير عن الصادق عليه السلام حيث من النبي عليه السلام
الثمن الثلاثين وان امرأة يقال لها فاطمة بلغت اليه حديثا من استخاضت فانت
لم يملكه فبالت رسول الله صلى الله عليه واله ذلك فقال تلد الصدرة
اي لم يملكها وقد حضرها قال الصادق عليه السلام التي تعرف بايها
ثم خطا عليها وكان ذلك في اي عليه السلام اخرج الشيخ برواية جعفر بن محمد
عن الصادق عليه السلام قال دم الحيض طهر علفا اشود له دفعه واجب
بالجاء على العالم وان حكم المظلمه كذا ذكرت المظلمه بالعدل
دون الوقت فحينئذ تخصمه وان منع الزوج المتعين فيلغى
في الزمان حكمه ما تعلقه المتخاضه وتعتل لا تقطع الحيض في كل وقت
وتتقي صوم العدة **الفصل في صوم العدة**
ردا لثانيه العدة والوقت الى اسبق الاحتفال لا في ثمانية
لاشك ان احدهما لا التزام بجميع تكليفي الطام والمائض وقضا احد
عشر على رأي من حمل الاحتكام الثانيه التي ترد اليها ثمانية الوقت
والعدة احتياطا ان تعفي عن يوم لا يغايبه ما يمكن ان يبطل به الصوم
بان تبتدي الحيض في يوم من ايام رمضان فامره بعض الحادي عشر فيبطل
الجميع وقال الشيخ يعفي صوم عشر لان اكثر الحيض عشرة ايام وصوم
يومين لا يجزئ في عشر فتأخر يومه وعلى ما احتكرناه بخصم الدم اليه
وثاني عشره بخلاف الثاني والحادي عشر وهو واحد بعد الثاني وقبل الثاني
عشر من جملة الثمانية المشا واليهما احتياطاً اذا اراد ان
قضا يوم يقين قال الشيخ بنا على قوله انما اختار يوماً مقصوماً قضا

تصوم الحادي عشر بالنسبة إليه يتكون له على قوله وقفا في الظاهر وعلى ما اختار
المصنف من التأليف على أنه أحد أحضرها في بعض اليوم الأول وعندنا في بعض
الحادي عشر في طلائع جمادى بضم الجيم في الثاني والثاني عشر فيكون ربعة عشر
يوما. ولا ينبغي أن يخال له كون يومها واقفا في الحضر فلا بد فيه من يوم يكون
ظهرا صحيح وهذا صحيح لكن فيه زيادة صوم يوم لا حاجة إليه فلا يكلف به
الحصول بل ينبغي المداومة على ما كان تصوم يوما معناه ثم تصوم آخره من الخليلين
الماضي والحادي عشر وتصوم الماضي عشرا فاقبال يحصل له صوم ثمانية عشر يوما
وذلك لأن اليوم الأول كان يكون كله طهرا أو حاضرا أو بعضه من هذين
أو بعضه حاضرا وعلى تقدير كونه كله حاضرا لما أن يكون في الحضر أو غطاه أو
وعلى تقدير أن يكون بعض طهرا أو بعضه حاضرا أما أن يكون في الأول
هو الظاهر ويتعقبه الحضر أو بالعكس فالأول من عندنا أن يكون كله
ظهرا صحيح صومه يكون أول الحضر بقية الأيام ثم في الثاني عشر
يكون وسط الحضر بقية التاسع فيصير الماضي عشر يوما يكون كله
آخر الحضر فيصبح الخليل يكون الجزء الأول منه آخر حاضرا فيصبح
الخليل أيضا يكون الجزء الثاني آخر طهرا فيصبح الثاني عشر
وفي وجوب الكفارة قولنا أن أقربها الاستصحاب وجوب الكفارة
بالجواب وهو المشهور بين الأصحاب ذهب إليه الشيعة للمنفعة وفي
البراج وابن ابي عمير واختاره الشيخ في المبسوط والختار في الجمل وقال
في النهاية لا يشترط واختاره المصنف في الخلق في عملا باصالة البراءة
الذممة من الجواب في الجمل ما ورد من الأمر على التبدل مع ما بين الحاضر
والمستأخر من بعض الناس على لاحظ هذا قد ثبت
للمنفعة في البراج وابن ابي عمير وقال الشيخ في تشرع الصلاة والصوم بروية الدم
يوما أو يومين كذا في العادة واحتج المصنف بما يأنه أحوط بأن الصلاة
والصوم في ذمتهما يفيضان فلا يجوز تركهما الا عند يقين النقص
في حكم الموقوف وفي وجوب الاستغفار له إلى قبله حال العجز عنه

[illegible][illegible]

المقصود منها فان خالف في الاخر انظر اما اولوه غسل الخافيه
 عن الزنا والبدن والوضوء لان الموضوء لا يفسد غسل الخافيه لا
 ولا وجه الغسل على تقيد الخافيه فلا بد ان كان يحيط بالغسل الخافيه فكون
 استعمال في الوضوء مبيحا والهي في الغسل يفسد الوضوء وحاشا للمبيح
 المقتضي لمسك الوضوء وجوب غسل الخافيه به ليصلي مع طهارة بدنه او ثوبه
 وهذه العلم العائنه متعديه لعدم ان كان ازاله الخافيه جديدا فاسم الغسل
 الذي هناك الطهارة ويمكن ان يقال مسك الطهر من المسك في وجوب غسل الخافيه
 فانه لا يحل على الملق ازاله الخافيه عن ثوبه او بدنه كما ان تحت علم الطهارة لما لا
 يحل العود الى الطهر مع وجوبه وكذا من استعماله فقد احتج علمه وجوبه على كل
 منها يستلزم الاطلاق بالغسل وكون التيمم بدلا اما يحقق عند فقهاء اهل اهل
 لا مع وجوبه وانما يستعمله في المسك لكونه يحل في وجوبه طهارته
 فان لم يجد ماء ولا ترابا طهرا ولا يركب سقط الصلوات لها ففصل
 وان المصنف في سقوط الصلوات لها وقتا يقتل السجدة ثم الدرس هو السجدة
 سجدتين بعض علماء ما لم تظهر غير ذلك القائل ولما نفي الاصل في المسك
 والمفتية الممنوع والشع ان جعل قارئه لوجوبه العشاء وتروى الصلوات
 في المسك والمفتية وقال المسك في رسالته الى ذلك على ان يذكر الله تعالى في الوضوء
 وليس له قضاء الا هو كقضاء ان ثبت وجوب ما ذهب اليه في الكتاب من الصلوات
 الطهارة فلا يكون مكلفا بالانها عند قدره الطهارة لاستعماله الموكف بالشرط عند قدره
 الشرط ولا بالعضة كالأربع لوجوب الاضطرار لعدم رخصة فلهذا كان
 فاسد وتبطل المرافعة والاوصاف على الصبي والمجنون عند ان عذرها قضاء ما اياهما
 باطل انما هما وفي السجدة خلاف اقرب الجوار مع العلم باستمرار العجز
 وعدم مع عذره اقول السجدة المشهورة من الصلوات وجوب تأجيل التيمم الى اخر الوقت
 مطلقا ولو تم في حال السجدة لم يصح منه ولعنائه السيد المصنف في السجدة
 عقول وهو الصلوة والصلوة وسلاوة ابي يوسف فقال ابراهيم بن محمد بن
 الوقت وفصل من الحنفية ان قال طلب الماء قبل التيمم مع الطهارة في وجوبه والركعة

فانظر في المسألة

المسألة

لذلك واجب على كل واحد من وقت التيمم مقدارية تسلم في الغزاة وفي الأرض
المستوية وينبغي تمييزه فان وقع اليقين ببقائه الى آخر الوقت او غير ذلك
على الظن كان تيممه وصلة في اول الوقت اجاب في الاقرب عند المصنف
التصديق الذي ذكره في الكتاب اما جواب التيمم في اول الوقت مع تقدم استقراء
الحركة والابتداء بالسبح وسوقه فلهجوم قوله تعالى اذ هم الى الصلاة
فاغسلوا اي قوله فلم يجدوا فمضمون ما خرج منه ما اذا علم باستمرار الجهر
لما ياتي فيبقى صوته المزاج داخل تحت العموم ولما رواه زائدة عن الصحيح
عن الباقر عليه السلام قال قلت له فان اصاب الماء وكعد صلى بتيمم وهو من
الصلاة قال صحى صلاة ولا اعان عليه ونقدرا التمسك بالكتاب
واما وجوده لا يخرج مع عدم العلم باستمرار الجهر لمكان وجوده في المدة الوقت
فلا رواه زائدة في الحسن من اخذه عليها العلم بالاداء لم يجد الماء فربما
فليطلب ما دام في الوقت كما اذا خاف ان يفتنه الوقت فليتمم ليصلي
في آخر الوقت احتج ام بوبه بالاوليين في التيمم مع تقدمه بالآخرين
والجواب ظهر ما قدرناه ولو تيمم ثمانية صحته جاز ان يردى الظاهر
في اول الوقت على اشكال وجه الاشكال في حيث انه يشتمل
الصلاة بالتيمم الثاني فجاز له فعلها وهو الظاهر من كلامه في المشروط فانه
قال فيه لو تيمم لما ظفر في غيرة وقت فربما حاضره جاز ذلك فاذا دخل الوقت جاز
ان يصلي بذلك التيمم وفي وجود المقتضي لتأخير التيمم وهو يجوز في حصول الطهارة
المأثمة لما رجح من حصول المأثمة في آخر الوقت فلا يصح فعله قبله وهو اختيار المصنف
في المختلف ان امكنه في غير وقت آخر الوقت وهو له العذر الى النقل
الاقرب ذلك وجه القرب ان يحول الشارح تعلقه بالبقاء
الصلاة بالطهارة المأثمة مع الامكان وعدم حوان التيمم المحدث فخذها
وهو قاصر على تحصيلها الكثر قطع الصلاة من غير عنة لقوله تعالى ولا تتطاولوا
اعمالكم فالجمع بينهما العذر منكم الى النافذة والطهارة بالماء للفرصة وتخل
علمه لانه دخل في صلاة مشروعة صحيحة فليست له ابطالها لانه والاصل في

سواء

او يساوي
ما غير ذلك

الى النافذة ابطال للفريضة خصوصاً اذا كان قد تيقن وقت
 الفريضة فان التيمم ما يعم عند الاكثر اذا تيقن الوقت وغير
 المصنف ايضاً اذا كان العذر مأموراً به قال قوله فان
 فلك بعد فريضة نظراً قوله قد تيقن المصنف في هذه المتبادر
 ايضاً وكذا في القدر والاختلاف وجه الفرض انه قادر على العمل المأ
 ومع الشارع من ابطال الصلاة لا يثبت القدر من استعجال المأ فان القول
 حجة حقيقية قايمة بالفاقد ولا يزيل عنه الا سوء الوضوء وجه عليه انه على
 من ابطال الصلاة متعمداً فلا يمكن في جرمه الشرع من استعجال المأ ولا يكون
 وجود المأ في الصلاة ناقضاً للتيمم لبطالة صلته كغيره من الاحداث وهو باطل
 وفي قول الصلاة على الميت من له التكبير نظر وجه النظر
 من حيث انه تيمم قد جعلت عقبيه الصلاة المرتبة عليه فلا يترفع ذكر
 التيمم والمشاركة في الصلاة تقتضي المشاركة في الحكم ومن جرد المأ مع التكبير من غير
 وهو مبطل للتيمم بخلاف الشرع في اليوم كاختصاصها بالصلوات
 فان واجبنا العمل في اعادة الصلاة اشكال وجه الاشكال
 من حيث ان كل من يجب تفصيله لا يقع الصلاة عليه الا بعد تفصيله
 وهذا قد يجب تفصيله لانه لا يقدح في انه قد صلى عليه صلوة شرعية
 ما سواه والامر يقتضي الاجابة
 والمأثله بين التي اذا ايدى الظل كقول علي راي في المأثله
 المصنف هو اختيار السمع والتهذيب فانه قيمة للتعريف بالظل قد روي
 الاول لا قدر الشهور الاكثر على ان المعتبر قدر الشهور ولقار المصنف
 في المختلف في ولو ضاق الوقت المأ الطهارة وركعة صلي واجبا
 موحداً للجميع على راي الذي باختار المصنف من كونه موحداً للجميع
 هو مذهب الشيخ رحمه الله وقال المرتضى يكون قاضياً للجميع فلو علمه السمع
 في مشايخ الخراف قال ومنهم من قال يكون قاضياً لبعضهم وهذا لا يخلو

في قوله المأثله بين التي اذا ايدى الظل كقول علي راي في المأثله

للعلم

للظهور والعصر فيلحقان وجه احتمال كون الأربع للظهور إن الشارع
 فرض عليها الاثنان بالظهور في ذلك القدر من الزمان على وجه التصيق والتعني
 بوقت الفريضة إلا الوقت الذي فرضه لذلك الفريضة عيناً دون غيره
 ومن مقدار أربع وقد كان مختصاً بالعصر لو لا أدراك قدر الحاشية فكذلك
 إذا ذكره لمقتضى صيروره ما ليس بوقت وقتاً ولا في ذلك يقضي
 كون مقدار تلك بعد الغروب لو أدرك قدر ركعة من آخر وقت العصر
 دون المغرب لأنه قد فرض عليه الاثنان مباحاً في العصر في ذلك الزمان مضافاً
 وهو باطل قطعاً فوالله وتظهر القايده في المغرب والعشا ^{يؤيد}
 أنه أحاط بمقدار الأربع وقتاً للظهور ولو أدرك قبل الانتصاف مقدار
 أربع وحسب عليها المغرب والعشا لأن مقدار ثلاث يدرى بها المغرب
 ونذكر الحاشية بأدراك ركعة في وقتها وإن جعلنا الأربع للعصر كفي قدره
 الأربع قبل الانتصاف للعشا الأخر ويقضي المغرب وهذا التقدير عندي
 ليس بشي وفي الدلب هو لا يقبل ^{في وجوب اشتغال القلب}
 بالناطة قولاً واحداً الوجه قال أبو القاسم عتيدل الأرموز صنف حال الحرب
 والمخاض على الرجل حيث توجهت فوجه السمع أيضاً إلا الماشي والراكب
 واختاره المصنف في الخلاف في القول الآخر لا ينتج أن نقله في خلافه
 عن بعض المتقدمين الظاهر أن مراده هو السمع ثم الدرس معصية بعيد لأنه قال
 في كتاب الشرايع وأما النوافل فلا يفضل استقبال القلب بها ^{أو يمكن}
 من استيفاء الأفعال على أشكال ^{مستحسنة فائدة على الصلاة بجميع الأ}
 صور المعتمدين فيها شرعاً ومن عموم التخي عن الصلاة على الرجل المتداول لصورة
 النزاع واستحلالها بجميع الأمور المعتمد فيها ممنوع أو من جهة أن لا تنظر
 على الرجل اختياراً ^{في صحة الصلاة على بعض عقول أو أحوال}
 بخلافه بالحبال نظر ^{بشروط منها بغير الرجل المهي عنها وإن في بعض}
 حركة البعير أو الأوجه التي قد توجب عدم التمكن من بعض الأفعال
 الوجه من مطلقه الجوزع قد يوجب على جميع الأفعال الواجبة كالحال في الصلاة

التي هي الحزنى في حال تضرعها عن تضرع القلب في أثناء الصلاة أما البعير المغفل
والأجوعه فلا اشتداد ما ولزم المصلي عليها شئ من القلب فلا مانع منها له
ولو فقد المصير العلم والظن قلنا لا يبيح احتفال بتعدد الصلاة فلا
الاحتفال أعز وجوب كل صلاة إلى أربع جهات هو قد ذهب السمع لله والظن
بما قال فيه الأعمى ومن لا يعرف القلب يصل إلى أربع جهات وقصير في المشروط
فقال فيه العالم بدين القبله ان اشتبه عليه الأمر لم يحرمه ان يقبل عنه لأنه لا
دليل عليه بل يصل إلى أربع جهات وجوز تقبله العبد لما قد التمارن ومن لم
يعرفها والمصنف يجوز تقبله العدل لمن فقد العلم والظن وجهه ان اخبار العدل
مفيد للظن فوجب البناء على قوله لأنه كالأمانه المعينه للظن عند فقد العلم
لو ظهر خطا الاجتهاد بالاجتهاد في القضاء أشكال من مضاه من
ظهر خطاه في الجهد التي صلي إليها وكون الصلاة قد كانت ثابتة في جهة
ينبغي فلا يخرج عن جهته الميملة ومن اراد صلى صلاة شرعية ما سورا بها شغوا والشر
يقضي الاجل وكذا بخطا في اجتهاد ان ابق غير معلوم اجتهاده إلى لا
اجتهاد الذي يمكن خطاؤه ايضا ولا في السجود قولاً في
في جواز الصلاة في جهة السجود قولاً لا احدهما الجواز اختار السجود
المشروط وفي كتابنا الصلوات من التلويح وضع في الخلاف وفي كتابنا في الظهور من
الملايكه وهو اختيار ابن البراج وابن ادرست وظاهر كلام المفيد والاصلاح
من مخرج حيث سئلوا عن الصلاة في حليها لا يترك الصلاة احد المانعون بروايه
ان كبر في الموقوف قال عماره ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السجود
والفعل والنجباء وغيره من الورق خارج كذا كبر عن انه املا رسول الله صلى الله
والان الصلاة في غير كل شئ حرام اكمل الصلاة في شعيرة وجلده وبود
وكل من عنده فاشلا تقبل تلك الصلاة حتى يصل في غير مما حل الله اكمل
في حيز المجوز من بارواه الوعى لمراد في الصحيح قال فليس لا يجمع
عليه العلم ما نقول في الفدا اي يتي صلى فيه والحق ان قلنا العقل
السجود كما السجود في الصلاة لا اصله للوقوف خرج منه ما وقع

السجود في الصلاة

الاتفاق على شئ فبقى الاتفاق على العمل
 في غير الصلاة مع النذرية الى الذبح قولاً
 السبح لله الذي ربه الله والمصنف في الذبح لم يرد في كتابه
 اصحابنا على كراهية القول بالتحريم وقول اختيار السيد للذبح في السبح
 الى جعفر رجه الله وابن الجنيدي والبرج وسائر الروايات
 والاقوى الحاق الناسي بمتنهي فيه لا فرق عند المصنف
 من صلى في المصنوب ناسيا كان حكمه في وجوب عاده الصلاة حكم العمد
 وكذا انكسر شئ منه وعينه وصلى متحيا لطل الصلاة اما الاول فلان
 شتر العود بالنسيان كما في حكمه شرط في صحة الصلاة ولم يحصل له
 نعم الصلاة للشرط بالانتناع حصول المشرط وان دون الشرط كما لصلي
 بغير طهارة واما الثاني فانه نهي عن الصلاة على قلة الجهد والنهي في الجاه
 يدل على القادر فيكون صلاته على هذا الوجه باطله من نظره القابل في المأمور
 فائدة قولنا من صلى في ثوب واسع الجيب نظره عود قد عند الرجوع انه يبطل
 صلاته حينئذ لا قبله نظره صلاته المأمور وان كان اذا جعلنا الصلاة باطله
 من الاشكال كانت صلاته المأمور العالم بذلك باطله وان جعلنا ما تبطل عند الركوع
 وقت طهور عودته لا تبطل اذا جدد الموضع فيه الا تفاديه ذلك الوقت
 احكام المكان في النسيان في الاشكال في الاشكال فما نرى في
 شك في صحة الصلاة في الثوب المصنوب ناسيا وقد تقدم توجهه في
 السبح والتسبيح الاستماع لقتل الانعام والقطع والفروج مصليا
 لو كان لما لا يقبل المصلي في الكوفة من غير ان يتعرض لذلك في الصلاة
 ينبغي لا اشكال في صحة الفروج من غير ان يتصل بالصلاة فالوقت متسع احتل
 فيه ثلاثة اوجه لحدوها وجوب الاتمام لانه دخل في عبادة دخول في عبادة
 فيكون اسوة القول على وقته لا يتصلوا اعمالهم وليس للمالك ان يترك الفروج ولا الطال
 شي من واجباتها لانه يكون حينئذ امر بالمعصية في القطع وقوله في الفروج
 فان الصلاة واجب موشع لانه المقدور والفروج من فذل العبد عند الاستماع

ع

احكام الصلاة في
 حكماء من العود
 احكام الصلاة في
 احكام الصلاة في

واجب مطبقين حقوق الادمين صليته على التضييق فقدم الله في ح
 الخروج مصليا لله قد اجمع عليه وحيان احدها للاتمام والاخر الخروج من محل
 الغير فان اذنه في الكون فمعاذ يتكبر الرجوع فهاهنا يتناول على
 بان يخرج مصليا في غير ذلك وفي قوله صلاة والوجه او لتمامه
 امره صلى قولان والاخرى الكراهية ^{ساحا القولين الجواز اختيارا للمرضى}
 وتعالى وان احدثى المصنف هنا وفي الخلف والقول الآخر ان يخرج من
 الشيطان واول الصلاح وامرهم ووجه قرب ما اختاره المصنف من الجواز على كراهية
 لما يجوز فلان في طهارة الصلاة المأمون بها يخرج افعاله الواجبة فيخرج عن
 العمل فلهذا وجه جليل بن داود عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي صلاة
 والاباسي واما الكراهية فلهذا وان الذي لم يزل بها السمع وموافقوه على مدحهم
 من المصنفين الذي عن ذلك فانما حمل على الكراهية بحال لا لادله فلهذا رواه
 ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يصلي ويصلي له صلاة
 قال لا تفتي في حق يجعل يمينه وبينهما اكثر من عشرين اذرع الحديث ولا يثبت
 ان تراعى صلاة المرأة لولا ان يطلان الصلاة من وجه القربان
 صلاة المرأة اذا لم تكن صحيحة كصلاة الحائض مثلا لا تكون مشروعة ولا مستحبة
 بها فخرجت من باب الاعمال الصادرة عن المرأة غير الصلاة فيكونها غير فادخل
 في صحة صلاة الرجل ولا يشك في عموم المنع محل النزاع وفي الرجوع اليها حينئذ
 نظر على تقدير القول بعدم بطلان صلاة الرجل لو كانت صلاة المرأة غير
 صحيحة المصنف او عدم الطهارة مثلا هل يرجع اليها في ذلك فيه نظر فخرجت من محل النزاع
 وخبرها ولو كانت محدثة او امورا من تفاوتها فيمكن ان يرجع فيه اليها وقوله في
 مذهبنا ولو ان قول الغير لا يكون ماضيا على غيره فلا تأثير له في صحة صلاة غيره
 وكذا رواها ولو لم يتبعها في المكان الى يمينه او ثوبه تحت صلاة
 اذا كان موضع الجبهة طاهر اعطى اي طاهر المشهور بين الاصحاب وقال
 ابو الصلاح في طهارة ما في مفاصل الاعضاء السبعة الا اذا اقلعت
 والموتى كالأذان والاقامة يعني في صلواته والناسي رجوع مستحبا لم يزل

مطهره

مطلقا لا سمح اني جعفر رحمه الله فانه قال في مسائل النوافل اذا دخل في صلاته فأنوى
 ان يخرج منها ولو نوى انه يخرج منها قبل التمام او شك في الخروج منها وبينها فان
 الصلاة لا تبطل لانه لا دليل عليه وقال المشهور اذا فرغ من كل ما يتعلق بالصلاة
 من حدث او كلام او فعل خارج عنها ولم يفعل اثم ولم تبطل صلاته لانه
 لا دليل على ذلك وان نهي بالتمام والركوع او السجود في الصلاة تبطلت
 الصلاة والسيد المرتضى رحمه الله ايضا اطلق القول بعدم الابطال ولو طول
 البحث في ذلك وكذا لو علق الخروج بامر محض لدخول محض
 فادخل فاقرب البطلان يريد اذا دخل قبل رفض ذلك
 القصد ووجه القصد يعلم مما ذكر ولأن ان يفعل المنافي لم
 تبطل الا به على اشكال لو نوى انه يتكلم او يخرج من قبل هل يبطل
 صلاته من حين فعل ذلك فيه وجهان احدهما البطلان لان البطلان للصلاة للحديث
 او الكلام لا بينهما وهو اختيار السيد رحمه الله اما زيادة علي
 الواجب من الديات كالصلاة فالوجه البطلان مع بها الكفر
 يريد لو نوى بالزنا بعد على الواجب الرأيا وغير الصلاة فالوجه البطلان
 لان تلك الديات على هذا التقدير لا يكون من أفعال الصلاة فيصليها فله فعل
 ايضا لا كغيره ليستصرا فاعمال الصلاة وكل من فعل افعال كغيره ليستصرا من
 الصلاة تبطل صلواته والصغرى بقدره والكبرى اجماع ولو ظن
 الخرج فنوى التحيض ثم ظهر البقاء لا قرب الاخرى مع خروج الوقت
 هذا ايضا يدل بنطوقه على اقربته الاجماع خروج الوقت وبه
 على وجوب المحامدة مع بقائه ولو لم يكن قد صرح بذلك واما وجه القول فلا
 الخراج تعلق غرضه بايقاع الفريضة في وقتها المعين ووجب على المكلف فيه
 ذلك مع قدرته عليه وعدم ظنه بخروج الوقت اما عن غلبه ظنه بخروج الوقت
 فهو مكلف فلا فرق ان ينوي القضا وقد فعل وعنده يقينه بقاء الوقت هذا الفعل
 لم يكن قادرا على ايقاعه في الوقت لان علمه بذلك لما تجدد بعد خروج الوقت
 فلا يكون مكلفا به لانه فعل المأمور به على الوجه المشروع وكان محرم لا فائدة

العلم لا سيما في الصلاة شكل الذي هو شرط في وجهه

ذلك

فذكر من أوجه الماني في مكان الحديث ما يتعلق من الشارح بآياته وهو في الصلاة
 وفيها فلا يخرج عن العمل بالآية ^{وتحيزان يقرن المصحف وهو يكنى}
 مع مكان النظم ^{وجد النظر في حيث أنه مكلف بالصلاة وأفعالها}
 التي من جملتها القراءة غير عليه تعلها ^{وإن الواجب القراءة وهي متصل بالقراءة من}
 المصحف ^{ووجب التسليم بينهما على رأي} روي أصحابنا أن النبي
 والمفتوح ومسوره ^{وذكر القبل وليلا في} ولكن اختلفوا في وجوب التسليم بينهما
 ما وجه المصنف وهو قول ابن ادريس ^{وقال الشيخ في التبيان لا ينصل بينهما التسليم}
 ولو قرأ عزيمه في الفريضة نائبا فالأقرب وجوب العود لأن لم يتجاوز السجده
 هذا أيضا منهم من أصر أن أحدهما من مطلقه ^{وهو وجوب العود من تلك}
 العزمه إلى غيرهما ليس بعزمه ^{إذا لم يتجاوز السجده} ووجه قربه أنه يحرم عليه قرآنه القوم
 لأنهما على السجده ^{الذي يله في الصلاة} وقيل الوصول السجده إذا ذكر يكون
 المقصود للمع ^{مجرد} فافهم تراخيها والآخر مفهومه وهو أنه إذا كان قد طهر
 السجده لأحد عليه العود ^{إذا المانع من قراءة الباقي متغير فلا يكون منها ما عنه}
 وبالقراءة مطلقا في الجملة ^{وظهر ما على رأي} هذا الذي
 ذكره المصنف وهو استحباب الجهر بالقراءة يوم الجمعة في الجملة ^{وظهر ما}
 هو قول الشيخ وقال محمد بن بابويه ^{إذا صلى المنفرد طهر المصحف بالقراءة} وبه قال
 بنادر ^{وقراءة المصحف أول ركعتي الزوال وأول يوم الجمعة}
 الليل والغداة إذا أصبح وأحضر ^{والأحرام والخلوة في} وفيه تفريقا بالتوحيد
 وروي العكس ^{الذي اختارنا} والشيخ هناك استحب أن الجهر بعد الحمد
 في الركعة الأولى من كل موضع من المواضع ^{التي هي المذكورة} هو اختيار الشيخ
 في باب القراءة في كتاب النماز ^{والجسوط ثم روي رواه سرشه} وفي الثاني
 أن المصنف لا يقول وروي العكس ^{فقال في قدر روي أنه يقرأ في هذه المواضع}
 في الركعة الأولى قل هو الله أحد وفي الناشيه أو قل هو الله على ما ذهب إليه
 في النماز ^{والجسوط} وهي بارأه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن
 عثمان بن المغيرة قال حدثني معاذ بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال قال

في باب النماز
 وذكر رواه
 في باب النماز

قال لا بد ان تقرا بقل هو الله هو واحد وقل يا ايها الكافرون في شئ مما وضع من الركنين
 قبل الفجر وركعتين الزوال وركعتين بعد الغروب وركعتين في اول صلاة الليل وركعتين
 الاحرام والفجر اذا أصبحت بها وركعتين الاطراف ثم قال بعد ذلك اعني السجدة وفي
 رواية اخرى انه يقرا في هذا اكله بقل هو الله احد وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون
 الا في الركعتين قبل الفجر فانه سيد انقل يا ايها الكافرون في الكافرون ثم يقرا في
 الثانية قل هو الله احد قوله والذكر من تشييع وشهده على راس قول
 الذي اختاره المصنف من وجوب الاخذ مطلقا في الركوع تسبعا
 كان او غيره هو من ذهب السج في التسطيع ورواه ابي داود في وقال في الخلاف
 والنهاية التشييع في الركوع والسجود واجب وهو اختيار الشاذلي وابي داود
 فالمسند مثله ورواه في رجمه ورواه المسند قوله رحمه الله وجله الا شراحه
 على ذلك القول المشهور من الاجمال استحب ان جلله الاستراحة عقيب
 رفع الرأس من السجدة الثانية من الركعة الاولى وقال المرتضى رحمه الله
 بالوجوب قوله استقطعا في رواية الثاني او كقوله او اضاف الى
 او الرسول الى المصنف فالوجه الاجزائي اقول يريد ان يقطع الواو في الثاني
 بان قال بعد قوله شهد ان لا اله الا الله شهد ان محمد ارسل الله و اضاف
 الرسول الى المصنف كقوله واشهد ان محمد ارسل الله او لا اله الا الله بان قال اللهم صلى
 على محمد واله فالوجه الاجزائي لانها عبارة عن اذنه يد على المعنى المقصود من الشهادتين
 وتبين الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم كاشحة بحجبه وتحتل عدم الاجزائي في حصول التوقيف من
 التتابع على كيفية ذلك فيجب اعتناء الاتباع قوله القوي عديا من السجود
 اقول الذي قواه المصنف هنا استحياء المسلم وهو من هذا الشاذلي
 وابن البراء ورواه ابي داود في واختاره المصنف في الخلاف والمشهور بين اصحابنا
 الوجوب في هب اليك السيد و ابو الصلاح و ابو اي عقيل وعنه رواه رهن
 واختاره المصنف في نهى المطالب واستدل المصنف على استحباب في مسائل
 الخلاف باصالة البراءة في رواية في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 على السلام قال شاذلي عن رجل يصلي ثم يجلس فيجث قبل ان يسلم قال

على ذلك السماع
 السج

تمت دولة احمج العبد المذنب عاردي عن اير المؤمنين عليه السلام ان النبي صلى الله عليه
واله قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ونقدم الخبر
نقضي المحذور في المسد اصفه هو المحصر فيه فلا يصح الضلال بغيره ولا عليه السلام
كان فاذنهم عليه السلام صلوا كما رايتوني اذ لم يصلي بغير ذلك وهو في الحرف الواحد
المفهم والحرف بعد مده وحكام الحركة عليه نظرا احوال وجه النظر في الاول
انه حرف واحد فان نقشه الصلاة ومن انسا كلمة الميكب من الحروف لكونه
قوله بغيره فكان مفقدا للصلاة كما انفتل الصلاة المركبة واما الثاني فيحمل
ايضا في عدم الفاء ولا نه حرف وليس فيها ومن ان الملاء كالحرف وكان حين
تضام حرفين واما الثالث فليصدق ان تكلم عامدا وهو ينافي الصلاة اذ ليس المراد
بالاكره ههنا ما بلغ اليه خلا لا جافا فانه لا يمتثل ان تفعل الاشارة بغيره كلاما ومن حصل
الاكره المقتضي رفع الحديث بقوله عليه السلام رفع عنك لحي الخطا والتكبير وما شئت من
عليه قوله ولو فلا دخلها بشارهم امين على قضاء القلة جاز وان قصد التفهم
لما يقصد سواء بطل على اشكال قول يتصور ان هذا قرآن ولا شيء من القرآن يبطل
الصلاة وضمان اللفظ تابع للقصد فاذا تكلم بكلام ولم يقصد كونه قرآنا لم يقصد به
صلاة نفسه فانه لا يكون قرآنا وان قصد في القرآن كما لو قال القائل لمن اسمه هرون
يا هرون يقصد بذاته فان القائل يكون مضادا له لا قاربا وان دحر ضله في القدان
وهو ظاهر قوله ولا الحقص للرجل على قول اقول هذا القول اعني يترجم
عقصر الشعر للرجل المصلو يذهب اليه في التواضع واللبسوط والخلع وقال
ابو الصلاح وشعار وابن ادرش هو مكرهه واختاره المصنف في الخلاف في الجملة قوله
ولا يترجم الحرف على رجل اقول اي لا يترجم في الباب من قبله عليه السلام في صلاة
بالكس الجملة ان يكون حرا وهو اختيارنا السمع في المستوط وقال في النهاية بشرط
قوله رحمه الله ربح الجرح العظيم والاعى قولان اقول الكلام في هذه المسئلة
موضع اختلاف في لسان الجرح والاعتناء في الجملة ولا يحسن في ذلك قولنا احكام
اشنع قاله السمع وابو الصلاح وابن ادرش والشيخ في احد قوليه والاحكام وان
وهو القرب الاخر للمعبد وكيفية الاختصار على كراهية وهو ظاهر كلام

مثله من حيث شئ من امانه و لا الزنا و الفاسق و المرأة لا تحب اختاره ثم الدين
 بعد تردد دعي ذلك هو اختيار المصنف ايضا في المختلف الى في جواز امانه الا عني
 و قد ذكر المصنف ان فيها قولين و لم اقف في صحاحنا على قول المانع من امانه
 الامار و اه التلويح عن المصنف عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 قال ابينا المومنين و انما لا يوم المفقدين بالمطلقين و لا يوم صاحب الفلاح لا رخصا
 ولا صاحب الفهم المتوفين و لا يوم الا عني بالحيث لا ان توجه الى القبلة و ليس فيها دلالة
 على المطلوب و هو ان يكون في حال الغيبة و التمكن من الاجتماع بالشرائط الخمسة
 قولان في قول المصنف الجواز هو مذهب السج في النهاية و المانع مذهب ابي دريس و شمار
 و الظاهر من كلام الشهيد هو انه لا يتحمل دجوله معهم لانها جمعة مشروعة
 فاما وجوب عدم دخوله فلعدم حصول الشرائط الخمسة اليه و العدد هو
 خمسة على رأي الجمهور ضبط العدد الحكيم يعتقد انه للجمعة خمسة كما اختاره
 المصنف هو مذهب المتنفي و المفيد و ابن الجني و ابن عقيل و ابي الصلاح و شمار
 و ابن دريس و قال الشيخ ابا الحسن في صحيحه و اما يجب بجمعة فغيره و هو مذهب
 المجتهد السراج و ابن زهر و ابن حمر و في انعقادها بالعبد لشكل
 مستوف من احتمال عدم الانعقاد كما هو مذهب السج في المبسوط و ابن حمر
 و جوبها على المكلف حمله لا يثبت من قبض فيكون فيها اما الاول في فلتعزم
 المحصور على العبد غير ان منعه و هو غير معلوم بالاصل عدم الاذن في
 ظاهر البقعة فلو اعتد محصور في تصرف العدد المقتضى لكان غير ممتنع
 ذلك التكاليف من القيمة و هو التصرف في ملك الغير بغير اذنه فانه هذا هو
 استدلال المصنف في المختلف و من احتمال الانعقاد كما هو مذهب السج في الخلاف
 و ابن دريس و لا يقوم الادلة الدالة على اعتبار مطلق العدد من غير قيد
 عونه او غيرهما و جوبها عليه لا ينافي في انعقادها به كما لم ينع لوجوب
 الخطيان و وقتها لم يزل الشمس لا قبله على رأي الجمهور و قول ابن
 و نقله عن الشهيد و قال السج في النهاية ينبغي للامام اذا قرب من الزوال ان يصعد
 المنبر و ياخذ في الخطبة بمكلا ما اذا قزع من الخطبة و ان يستمر



وقيل تحيى الايام الثامنة الفايه المظهرين الاحجاب وجوبه
 مشور حبيب من القزان وقال في الخروض بقول شيبان القزان اما نقيل
 ذلك بالايه الثامه الفايه فانما زلة شيخنا المصنف والسمح في الدليل
 سجد في كتاب الشرايع والاقترب عدم اشتراط الظاهر وعدم
 وجوب المصفا اليه وانتفا حرم الكلام فما احكام الاول
 الاقرب عند المصنف ان الظاهر ليس شرطاً في الخطئين وهنك
 ادريس خلفه فالسمح في كمال الجسود والخلد في الاقرب عندنا انه
 لا يصح على من حرم الوجه اشتناع الخطئين وهو اختنا والمفيدة السمح في البسوط
 والمشهور الوجوب اختاره السمح في النهاية وابن حجر وابن ادريس الاقرب
 عنده ايضا عدم حرم الكلام في اشتباه وهو قد رتب السمح في البسوط حيث
 قال هو مذكور في وليس مخطوطة المشهور في حرم الظاهر فيها اختاره في النهاية
 وبه قال ابن حجر وابن ادريس ووجه القرب فيما اختاره المصنف ان الاصل
 براءة الذمة ونظامها بوجوب حكم المخبر عنه يقتضي دليل يقتضيه ولم يثبت
 ولو شك هل كان الاصل ان كان او رافعا رجحنا الاحتياط على الاحتجاب
 ووجه الترجيح ان جانب الاحتياط للعبادة المعارض باصالة عدم
 الرفع ببعض اصالة تلك المكلف على التكليف حيث لم يثبت خروج من
 الجهل ومع اشتباه السابق بعد تعيينه او لا يعلم واشتباه
 الشبق الاحول اعاده بعد ظهوره في الخبر وظهوره في الاولين
 اذا صلي في بلد واحد فحين يذهبها اقل من ثلاثه ايام بطلت الاضحية وصحت
 الثانية وان اقرنا بطلانها فان حصل اشتباه في الثانية فاما ان يكون قد
 حصل بعد ان كانت احدها معلومة بالشبق بعينها او معلومة بالشبق لا بعينها
 او لم يعلم ان احدها شاقبة او مخارنه ففي الصورتين الاولتين يعد كل واحد
 من الطائفتين ظهور الحصول القطع بمرادة الذمة من صلاة الجمعة وقد وقعت
 في ذلك البلد جمعة صحيحة ولما كان كل واحد من المكلفين شاكاً في كون الصبيحة
 او جمعة غير صحيحة حصل لما ان كان في الخروج مما علم كونه كلفاً به فبقي في عمله

التكليف وما لم يجمع له فعل الجمع تعين عليه الظهور اما في القسم الآخر فانهم
يعيدون جمعة وطريقا يحصل لهم بقي البراءة فانهم لو اعادوا جمعة
استكران يكون جمعة احدها فجمعة فتبطل ظهر الاخرى وان عدلوا
الظهور خاصة استكران اقترازا لمعتين في طلاق ويقتضي عليهم الجمع
فحصلت البراءة وقوله الجوز انشأه المخلوق السبع المستوط
حينئذ حكم بالطلاق وفي الصور الثلاثة واعاد الجمع مع بقا الوقت
وكلهم لو حصروا وجبت عليهم وانعقدت بهم الا غير المكلف
والمرأة والعبد على رأي ^{الاشارة بقوله على رأي} يعكس رجوعه
الى العبدان في انعقاد الجمع به قولان لا يخفى ابنا احدهما الانعقاد والاخر
عدمه وقد تقدم ذكر ذلك فمبطل رجوعه الى المكلف في قوله وكلهم
اذا حصروا وجبت عليهم وانعقدت بهم فان من جملة من يقتضيه الكلام
الشافعي قد اختلف اصحابنا فيه فقال في الخلاف انما تعتقد به وتبعه
ابو داود رين وقوله المستوط لا يعتد به وتبعه ابن حزم فليس ذلك
فان فيه اشتباها على غير المحصل وتبعه على رأي
البيع وقت النكاح من غير بالقران والاجماع فرباع فعل حرام وانعقد
البيع عند المصنف ثقل السبع في المستوط عن بعض اصحابنا وقال
فيه في الخلاف انه لا يعتد واحتماه ابن الحنيد وكذا ما مشبه
السبع على اشتغال ^{مستأه} احصوا من البيع بالشر فمبطل
بالعلم ومن مثا ذلك البيع في المنع من العباك الواحدة كما في حرامها
ولو حكمة وكفا في الثانية تامة ولو حكمة فافعالا فاقرب جملوه حتى
سجد ^{امام} وبسليم ثم ينهض الى الثانية ولا ان يعدل الى الاخر ولو على
التقديم على كل جمعة ^{يعني ان من رجع في سجود}
اولى حتى يسجد فانه يجوز ^{امام} ان يعدل الى الركوع في الثانية ^{لانه}
في سجود الثانية لا يوجب سجودا او يكون قد تركه كما هو في الاستطال
للصلاة لكن لا قرب صحت الصلاة لانه اذا ركع مع ^{امام} ولو

لا

به الركعة لا الركعة فذلك من غيرهما المأموم بأدراك الركوع وقد حصل فيه
 يكون من غير أن يكون حق تصدق الإمام لثانيته ويسمى ولا ينافي ذلك
 ثم يقوم بعد التسليم وهو في الثانية أو يعدل إلى الثالثة أو لا فإنه لا ينافي في
 من أفعاله وكان له الانتزاع عند يكون من غير أن يكون حق تصدق الإمام لثانيته ويسمى ولا ينافي ذلك
 لا در الركعة مع الإمام وتحتل ضيقاً فوات الجهر لأنه لم يحصل له مع الإمام تحاقق
 في الأولى ولا في من أفعال الثانية فلم يعد ركعة معه لأن الركعة إنما تحقق
 بالتحديق ولو لم يتحقق من الشهود في ثابته الإمام حتى تصدق للثانية
 فالأقرب نوات الجهر فلو وجه الفقه لهذا أنه لم يحصل له تمام الركعة
 إلا بعد أن لم يبق على الإمام ركوع ولا سجود فكان كما لو تمسك من الشهود إلا
 بعد نزاع الإمام بخلاف الأولى فإنه يشترط تحقق الإمام قبل سجود الثانية وتحتل
 إذا ركع الركعة لأنه سجد قبل فراغ الإمام من صلاته قوله وهل له العدول إلى
 الظاهر أو يفتقر إلى الأقرب الثاني قوله تحتل جواز العدول إلى الظاهر مع الركعة
 أو يفتقر على تقدير القول بفوات الجهر لأن فاصلة دخل فيها وجوباً لا مشروطاً
 فجاز العدول إليها من غير أن يكون كالموصلية صلاة ثم بين أن عليه سابقه عليها
 والأقرب عند المصنف الاشتيناق لأنها مخالفة للنوع لصلاة الظاهر وإن
 كانت منقطة لها وإن أجزأ بعض ركعات أخرى التي هي عن غيرهما أنها يتلقى
 من الشارع ولم يرد هنا صلاة العبدين والأقرب وجوب التكبيرات
 الزائدة أقرب المذهبين عند المصنف وجوب التكبيرات الزائدة
 على اليومية في صلاة العبدين وهو المشهور بين الأصحاب ذهب إليه الجمهور
 وأبو الصلاح وجماعة وقال الشيخ في التهذيب أنه شدة فضيله لو اخل به لم
 يبطل صلاته والقنوت بينها الأقرب عندنا أيضاً وجوب
 القنوت بين التكبيرات وهو أيضاً المشهور بين الأصحاب ذهب إليه الجمهور
 وأبو الصلاح حتى أن السيد قال ما انفقت به الجماعة وجوب القنوت وقال
 الشيخ يفتقر إلى أن يدعو بين التكبيرات بما يشق له ووجه القرب فيه الخفاء
 من أفعاله في التكبيرات فإنه الجهر عليه السلام بينوا وجوب صلاة العبد ثم

مع الركعة

بنحو كغيرها كما رواه يعقوب بن يقطين في الصحيح قال سألت العبد
 الصالح عن التكبير في العيدين قبل القراءة أو بعدها وكذا عدد التكرار
 في الأولى والثانية والدعايتهما وهل فيها فتون لم لا يقال تكبير الجهر
 للصلاة قبل الخطبة يكبر تكبيرة ثم يفتتح بها الصلاة ثم يركع بكبرتها
 ويدعو بينهما ثم يكبر أخرى ويركع بها وذلك سبع تكبيرات بلذكي يفتتح بها
 يكبر في الثانية خمساً يقوم فيقرأ ثم يكبر أربعاً ويدعو اثنين ثم يركع
 بالتكبير الخامسة واستند المصنف على وجوبها أيضاً فإن النبي صلى الله عليه
 وآله صلاها كذلك وقال عليه السلام صلوا أكمالاً أي توفوا أصلي
 ولو اندرك البعض فاحتمل التكبير والامر غير فتون أن استكن
 قد مر أن التكبيرات واجبة وهذا المأموم قادر على
 الاتيان بما فاته منها مع تقاضيه فكان من المحتمل وجوبه
 ما يكون بين العيدين تكبيرة أميال كل نحو عدة على ليثقال
 مشقة من عموم قولهم أن بشرائط صلاة العيدين بشرائط صلواتهم
 ومن جملتها أن لا يكون بينهما أقل من ذلك القدر من المنع من كونه شرطاً
 في الجملة وإن كان من أحكامها لم يمنع من جوعتين لاقتداره هكذا يمنع المصنف
 في التذكرة وأقول هذا المنع من كونه شرطاً في المصنف حيث عد ذلك
 من شرائطه في هذا الباب وكذلك عند جماعة من أصحابنا بشرائط كالإمام
 في المبعوث وابن حجر وأبو زرعيش العكوف ولو ادرك
 الإمام في ركعات الأولى فالوجه الصريح حتى ينتهي بالثانية ويحتمل
 المتابعة فلا يستجد مع الإمام فإذا انتهى إلى الخامسة بالعبادة شجدة
 ثم لحق الإمام وبقي الركعات قبل سجود الثانية هـ وجه ترجيح
 الصريح حتى يقوم الإمام إلى الثانية أنه حينئذ يحوط فإنه يكون منها
 مع الإمام في مجموع الثانية وهي أولى له فإذا شك في الإمام قام فأتى بالثانية
 ولا يفارق الإمام على هذا التقدير ما دلت الإمام مصلياً لها على الاحتال

ولو ادرك الإمام في ركعات الأولى فالوجه الصريح حتى ينتهي بالثانية ويحتمل المتابعة فلا يستجد مع الإمام فإذا انتهى إلى الخامسة بالعبادة شجدة ثم لحق الإمام وبقي الركعات قبل سجود الثانية هـ وجه ترجيح الصريح حتى يقوم الإمام إلى الثانية أنه حينئذ يحوط فإنه يكون منها مع الإمام في مجموع الثانية وهي أولى له فإذا شك في الإمام قام فأتى بالثانية ولا يفارق الإمام على هذا التقدير ما دلت الإمام مصلياً لها على الاحتال

فانه يفارق الامام عند سجدة الاحرام فلا يفي تلك سجدة معه فاذا قام الاخر
 الى المأتم وبلغ الخامسة بالنسبة الى المأموم فلو فقه الموقوف وقهر السجدة
 في الاسرار لم يقدوم ويجوز فاذ انتم العلم ثابته وسجد لا يستور عنه والغرض
 في الاتهام المتابعة لا للمفارقة في كثير من احوال الصلاة وانما قلنا باحتمال
 جواز ذلك ايضا لصلاته الجواز فلو اشتغل احد المكلفين في الامتداد
 وخرج الوقت وقد حمل ركعة فالأمر عدم وجوب الاتمام ^{اي لا ينقل}
 احد المكلفين في ابتداء الشوف بالطهارة والصلاة من غير ان يخرج
 الوقت وقد ادرك ركعة فالأمر عدم وجوب الاتمام ووجه القرب
 حيث اننا علمنا انه غير مكلف بتلك الفريضة لاستحالة ان يكلف الله تعالى بغير
 وقت لا يتسع لادائه فلهذا صنفنا الامام لان من ادرك ركعة من الفريضة في
 وقتها ادرك وقت الفريضة ووجه عليه فعل الباقي خارج الوقت وكان موافقا
 او الاخر فلا يجب عليه القضاء على التقديرين ^{المراد بالاخوان الذين}
 يدرك الركعة بتمامها وهذا امر ان يكون قد تشرع في ركعة ولم يكملها
 انما يجب عليه قضاءها على التقديرين اي سواء قلنا بوجوب الاتمام على من ادرك ركعة او
 قلنا بوجوب القضاء على من ادرك ركعة او قلنا بوجوب الاتمام على من ادرك ركعة او
 قلنا بوجوب القضاء على من ادرك ركعة او قلنا بوجوب الاتمام على من ادرك ركعة
 لقيد غير المزية فالوجه الاجزا ^{يريد من تلك الصلاة في مكان مخصوص فلو}
 غيره في ذلك الزمان الذي تطلق به النذر كان كما لو وقعها في غير زمان النذر يجب
 عليه القضاء والكفار مكلفا بالنذر الا ان يكون ذلك المكان كالباصر المزية فانه
 اذا وقعها في غير فالوجه انه يجري ولا قضاء ولا كفارة عليه او المكان الذي لا مزية
 فيه لا تعلق لغرض انواع مخصوصاته كالصلاة في زاوية معينة من البيت فن
 خصوصية تلك الزاوية لا ما دخل لها في التقيد فلا يجب مخالفتها كالفرد والحقل
 كفارة لان النذر والصلاة في تلك البقعة نفسها فاذا اتي بها في غير ما يكون قد اخل
 احاده المتقدمة فتعين عليه كفارة النذر وهو وجه قوس في كلام المصنف
 سهل والحق ^{بأنها او يكون قد نذر ايقاع الصلاة في زمان معين من}
 تعرض للامتناع في عين مع الغرض للزمان او نذرهما فالاول اذا اخل به حتى
 نذر

فيخرج ذلك الزمان كان عليها الكفاية قطعاً شوقها في الزمان الثاني ولم
 يعلن الكون في الاخر عليه القضاة على الاخرى والثاني اذا فعلها في غير ذلك
 المكان فان كان المكان المذكور خالياً عن المزية احتل الحزب او عده عليه ما يقتضيه
 وان اشتمل المزية وفعلها في غير المخرج كان عليها الاعادة لا القضاة والكفاية
 عليه والثالث ان اخل بالفعل حتى خرج ذلك الزمان او فعلها في غير المخرج المزية فيه
 كان عليها الاعادة فيه فان خرج الوقت ولم يفعل كان عليه القضاة والاكفاء
 على ما تقدم ^{منه} ولو فعل فيها هو اريد منه في الاخر انظر ^{منه}
 ان المكان الذي فعل فيه المندور متقل على المزية المتقدمة وزياده فيكون
 قد اتى باندرة وزياده من غيره ومن اجل ذلك لا بد من بعد ان يعقل
^{منه} والاقرب التسليم بين كل ركعتين ^{منه} وجه القرب ان التردد اذا
 اطلق انما يحل على المتعارفين المتعارفين الصلوات المشرع بها الى الواجب باصل
 الشرع كون كل ركعتين منها بتسليم فيصرف التردد اليه ويحتل عليه الوجوب اذا
 التردد يتناول وجوبه على محض وهو كما يتحقق الاشتغال به بالتسليم بين كل
 ركعتين يتحقق بالتسليم عقب اقل او اكثر وقد تعبدنا الشارح بكل واحد
^{منه} ولو شذوا خيراً فلي انعقاد ^{منه} من احتلال الصلوة
 لانه لا بد من صلاة هامة مخصوص فيبعثها اذا الصلاة في نفسها طاعة والتقدير
 بقدر معين من الركعات لا يخرج من الشرع ما عده ومن عدم التقيد بشئ من تلك الركعات
^{منه} اطلق في آخر الواحدة اشكالاً اقرب ^{منه} من
 ملحق الصلوة على الواحدة الى هذا الاحتمال ذهب ايراريس ومنه التردد على
 غالب والغالب ركعتان الى هذا الاحتمال ذهب السجدة الخلف والمبني
 الا في هذا الاحتمالين محققاً قرب عند المصنف لاصاله براه الذم من الزايد على الركعة
 واصلق اشم الصلاة عليها فكانت بحزقة ^{منه} ولو تردد اليه وجب فالوجه الاعتقاد
 لا يترك طاعة فانعقد نداء وكونه واجباً يمنع من اعتقاد التردد في
 القابله وجوب الكفاية مع القضاة لولخلها ^{منه} او شذوا ان لم يوجد
 لضد ^{منه} لو تردد ان يعلى متقدم القبل ان عظم التردد في الصلاة دون

القيد ان لو وجب القيد اي ان لا يقبل بوجوب الاستقبال في الصلاة وقد عرفت
 في الصلاة ولو شك في ركنه وهو قائم فركع ثم ذكر كثر من ان تصليته انه كان
 قد راى في قول هذا الذي اختاره المصنف من بطلان الصلاة من هذا
 ان عقيل قال السيد يرسل نفسه في السجود ولا يرفع راسه وهو كعب الشيخ والى الصلاة
 وان ادريس في ما لا يجب معه شيء الى قوله فيسجد سجدة السجدة في هذه المواضع ايضا
 هو الوجه عندنا في صحة هذا القول لا سيما اننا اقول احدها وجوبها في موضع واحد
 وهو قول محمد بن ابي نعيم في الموضع حيث قال ما علم ان السجدة التي يجب فيها السجود هو انك
 او اردت ان تعقدت واذا اردت ان تقوم فعند الحذف وجوبها في موضعين
 وهو قول الله على حيث اوجبهما في بيان الشهادة في الشك بين الثلاث والاربع اذ اوجب
 وهذا في الاربعه وقول الحسن بن ابي عقيل حيث قال يجب في موضعين الكلام شاهدا
 وذكر ان علي بن ابي ركان قد روى عن ابي عبد الله ما لا يسجد وجوبها في ثلاثه مواضع
 وهو قول المفيد في المقصود حيث قال يجب في ثلاثه مواضع من ترك سجدة حتى
 محلها ومن ترك الشهادتين في ركعة في الثالثة ومن تكلم شاهدا قول اخر لمحمد بن
 ابي نعيم حيث قال يجب سجدة في ركعة في حال قيام او بالاعتناء وترك
 الشهادتين او ما يذكر او نقص الاربع وجوبها في اربع مواضع وهو قول الشيخ في
 الاعتناء وقوله في الجوابان في اربع مواضع من تكلم شاهدا ومن لم يركع في الركعة الاولى
 فاشياء من ترك احدي الشهادتين حتى يركع في ركعة اخرى ومن ترك بين الاربع والخمس وهو قول
 الشيخ في الخلاف حيث قال سجدة السجدة يجب في اربع مواضع من تكلم شاهدا ومن
 لم يركع في ركعة واحدة او في ركعتين سجدة واحدة ولا يركع حتى يركع في الركعة التي بعدها
 واداني الشهادتين الاولى ولا يركع حتى يركع في الثالثة فبيان السجدة والشهادة بالقيام
 شاهدا في السجود في حال قيام وبالفعل في ركعتين وجوبها في خمسة مواضع وهو قول
 الشيخ في المشهور وذكر المواضع التي عدها في الجواب الاضمار وذكر ما عدها من الشهادتين
 الاولى حتى يركع في الثالثة وقوله السيد رحمه الله حيث اوجبهما في الاربعه التي
 اختارها سائر رواة علي بن النضر بن الاربع والخمس وقول ابي الصالح حيث قال يجب
 في ركعة واحدة ركعة واحدة وعلي بن الحسن شاهدا في ركعة قيام او بالاعتناء وعلي بن

من على شأني في موضع قيام أو بالعلش وعلى من تكلم شأني وعلى الشافعي عز وجل وعلى
من شهد عن تكلمه أو تكلمه وسلم ثم ذكر قبل أن ينصف فيلزمه التلافي في سجدة
النهي والتسليم السادس وجوبه في منه مواضع وهو قول أبو البراج حينما جهر
في الخش التي أوجب فيها السيد زاد التسليم في غير موضع وقال أبو حمزة
أيضا إلا أنه استقطب التسليم في غير موضع وجعل مكانه الشهور من سجدة
للخبرتين وقول أبو إدريس أيضا حينما أوجبهما في نسيان السجود والتسليم
والتكلم بأشياء والتسليم في غير موضع والقعود في حال قيام والعكس والتمسك
الأدع والنجس وأما طولنا الكلام هنا فلهذا فادبر فقهاين في هذا الموضع حيث
قال المصنف وقيل ببيان لكل زيادة ونقصه الخفف على خصوصية ذلك
الفاير والماتل ذلك اليمح وجه الله في معابد الخلف فاته قال لأوجب سجدة التلافي
الذي لم يجمع مواضع كما تقدم ثم قال وأما ما عدا ذلك فهو كل شهر بحق التلافي
عليه سجدة التلافي وكان له قولاً زيادة كان ونقصاً بحقيقة كانت أو متوهمة
وعلى كل حال وفي محلهما قال عليه سجدة التلافي في كل زيادة ونقصاً كما ذكرناه
والدليل على ما اختار المصنف رواية شفيان أبو السمت عن أبي عبد الله عليه السلام قال
ينبغي سجدة في الشهوة كل زيادة يدخل عليها ونقصاً ولا ينقصان على أن قال
الزيادة والنقصان فوجهاهما على منقتهما أو في الأول حق فالثاني كذلك بيان حقيقة
الأول رواية الفضل بن يسار أنه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشهوة فقال حفظ
تلك الشهوة فاعلم فليس عليه سجدة التلافي والشهوة على من لم يذكر في صلاة أو نقص
سجدة فيها خالف أبو إدريس ثم ذكر حيث قال لا يفتد صلوة وفي الشهوة
المنسية أو الشهادة والصلاة على النبي والمعلمين كما استكال منوطه أن صل وأخبر
فه التلافي من الصلاة فالحاصل قبلها يصدق عليها أنه حدث في أثناء الصلاة وكان
بطلانها ومن أنه لا يفتد الصلاة براءة من الصلاة ويعيب قضاء ذلك التلافي
علم براءة من باقي أصل الصلاة لوم وقوع الاتفاق على أنه لا يجب عليه ذلك التلافي
وقيل بزيادة ونقصه غير مبطلين وهو الوجه عندنا وقد ذكرنا أقوال
أصحابنا في هذه المسئلة متوفي وإن قوله وقيل أشارة إلى ما نقله عن بعض علمائنا وأشرنا

هذا هو الأصل في كل زيادة ونقص

الوجه ترجيح هذا القول فلا تكرار وفي اشتراط الطهارة والاستقبال
 والذكر وهو سهر الله وبالله اللهم صل على محمد وال محمد وسلم عليك ايها النبي و
 آله وصحبه وسلم وكيفية نظره في وجهه المظهر حيث انه لا يتدارك وجبه لغيره من روطه
 بالطلوع والاستقبال فاشتراط الطهارة كالمجبور ومن اصابه عدم الطهارة
 ولاه في الصلاة ولا يجزئها وانما هي كالعقوبة عن عقلة في الصلاة فلا يشرط
 فيها الطهارة كابر العقوبات اما الذكر فيحصل عدم وجوبه ايضا على الأصل
 ويحصل وجوبه بما رواه عبد الله الحارثي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 في سجدة في السجدة يسجد الله وبالله صلى الله عليه وآله وسلم على محمد وآله وسلم ثم سجدوا
 يقول فيها بسم الله التلم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وكفى الاصل
 على الذكر فيها دون القراءة والركعة لا الشيع بالحق فانه قال في الاراد ان
 ان يسجد السجدة استفتح بالذكر قوله وسجد بعد التسليم للذي كان
 اراد ان يقرأ على الركعة قوله هذا هو المشهور ذهب اليه ابي القاسم
 والشيخ وان قيل المرفوع والمفيد وسئل عن رجل اراد ان كان له زيادة في
 بعد التسليم وان كان نقصان فهو قبل التسليم قوله لا تدخل في السجدة
 وان اتفق الشيع على ان ذلك هو قول السجدة في الركعة في الركعة
 فانه قال في الاصول ان عليه لكل واحد من السجدة في الركعة او تعدد
 وقال ابن ادريس ان تاملت داخل وكفى بالشعدين وان خلف الجرح
 لكل واحد من السجدة في الركعة القصاصة قوله وهو يتعين القاطعة
 مع السجدة قوله ان احد القولين القول بالمصانعة يعني ان القاطعة
 يتعين فعلها قبل المحاضرة مادام الوقت واسعا كما فرض وهو قول احمد
 والمرئي والسج في المشوط وابن البراج وايضا الصالح وابن ادريس الباقي القول
 بالموافقة وهو مذهب ابن بابويه ونقله المصنف عن والده رحمه الله واكثر
 معاصره من مشايخنا رحمهم الله لو لم يكن الترتيب في سقوطه
 نظر في الاصول فانه لا يمتنع في سقوطه لانه كان واجبا
 قبل الشبان فالأصل بقاؤه وتحتل سقوطه لاحصاء البلية ولا يلزم

من وجوب حالة النكاح وجوب حالة النسيان ولا النسيان عند رفع الموضع
على فعل الفرج والاحتلال بالوجوب لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطأ والنسيان
فهو ينوع من الاعتبار يتناول صوره الفرض ولكن الخطأ فحالة
ظاهر لم يحصل بغير البراءة معه فيصلي فانه ظهر وعصا لا يعلم ان ايقظها بها
شأن من ترك الحزبي بينهما واذا كان معهما معوي بمجهوله الترتيب ايضا صلى
شع صلوات فيصلي اي الثلاث شأني ت اولى وقاله وخامسه وستابعة فاعلم
اخرى من ثمن ثمانية وشادشه ووصل الى الثالث من واحد ورابعة وهو ظاهر
الحجاء عند من في اشتراط الحزبي قولان اي في كل شرط في تمام الصلاة
ان يكون حراً في قوة ان احدهما عدم التمسك بالتمسك واختاره ابن الحنبل و ابو الصلاح
والاخر ما ذهب اليه في الميسر والظاهر وهو اشتراط الحزبي اذا كان لهاما
لغيره واليه وهو اختيار ابن البراج قوله ويقف الحنفي خلف الرجل والمرأة
خلف الحنفي استحباً على رأي ابي القاسم قد تقدم في الخلاف في وجوب تأخير المرأة
عن الرجل في الموقوف وكذا منية عليها ولما لم يمتنع قوله بوجوب
تأخير المرأة عن الرجل قال كذا الحنفي انما يمتنع قوله ولو صلياً داخل
الكعبة او خارجها خاضعين لها فالأقرب اتحاد الجهره وجه القربة
ان المأموم يمكنه ان يتابع الإمام في الأفعال التي من جملتها الاستقبال
للجهره الحينية وتختل حركات الحنكة في عملاً بالأصل ولعلم ان ابن الحنبل
قال في كتابه دلاله على الجواز ان الإمام اذا صلى في المسجد الحرام لم يخطأ
المصلون نحو البيت من حيث لا يكون لهم اقرب الى البيت منه
واذا ادركه راقعاً من الخسوف تارعه في المسجد فاذا سلم استأنف بتعليمه
الافتتاح على رأي ابي القاسم الذي اختار من استنباط التكبير عند قيامه
بخطبة الإمام اختياره في الدعاء اي القائم بتعليمه الله ذكره في قوله
وتقل قوله اخر وهو انه ينبغي في التكبير الاول ولم اظفر لاجابته بقول
يتضمن ذلك مشي ما ذكرنا في الميسر فانه في قوله من ذكر الإمام
بعد رفع راسه من الركوع استفتح الصلاة وكلمة التوحيد في قوله

بها وان وقف عقير يوم الاحام الي الثانية كان له ذلك فهو الكمال عند
 بل على جواز النسيان على التكبير الثاني وان كان قد زاد سجدة وسجدة
 ذلك الحديث من الركعة الاولى يتناول السجدة من غير هاتين ^{فهي} ويجوز ان
 فضيلة الجماعة في هذين نظراً ^{بما} يريد أنه اذا ادركه بعد رفع
 راسه من ركوع الاخير قبل السجود فكيف وسجد معه وجلس حتى سلم ثم
 قام فاستأنف واذا ادركه بعد سجود الاخيرة فكيف معه وجلس حتى سلم
 الاحام هل حصل له ادراك فضيلة الجماعة في هذين الموضعين فيه نظر فربما
 أنه لم يبايعة تلك الصلاة ولا ركعة منها فلا يملك لنفسه الجماعة فيها
 ومن استحب بالاعتناء بالاحام فيبايعة على من الصلاة ولو ادراك فضيلة
 الجماعة لم يضر الامر لاقتدابه فانه حينئذ ^{فوق} يحتمل ادراك فضيلة
 الجماعة في الاولى لارادة النبي عز وجل منكم قال قلت له متى يكون يدرك الصلاة
 مع الامام قال اذا ادرك الاحام وهو في السجدة الاخيرة من صلاته فهو يدرك
 فضل الصلاة مع الاحام فقلت بمنطوقها على ادراك الفضيلة عند ادراك
 السجدة ومن حيث ان ادراكها معي الشرط فيقتضي ان اذا لم يدرك السجدة لم
 يدرك فضيلة الصلاة مع الاحام الا هذه الآية مقطوعة قوله الا قرب عديم
 جواز تحذره فية الاتمام المنفرد ^{وجه القرب من حيث} ان كيفية
 انواع الجاهل انما يتعلق من الشارع فيقف جوازه على التوقف منه ثم يشرع اشتغال
 المفرد في اتصاله الى الاتمام بالعمدة يكون جائزاً ولا يدخل في صلاة
 يلزم فيها العمدة فلا تقطع عنه وقوله عليه السلام الصلاة على ما اتممت عليه
 واعلم ان الشيخ ذهب في الخلاف الى جواز ذلك عند اجتماع الفرقه والخلاف
 ولعدم المنع من جوازه ^{وجه القرب من حيث} ومنع المفسر الاخر في ما كان القيام للاعلى
 كالخطب للقاعد ومنع امامه العاجز عن ركعتي الفادار عليه ^{وجه القرب}
 فيها ان صلاة الاحام بالنسبة الى غيره هي تيقده على ما هو عنه باطله فلا يجوز ^{لغيره}

الاقداب فيها ولا تدرى لاجوز للعارف الاقداب العاجز عن القراءة ولا القيام
 الاقداب بالثابت فكذا هذا لا يقتضي المنع هناك انما هو مجرد عجز العام عن بعض
 الواجبات وهو متحقق هنا ولعلم ان الشيخ ابا جعفر رحمه الله خالف في ذلك وجوز
 للعاقد الاقيام بالمضطجع محتجا بصحة صلاة العام فجاز ليعين الاقداب فيها وعرض
 بالعاقد للقيام **قوله** والاعتذار بوجوب الاقيام على الابي بالعارف وعدم الاقداب
 بسمع المكان **قوله** اما الاول فلان صلاة العام تجري مجرى مبشورة
 الموعود للقراءة ولهذا سقطت عنه فلو لم ياتم العاجز في سبيل العاري لكان مشروعا
 من اجل القراءة مع تمكنه منها فيكون صلاة بطله واما الثاني فلان العاجز مطلقا
 بصلاة التي في جملتها القراءة وكله كلف بحسب علمه بما كلف به والمقدر بغير
 ظاهر ثان **وفي** التمسك على العار **قوله** في العلم بطريقه ذلك
 انما هو حسب الوقت **قوله** في العلم بطريقه ذلك
 صلاة المعلوم لغير وجود المستحيل لطلان صلاة الامام لو لم يكن عموما من اقداب
 ساسي الطمان مع علمه وصح احتمال الصحة لانه اقتضى من صلي صلاة صحيحة والا فوجد
 المصنف التفصيل وهو انه ان قلنا جرح عليه الاعادة في الوقت لم تجز الاقيام
 به والاجازا اما الاول فلان صلاة الامام ليست صحيحة في نفسه الا في الا
 لما وجبت اعادتها لو علم في الوقت فلا يصح الاقداب فيه الغير المظهر وما
 الثاني فلان العاجز به في نفس الامر وهذا لا يجز عليه اعادتها لو علم صلاة
 صلاة الخوف بقصوره **قوله** او حضر ان صليت جماعة فادى على اولى القربى
قوله ما قواه المصنف من الغرض هو منه ابن الجند وابن البراج وايضا
قوله ان ادريش هي مقصورة **قوله** مطلقا وحضر ان صليت جماعة **قوله** ووجه
 قوة ما قواه المصنف **قوله** تعالى واذا قرئتم في الارض فليحيى عليكم
 جناح ان تقصروا من الصلاة او خفتم ان يقتلكم الذين كفروا ووجه الاستدلال
 لان الشرطي اعني الشك والخوف ان كانا على شئيل الجمع في جواز التقدير
 وجبا الاقام ان فقد احدهما فالباقي ماسل بالاجماع في محل المقدم واذا لم يكونا

مشرطين على الوجع وجب كونها مشروطين على البدل فانها حصل جاز ففهمه
هكذا قال المصنف في المختلف والظاهر ان يقول يمنع بطلان الثاني فان
الآية تدل على اشتراطها فثبت حكم الغرض في الشفاعة بانفرادها بدليل تنقصل
وهو قوله عليه السلام تلك صدقة تصدق الله عليكم بها فانها صدقة لكل الغرض
بما الله منع في النظر من ركوز المراد بالضرر الشفاعة وحده بل من غير
لان الغرض في الاية حينئذ يكون مطلقا على مجرد الخوف ان تامل المثارل للشف
والحصر ثم يثبت حكم الشفاعة بانفرادها بالنسبة ايضا لان جماعة من المفسرين
ذكر وان المراد بالضرر الشفاعة على الطبري والرافعي من اصحابنا
الذين يثبتون ان الصبي يحضر الباقي عليه السلام قال في التفسير
الجوف وصلة الشفاعة الذي ليس فيه خوف جعل انقضاء الجوف بانقضاء الشفاعة
اولي من الشفاعة بانقضاءه ولما كان بقصر الشفاعة وان القدر وحدها من هو ولي
بالنقصير فلو شرطنا في القصر الشفاعة هذا فنرجع على قولنا
ان يظفر بقوله عينا وانما نقله السمع ربه الله في المشروط والالاف تعال في
المشروط الخلف اصحابنا فظاهر اخبارهم بذلك على ما بقصرنا في احوالنا
ونهم من قال ان لا يقصر الا بشرط الشفاعة فان بعد ذلك هذا الترتيب اذا
اراد ان يصلوا جماعة فذلك خلافنا اصحابنا من يقول صلاة الجوف مقصور
ركعتي كعتي الا المغرب ومن اصحابنا من يقول لا يقصر اعدادها الا في الشفاعة
ويحوز ان تصل الجوف على صفة لا في الرقاع وهو في بعض النحل التي قوله يقصر
لوحده صلاة الامام يقصر بقدر جوارحه من ان يقصر في
وهو انه كيف يجوز ان يصل في الجملة على صفة ذات الرقاع وهم من فئان فكانه
على جميع موضع واحد وهو غير جائز والمجرب ان تعدد للمؤمنين
غير قادح في الصحة مع وحد صلاة الامام كما لو تلبسوا بالطام بالصلاة يقوم
ثم جازهم وانما قولنا ان يجوز ان يصل بها لهم جميعا صلاة عتقان بل يجوز
قيادوا لانهم في وقت واحد وانما يكون بعضهم في مكان بعض ولا حرج في
الماضين حالما التابعه بل حال الانفراد ومبدأ عند رفع الامام من سجدة لا في

واما ما حصل
جماعة الغرض
انما هو ان
الماضين حالما
التابعه بل حال
الانفراد ومبدأ
عند رفع الامام
من سجدة لا في

مع احتمال الاحتداد في قيام الثانية حول محتمل ان يكون وقتها
 الفرقه الاولى لانهم قالوا يصلي بالاولى ركعة قالوا كعه تم عند راسه
 من الشك الثاني فمحتمل عند احتداد له قائما في الثانية لانهم لا يزالون يوتقون
 الى حين شروعية الثانية قيامه فيها والاقرب ايقاع فيه لا بعد اداء
 وهذه القصة من اربعم مائة مائة بالاعداد وحوادث محتمل
 عليهم بغير اعم وجوبه كل فاجب صلاة السجدة قوله ولو ساعد
 هذا هو الوقت الموعود على ان يكون هذا هو احتياط راس اي عقيل
 محمد بن بابويه وقال المفسر وعلى ان يكون واحدا او اربعا
 ونقله عن ابن ابي عمير فان قاتل في حربه قصر القضا مطلقا وفي غير ذلك
 والخصم مطلقا في حربه لو قاتله صلاة في حربه لو قاتل في حربه في حربه
 الا تمام والقصر احتمل قضائهما ثلثه اوجه احدها وجوب قضاء ما قصر
 مطلقا اي سواء قضاه في المواضع التي يتخير فيها ولا لان الاصل وجوب
 التقصير ككل ما اصابه ان قضاه في تلك المواضع وجوب الا قصر
 ما الاول فلان القضاء يبع للاداء او كان اذا اقام في تلك المواضع محتمل
 فكذا في قضائها اما الثاني فلان فرضه في الاصل التقصير لكونه مشا
 وانما يجب الا تمام في تلك المواضع لا غير وليعلم الا تمام في غير تلك
 التحجير مطلقا لوجوب قضاء الغائب كائنت وقتا في فرضه لا قصر
 قصره فاحتوا ولا انما احتوا بالتحجير فيها فكان القضاء كذلك لو كان
 للمعروب فقد اربع احتمل ختم القصر فيها ولم يظهر في ذلك
 في احد المواضع الاربع التي يتخير فيها ولم يصل الظهر من عتي في المعروب
 مقتضى اربع ففيه احتمالات ثلاثة الاول فيحذف التحجير حينئذ وجوب
 صلاتها قصر اذ لو تحجير الا تمام لكان انه انما خرج وقت التقصير
 بالكسبه وهو غير جائز لثباني وجوب التقصير في الظهر خاصة لان الجهر
 المذكور انما ذكره من انما العصر فلا فائدة ان التحجير لا تمام فساد ركعتين
 وكثير في وقتها ان الصلاة تزدل باوراك ركعتين منها في وقتها الثالث

الاول في حقه
 الثاني في حقه
 الثالث في حقه
 الرابع في حقه
 الخامس في حقه
 السادس في حقه
 السابع في حقه
 الثامن في حقه
 التاسع في حقه
 العاشر في حقه

وجوب

وجوب قضا الظهور والاثبات بالظهور بالحكمة لانه اذا اختار الاتمام كان اليه
 قد بقي من الوقت مقدار اذا العصر حرم فيقصر به ولا يجوز الاثبات بالظهور في
 القصر بالعصر يعني قضاؤه بعد اداء العصر وهذا الاختيار من حيث ان القصر
 العصر في ذلك الوقت انما يكون لمكان حاصر اما حال الشرف فالمقتضى بالعصر مقدار
 ما يمكن فيه اداء العصر وذلك مقدار ركعتين والاتمام انما يكون لو لم يقصر تركه
 واجب ومقتضى تركه انما يكون في وقت لا يكون حائضا جازما
 حرمه او التفتان على رأي **احمد** القصر للصعيد على اتمام ثلثه
 اما القصر في النهار والقوته وقوته عياله ولا خلاف في وجوب الاتمام على الاول
 والتقصير على الثاني والفقهاء وفي وجوب التقصير فيه قولان احدهما وجوب
 التقصير مطلقا اي في الصلاة والصوم اختاره المصنف وهو الظاهر من كلام
 الشيد وانراي عقيل ومثله حيث اوجبه التقصير مطلقا في الصوم المباح وقال
 الشيخ في النهاية يقصر في الصوم ويقوم صلاته وهو اختيار المصنف وعلى ابن بابويه
 وابن البراج وابن حجر وابن ابراهيم **ابن** الشرايط واحده في الصلاة والصوم
 وكذا الحكم مطلقا على رأي **ابن** يريه كل شرط شرط في قصر
 الصلاة يشترط في قصر الصوم وكذا الحكم مطلقا اي على موضع يقصر في الصلاة
 يقصر في الصوم وبالعكس وهو ظاهر كلام الشيد المرتضى وابن ابي عقيل ومثله
 وخالف الشيخ في ذلك في ثلثة مواضع **مسألة** صيد القمار وقد نقلت
 من قبله بعد قول الشيخ ولم يرد الرجوع في يومه بغير اتمام الصلاة وقصره قولا
 يخرج في الصوم بل عليه الصوم **مسألة** من شافه وكان شهرا اكثر من شهره كالمكان
 عنقيا قائمه لخمسة في بلد يقصر فيهما او يوم ليل او حرد في الرفاه والمشيوطا
 وانه عبد الله ابن شيبان عن الصادق عليه السلام قال المكاري ان يشتر في منزله الاثني
 ايام وافر قصر في شهر النهار اتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان وفي
الكتاب **مسألة** لو توفي المضاف اقامه عشر ايام في بلد لزمه الاتمام
 وصوم رجوعه ما لم يموت **مسألة** هل على التام فلو نسي الصلاة حتى خرج وقتها لم يجر
 احتلاله حتى ان احلها من وجوه فيلزمه التقصير ما يستعمل لصداق انه

لم يصل واحدة تماماً وعدمه لأنه في جميع المصلي ولهذا يجب عليه قضاء النسيئة تماماً
 إذا كان في حكم الصلاة تماماً لأنه كان في ذلك الوقت تأدياً لتمام العشرة
 والاقرب أن الشروع في الصوم كالإتمام **قوله** وجه القرب من حيث أنه
 فعل فعلاً من أفعال المقيم مع نية المقام فلا يردل عنكم المتفهم حتى ينتهي الشهر
 كما يصلي على التمام ولا نه منه الاقامة عشرة وحب عليه التمام والاقبال
 فيها الوجه يخرج منه ما إذا لم يصل على التمام ولم يشرع في الصوم ففي الباقي
 على الأصل فيختار جواز الرجوع على الأصل يخرج منه ما إذا أصل على التمام
 للمتنص عليه فيبقى الباقي على أصل الجواز **قوله** وفي المرتبة أشكال
قوله إذا كان المشافرة من مرتبة مرتبة على موضع علي فليعتبر
 خفا جدد لها أشكال من عموم النهي عن التقصير مشافرة الجدران ومن حوف
 المراد خفاها عن مد البصر من الأركان المستوية والارزاق التقصير لمكانة
 وهذه وحفظ عنه **قوله** هذا ذهب شافعي وأبو داود في قوله
 الطفل وانعامه على أبي **قوله** هذا من ذهب شافعي وأبو داود في قوله
 عن ابن أبي عمير خلافاً للشافعي وأبي الصلاح وأبو حنيفة **قوله** أو للموسى
 أبي **قوله** يريد ركعة في الدين سواء كان المدين عشر أو مائة
 به وهو قول الشافعي وابن الجوزي واختاره ابن دريم خلافاً للشافعي
 قال في النهاية والجل بالدين أن كان تأخير من جهة صاحبه فهذا المدين
 ركاته وفي المشوط لركاة في الدين إلا أن يكون تأخير من جهة فان
 يمكن فتمكناً فلا ركاة عليه في الحال **قوله** ولو اشترى بضاً تأخر
 في الدين من جهة العقد على أبي **قوله** الخلاف ههنا ينبغي على القول
 بأنقل الملك متى حصل فالشهور أنه يحصل بمجرد العقد فيجوز في قوله
 من جهة العقد لطلبه أو كان الخيار لا دفعاً بالأصل لخيار المحل في خيار
 أو بتقدير المتعاقدين في خيار الشرط واختاره المصنف والشيخ نعم ابن
 إدريس وقال الشيخ رحمه الله في المشوط إذا باع ثياباً بغير النكاح قبل
 الحول بشرط الخيار فإن كان الخيار للبائع أو للمبتاع بهز منه فكان لا بد

لم يزل وان كان الجار للشري استأنف الحول
به واقوي في الشقوط ما لو جعل هذه الاعضاء محيايا وهذا حال صدقة بندر
اما لو نذر الصدقة بغير عين شاة ولم يعين اذ لا يمنع الزكاة اذا الدين لا يمنع الزكاة
وفي النذر المشروط انظر
يكون بعينا او مطلقا او مشروطا او محصلا بشرط النذر او لا يمنع من تعلق الزكاة
بما ملك من النصاب لما ذكره المصنف من ان الدين لا يمنع الزكاة واما الاول وهو ان
يكون النكاح بعينا اما ان يكون النذر مطلقا او مشروطا فلا فرق فانه انما
ان يكون قد تعلق النذر بان يتصدق به ام بغيره او بجعل صدقة او صكبا وعلى حكم
التقدير بل لا زكاة فيه لمنعه من التصرف في ماله فاقوي في الشقوط
وجه القوة ما ذكره المصنف حاشية على كتابه محله فانه قال فجه القوة انه اذا
نذر الصدقة بعين ماله لم يخرج عن ملكه الا بالصدقة وهذا خرج والمالي ان الشرط
فما وجدها حصل شرطه وحكمه كالاول لتعين الصدقة بعين المال فيكون ماله
من التصرف فيه كالمندوب المعين وثانيتها المشروط الذي لم الذي يحصل شرطه
النذر فيه بعد ففي شقوط الزكاة فيه نظر من وجهين احدهما ان مقتضى تعلق النذر
بهذا العين فيبقى تمامه للملك التي هي شرط في تعلق الزكاة والاخر عدم الشقوط
بالحكم وعدم حصول الزكاة النذر والمعتد اطلاق القول بان النذر المشروط بان
نظر او الماد ما دلزناه فهذا تحقيق فقه هذه المسئلة فليضبطا كما دلزناه ثم نرى
الحول على النصاب فالان بعد منع الحج من الزكاة قد سبق ان يحقق فقه
هذه المسئلة به كواقاها حكم كل واحد منهما ثم يذكر وجه القرب الذي اشار اليه
المصنف هذا النصاب اما ان يكون قد حال عليه الحول قبل الاحتطائه
وبعد ها او حصل له بعد ان اهل الما في عشر عنده فالاول والاحول لا يمنع من تعلق
لزكاة بالنصاب لانه كان ملكا له طول الحول ملكا اما فلا يتطافه ولما
لما في ان الذي يكون الاحتطائه شاقا على تمام الحول وهو الذي ذكره
لمصنف في الكتاب فانه في نظر عندي ينك من حصول الاحتطائه فتعين
الحج فلا يكون ملكا اما كمنع الصدقة وتعلق النذر بالعين ووجه

فالمالي ما قلناه
كان اصدرا مط

بطلان التمسك لا يعتد به

مرفوعه في المحجوري مجرى جرحه في الدين على المدين اذا لم يكن فيه
و كما لا يخفى ذلك من تعلق الزكاة وهذا ايضا وهو الاقرب عند المصنف
لثا في ذلك ولو شرطها على المقرض لم يصح على رأي المصنف
المفيد في المقصود وعليه ما يرويه في رد المحتار من ان الزكاة في البيع قولان
احدهما مثل هذا في باب الزكاة من النهاية ومنه ما لم يحل في وقاي
في باب المقرض من النهاية ان شرط زكاة الفرض على الفارض وجبت عليه
المقتضى من قوله وفي اجتناب الباقي عشر من الباقي او الاول لاحتلال
القول انه قد وجد في بعض الكتب انما عشر هذه لا فعل هذا لاحتلال
لما اذا اعتبرنا ما مضى احد عشر شهرا مطلقا ووجبت الزكاة بهلال الثاني عشر
فلو الاشتراك في تحقق الباقي عشر فيجوز ان يحتسب من الحول يعني انه لا
يتعلق الزكاة فيه بالنسبة الى الحول الباقي الا بالاحتلال الثاني عشر في وجوب
الزكاة في الحول الاول بوقوعه في حوله لا بمقدور الشهر الواحد محتويا
من حوله فيحتل احتسابه من الثاني لان الحول في الاول قد استنفذ منه ذلك
فيبقى ثلثه من يوم لا يتعلق بالحول الاول بها فلو كان الثاني والاحتساب على
القفز اشهر لم يحتسب من الحول الباقي المصنف في التذكرة جعل ثلثه من الزكاة
من الحول الاول عفيف ومن صدق الحولان باسبغ هلال الثاني عشر
ولو ملك ثلثه في شهر وعشر ما بعد شهر فعند تمام الحول الثاني تباع وعند
تمام الحول العشر تباع منه فاذا اتم حوله اخرج على الثلثين فخلب ثلاثة ارباع منه
فاذا احوال اخرج على العشر فعليه ربع منه ويحتل الثلث وربع المئتين واثنا عشر
الايتين عند تمام حول الثلثين اما احتساب وجوب ثلث ارباع
منه عند تمام الحول الباقي بالثمن الى الثلثين فلا يملك اربعين جزء من مائة
منه لكن قد يربط ذمته من حصة عشره من الاجزاء ربع المئتين عنده تمام
حوله فيبقى عليه ثلثه ارباع المئتين واما احتساب اخرج ربع المئتين والثلث
حول الثلثين فيالحول العشر فعند تمام حول الثلثين لا يكون قد تم حوله العشر
فلا يجب فيه شي يفتقر الى حرم المائة في الثلثين فالعريضة فيها تباع او تباع وعند

١٠٠

القول

فلم الحول العشر يكون قد وجب على من عثر من هذا اربعين وقد مضى الواجب
عن ثلثين منها فخرج التسع عنها فبقي الوجوب في اربعين منها فاما احتمال
اجد الحول الاربعين عند تمام حول الثلثين فلهذا يصدق هذا الحول التسع عن
اللائحة ان ملك ثلثها لان اربعين فيكون ابتداء حوله في ذلك الوقت لكن هذا يقتضي
بأنهم ستة اشهر من العشر على التقدير والاحتمال في الثلثة اعاد قوله
وفي كسر طاء الا انه قوله في شرطها ستة اشهر واما الباقي الاصحاح
فمنه بوزن الصدوح هو استدلاله الى دأب امره في التمسك واصطفاها وانعقاد المهر
على راي محسن هذا هو المشهور عند اصحابنا واما الاستدلال بالتمسك او كتم حق
تتميم ثمره او يبيح او يحتله او يستمر في حله وهو طبعه على حد الجفاف وهو اختيارهم
الذين جعفر بن محمد وفي بعض النسخ الحاض عن حنيفة مع قصور القيد
عنها بل وعن ثمانية مع قصور القيد نظر في مشهورنا في تجري من تحت
والعشر من المشقة على الحول فاذا كانت بحرية على ضعفها فاجبها عنها واصلها اولى
ومران المخرج ليس هو الواجب لا قيمة بل بحرية ثم ثلثها واصلها فبقي اربع
على راي ابي اخنوخ والشيخ وابن الجنييد وابلوا الصلاح وابلوا البذخ ما ذكره المصنف
في الكتاب وهو انصاف الرابع للمعتمدين ثلثها واصلها واصلها قال الجنييد
والشيخ المصنف في اربابويه واربابويه عقيل ومثله رد ابن جهم واصلها في رجب
في كل ما يشاء في كل واحد من كل ما يشاء في الرابع ونظره في القيد
في الوجوب والظان في قوله قد ذكرنا القابل بانه يوافق الرابع من كل
ما يشاء واما قابله الخلف فانه نظر في موضعين احدهما في الوجوب
لانه على اختيار المصنف هو لقيمة يكون الواجب فيه اربع ثمانية وعلى
قول الجنييد وهو فبقي الواجب في ثلث ثمانية والثاني في الظان فانه تابع
للمعتمدين فاذا اختلف في انصاف المذكورين في حول من غير نظر في المال كمن يبيع ولا يبيع
شقة من الواجب بغيره الثالث المخرج الرابع كما ذهب اليه المصنف في شقة من الواجب
وموافقه او من الذين على القول قد جعلها فانما في طول الشدة انه حرام ما به حرام ما به
اذا تلفته واصلها مثلا يجب في انصاف السابق وتطويع ان في الراية

والجنييد في قوله
في كل ما يشاء
في كل واحد من كل ما يشاء
في الرابع ونظره في القيد
في الوجوب والظان في قوله
قد ذكرنا القابل بانه يوافق
الرابع من كل ما يشاء
واما قابله الخلف فانه نظر في
موضعين احدهما في الوجوب
لانه على اختيار المصنف هو لقيمة
يكون الواجب فيه اربع ثمانية
وعلى قول الجنييد وهو فبقي
الواجب في ثلث ثمانية والثاني
في الظان فانه تابع للمعتمدين
فاذا اختلف في انصاف المذكورين
في حول من غير نظر في المال
كمن يبيع ولا يبيع شقة من
الواجب بغيره الثالث المخرج
الرابع كما ذهب اليه المصنف في
شقة من الواجب وموافقه او من
الذين على القول قد جعلها فانما
في طول الشدة انه حرام ما به
حرام ما به

الطلب على ما ذكر عليه ويتقنون نصيب الواحد الثالث من ذلك
ويجوزون الباقي وهو غلط فان النصاب المتأخر ليس بمبارك
عن مجموع نصيبه سابقا عليه معبلا اذا بلغ ذلك القدر
صار نصيبا آخر واحدا غير الاول وكان العرض متعلقا بحجبه
فاذا تلف شي من ذلك سقط مجموع الواجب على مجموع النصاب
وسقط عنه نصيبه الثالث اذا تلفت واحدا من عروض القرض في
بطلان التبراه الرابع على ثلاثيه وواحد ويتقط من ذلك
واحد من ثلثاه وجز من اربع شياه كما ان تلف نصف النصاب
سقط نصف الواجب او ثلثه فثلثه وهكذا في هذه الصور يجب
عليه ثلاث شياه ومانا جز وثلاثة وثلاثون من ثلثاه
جز من ثلثاه ويتقط عنه اربعة اجزاء من ثلثاه جز وجز من شاه
لان الناقط جزء من ثلثاه جز وجز من اربع شياه وذلك اربعة
اجزاء من ذلك القدر من شاه **مورد** ولو تفاقت الدرجة والقيمة
التوقيف على رأي **امير** لو كان التفاوت بين ما عند
وما وجب عليه اكثر من درجة واحد بان وجب عليه خمس ماض
وعنه حقه مثلا قال **ابن اديش** ينقل الى القيم التوقيف كما اخذ
المصنف نقلا ابو الصلاح يتما عن هذا اخذ في صورة العرض السابق
بعد دفع الحقة عن ملك الخاضع اربع شياه او اربعين درهما و
ما احتار الشيخ في المبسوط والمصنف في المختلف والتذكرة **مورد**
القليد حقه حقتان منه في كام على رأي **امير** والغلق
قولان احدهما انه حقه يخرج منه الزكاة اذا بلغ النصاب
وبه الباقي اصناف الحقة وهو قول للمصنف هنا واختار الشيخ
في المبسوط فانه قال فيه العاشر نوع من الحقة يقال انه اذا
دبر بقول حقتين كما ذكره لا يذهب ذلك حتى يدرك
لا يطرع في وجه حقيقته ولا امر بعيد انه نوع تغاير

الخطه لازكاته في اختياره المصنف في خلافه والى ذلك يعم الي
 الشجر لصورته وتعمل الى المنطه لانها متباينة وعدم الانضمام
 فذكر في الشجر ثلثه او اربعة اقسام الشجر هو اختيار الشجر فيجب
 فيه الزكاه مع بلوغه النضار ويضم الي باقي اصنافه ووجه ذلك انه مشترك
 في الصور فكان عليه فيه ولا يلوطن لبراه الذمه المأني انه يضم الى المنطه
 لتساويها في الطبع وتساويها في الحكم الى ان لم يمتد الانضمام لكونه متماثلا للشجر
 في الطبع والمنطه في الصور فيكون نوعا مغايرا لما في الزكاه فيه كغيره من الجوز
 وهو اختيار المصنف في الخلاف ولو شيد عملة باصالة براه الذمه ان لم يمتد
 ما يدل على الوجوب في وجهه وهذا الاعتبار في الاعليه بالاكسار عند انضمام
 ويؤا الاقرب المأني ان كان شجر الطه بالشيخ او ما جرى مجراه
 ففيه الغش وبالناسخ وشبهه فيه نصف العشر فان اجتمعوا حسم الله عليهم
 فهذا الاعتبار بالاعليه هنا في عدم ان يمتد الى المرتبة او اعادها
 اغلب من الواحد مطلقا او بالاكسار عفا عن الشجر الواحد من الشجر
 مثله لو كانت احدى نفعان شجر كانت اعليه فيه وجهان احدهما ان
 الاثنان بالاعليه اليد اذ تعد واحد على عدد الاكثر فهو المتبادر الي
 الاذهان عند الاطلاق والاحقر والاحتمال الى كثره النفع فيكون الواحد
 المشتمل على نحو الزرع اكثر من الاثنان القاصر عن نفع الواحد وهذا لا يثبت
 المصنف اذا غرض بالانقياس ما هو النفع المتبادر من تعدد النفع في نفع
 ولو اشترى بفساد زكاتي في اثنا الحول فباعا للتجار واستأف حركه من
 الشرع على رأي المصنف خالف الشيخ رحمه الله في ذلك حيث قال حوالا الى
 حوالا الاصل في ذلك ولو عارض اربعين شاعدا عند التجران اختار حركه
 الى اليد على رأي المصنف خالف الشيخ رحمه الله حيث قال بيننا حركه الاصل
 ولا يثبت نفسه فلو لم يظهر المظالم في بيع الزرع منها حصه المالك
 الى الاصل واخرج منه الزكاه ومن حصه العامل ان بلغ نصفه او ان لم ينع
 عليه اي ان الاستحقاق لم يوجد عن الوقايعا خالف في ذلك الشيخ

المشروط فانه ولا يشترط للمعامل اخراج الزكاة الا بعد الفسقة لان رخصة
 وقاية المال لا تكون من الحشر ان قال ولو قلنا ان ذلك له كان لحوط
 وقوله لان الاستحقاق اخرج عن الوقاية جرمية لا يستند به التبع
 رحمه الله على ما منع العامل من اخراج الزكاة وهو قوله انه وقاية للمال ان
 قال انما يكون ذلك القدر المخرج وقاية لراش المال لو لم يستحقه الفقير اما
 اذا استحقه الفقير فيمنع كونه وقاية للمال حينئذ لان استحقاق الفقير
 له اخرج عن كونه وقاية والفقير قد استحقه فحرم له والاقرب انه
 لا منافاة بين الاستحقاق والوقاية فبعض العامل الزكاة ولو لم يبق المال
 اخبرنا اننا كيدنا في اخراج العامل الرخصة من حصته ونقدته انه قال
 ولينقلنا ان هذا الزم وقاية للمال فالأقرب انه لا منافاة بينه وبين استحقاق
 الفقير له وذلك بان يقول متى اخرج العامل الزكاة ثم خسر المال بحيث لا يفي
 بذلك القدر او ببعضه كان ذلك القدر الذي يفي به المال بالخرج العامل
 مضمونا عليه ومحمدا فيه نظر لان تجوز اخراج العامل من حصته يتوقف على
 مال المال لا مكان الخزان فيكون العامل مشترك في مال الخزان فيخرج منه ما يفي
 بالمال الذي هو غير جازم له ولو اشتترى مملوفا للجان ثم اقامها فلا
 قرب استحقاقه في التجران في السنة الاولى اقرب من المواد بل ان كان اذا
 اشترى من الاتعام قد انقضت على بعض الحول كسنة اشهر فلا يتم اجماعها
 فالأقرب استحقاقها بالزكاة عند تمام الحول الاول لان الزكاة فيه ليست
 لعدم حصول الشوم في مجموع الحول فلا يزول الاستحقاق بحصول الشوم في اثنائه
 وتخلو صفة عدم الاستحقاق لان عند شومها صارت الزكاة الواجبة منتقلة
 بالتمام فلا يتعلق بالملك ولا بعدد من اشهر لزم في اخراج الزكاة
 فكان اشهر لانه قد تعلقت فيه الزكاة فان اعني الواحدة والندوب
 من في قوله عليه السلام لا شيء بصدق فيكون يحتاج الى التوبة منها كطهر
 منقوه من ان مال التجار هو ملك بعقد معاوضته لك كتمان عند
 التملك وهو غير متصرف في التناج لانه لم يملك بعقد فصار عن كونه معاوضا

مستوفى

كان

الى

الآخرة ومن ان النماذج للاصل والاصل بالحقارة فثبت له حله بمولده
فعلى تقديره فاعلم المخرج لا يجمع من اعتقاد حول الحقارة على العشر ولا على
الاصل اقول هذا تصريح على القول بعدم مال التجار فيه وهو ان المال
اذا جعلنا فاعلم للاصل وهو لا كان مكانت من حله بالحقارة ولم يجمع ما
وجب عليه من اخراج عشر الشئ لهما على الاصل فطاهر لانه من غير الشرع فلم يلزم
كما لا يخرج منه اجتماع ركائز في المال الواحدة واما في الشرع فمن حيثه تغاير الوقت
اذ الشئ لا يتغير فيها الحول وزكاة التجار يعتبر فيها الحول فتضم الى الاصل
وتخرج الزكاة عند تمام حول كل واحد قولا وفي ضم ما يزرع موثقة في السنة
في الذرة بعضه الى بعض نظرا في السنة سنة من اذ زرع لعام واحد من
نوع واحد فيضم احدها الى الاخر كما يعرف بالافل ومن ان سكر واحد من زرع
ستقل بنفسه لاعلمه له بالآخر فيرى مجرى الزرع في عامين فله يضم احدهما
الى الآخر قد لست واختلف في ايها الشئ حلالا الى آخره اقول اختلف
صحابنا في ان القيمة على ما كانت المتكينة او بالعكس فلا شئ قد لست لهما
يقين اشوا حاشا ذكره في الزكاة وهو من قبل المنبذ ابن الجعيد وشك في ذلك
شار المصنف الى جهة كل من الفريقين قوله لو قصر الكيفية ان على المر
بالبقية على اي حواله هذا الذي اختاره المصنف اختيارا لم يوافق بعض
وتعيد ونقل لعدم جواز اعطائه زيادة في زيادة عز قدر الشئ ولم يظفر به
لصحة ذلك القائل حواله المولف وهم قسما كما يشتملون الى الجهاد
الى الاسلام وشتمون الى القول وقيل المولف الكمال لا يغير
قول الحق هو قول الشيخ اي جعفر ربه الله فانه قال في الشوط المولف
وبهم عندنا هم الكفار الذين يشتمون بشي من الصدقات الى الاسلام وتلقوا
يشتمون بهم على قتال اهل الشرك فلا يعترف اصحابنا بمولف الكفار
قال الرازي في المولف صولن مولف الكفر ومولف الاسلام ونقل عن
الفقيه انه لا يمتص ببوله الاضناق من الزكاة وشرا الكلبة منها الحول
ثم القرب من وجهين احدهما انما دخل في حتم عدم قوله تعالى وفي الرقاب

والبعاد الحول
على الاصل والاعلى
في الزكاة
في حلالها
في حلالها
في حلالها

الثاني ان سبيل الله من جملة مصارف الدنيا وهو على ما في كلامه
 به الى الله تعالى فيدخل في ذلك كل ما فيه الحرف كل ما فيه الحرف
 في المحرول حاله الاشتقاق قوله العارم اما ان يعلم حرف ما اشتد
 في المعصية او في الطاعة لا يحل الامر ولا خلاف في منع الاول اعطى الثاني
 واما الثالث فله قولان احدهما الاشتقاق وهو الاقرب عند المصنف
 مومن بل يرون والحاصل في احكام الاشتقاق وهذا الاقرب عند المصنف
 في تصديق المومن بالله وعلم العصبية والجموع قوله تعالى والطريق من هذا
 له علم ان يقع في معصية بالاجماع فيبقى ما عدا ذلك اختلافاً لعدم النص
 الشيخ يارو على اراهم في كتاب التفسير عن العالم علم قال في العارم
 قوم قد وقع عليهم ديون انفقوا في طاعة الله من غير اسرف فواجب
 بان يكونوا غير ملحقين او عاصياً بما فعلوا غير معلوم على سبيل القطع وانما يعلم
 ظاهراً وتبين ان الظاهر من فعل المومن عدم العصيان قوله وقيل
 الاخير اقرب **ب** يريد سبيل الله الله انما الى كلامه فيجب به الى الله
 وجل فيدخل فيه كل ما يتقرب به الى الله عز وجل من هذا القاطر وعلم المتاجد وغيره
 من عبادة الحاج والذيرين ورضا الدين عن الحى والمنيب وجميع سبيل الحق المالح
 والجهاد وهو فقه الشيعى في المشيطة والخلاف وقوله من جمل من هو
 دريش قال المفسر في بعض النسخ الى الجهاد لا غير وهو قول طائفة من الفقهاء
 السنية في النهاية **قوله** وفي اعتبار العدالة قولان **قوله** وفي اعتبار
 الى اعتبار العدالة وتقل السنية في الخلاف عن بعض اصحابنا انها غير شرط لاعتبار
 المصنف في الكفر كتبها ابن الحنبل فاحسن مجانبته الكبار فانه قال لا يجوز
 اعطائهم شارب خمر ولا يقف على كبره منها شيئاً **قوله** العرية على شكل
 من شعبة من احوال الحشر اذا العدا لم يملك شيئاً فليكون له تمسك من
 انواع احاد والعدا من اهلها والمؤمن في المشيطة **قوله** ولا يحل
 العدا على دى **قوله** يريد انه يخرج الزكاة على الفور ولا يقف على ما في
 حوزة تاجر هل خلاف الشيعى في الزكاة حيث جوز تأخير قايح العدا ما منه ومن

ما

في قوله العدا على دى
 يريد انه يخرج الزكاة على الفور ولا يقف على ما في حوزة تاجر هل خلاف الشيعى في الزكاة حيث جوز تأخير قايح العدا ما منه ومن

وبين شهرين شهرين والاول هو اختيار المفيد قوله ولا يجوز تقديمها فان فعل
كان قصيرا لانكاة على اي اقول هذا هو اختيار المفيد وابن بابويه
وكلام ابن ابي عمير بن عمر بن عثمان بن محمد بن عطاء الله بن محمد بن ابراهيم الزكاة واعطا
وهو في استقبال السنة الجديدة في شهر الحرام فاما يجب تحصيله قبل ذلك فلا بأس
وهو الظاهر من كلامه في ذلك ايضا فانه قال بعد رد الرسم يجوز تقديم الزكاة عند
حصوله والمتحقق في ذلك او قل في سائر النسخ على اشكال اقول في الاشكال
في تقديمه من المالك لو ادعى اشتراط التحصيل قوله او تقدم قول القاضي
وليس المراد انه يجب تقديم قوله في رد ذلك لزم اليمن ومنه الاشكال ما ذكره في
الكتاب في هذا على ان عينه في قصد المصنف قوله ولو انني العلم
فالاقترب عدم الرجوع اقول في بيانه لو لم يعلم الفقير بكونه زكاة محالة
فان دفع اليه زكاة لم يعرف حالها وقصد المالك لكونها محالة هل يجوز الرجوع
ام لا الاقرب عدمه شواكث باقية او تالفة اما على مقتضى التعلق فظاهر لان المالك
حينئذ يكون له عطف على نقلها فلا يتعلق بغيره الا لان ذلك في الماذون فيه
لا يتحققه صرحا واما على تقدير بقاءها في يد القاضي فلا بد من دفعها اليه على وجه
الزكاة فيكون ظاهره فلا يبرهن على ذلك عند المصنف من قبل وقول المالك ليس
بجهد عليه في ذلك فان في هذا حديثا في وفي الاخر قولان اقول في بيانه
اذا طلبت الامام الزكاة ممن جئت عليه وجب عليه دفعها اليه فان دفعها حينئذ
ثم اجازها وهل تكون مجزية او لا يكون عليه دفع عرضها الى الامام فيه قولان
الاخر نقله المصنف وابن شعبة عن بعض علماءنا وقال الشيخ رحمه الله في هذا وهو الذي
يقصده منه من وجب عليه الى الامام استنادا للمفيد واما المصنف والظاهر
من كلام ابن ابراهيم في قوله ودفع الامام عند القبض على اي في
انه يجب للامام اذا قبض الزكاة من صاحبها ان يدفعه اليه وهو اختيار ابن ابي عمير
وفي كتاب فقه الصلوات من الخلق وقال في كتاب الزكاة منه يجب قوله قال
ان كان مالي الغائب عالما بملكه زكاة فبان نالها في النقل الى غيره في اشكاله
فمنه من اشكال عدم جواز النقل لفوق محل النية وهو اختيار الشيخ في المبسوط

الظاهر

ومن انما ملكه الفقير يتقلد من المال لا مطلقا والمال لم يكن شالما فام
تخصيص المقتضى للملك الفقير له فيبقى على ملك المال وحسنه يحوز الاقل الى غير التحقيق
فان قال اما ان يكون المدفوع باقيا او لا فان كان باقيا جاز له الاحتياط
لانه لم يخرج عن ملكه وان لم يكن باقيا فاما ان يكون المالك قد صرح للفقير بكونه
المال القاييس على تقدير كونه شالما او لا فان لم يصرح له بل كجهه وكفاة ونوي
ذلك عن نفسه لم يكن له نفقة الى غيره لانه تصرف فيه تصرفا مادونا في فلا يثبت
في دقته لكونه غير ممنون عليه فليس له احتياط به من ذكاة اخرى او لا غير له
ولا دين له في ذمته وان كان المالك قد صرح للفقير بذلك في الاحتياط وجعل
معيانا على ان الفقير المصروح له بذلك هو الذي تصرف فيه بالذوق قبل العلم بحال المال
الغالب ولو منعناه كان هذا ما لا يملكه صاير كالدائن ومنه وان جوبه ان المالك
القول بعدم حوز الاحتياط لانه انما هو ما ذوق فيه فلا يعتقبه صان القول
ولو دفع اليه كليم ونوي حمله ونوي الوكيل حال الدفع اذ انما قد قدمت له
لم توجه الى كمال القريب الا كفاية الوكيل لا شك الاحتياط عند اجتماع شرايط
عند الدفع الى الفقير وبه لا يوجب عند الوكيل اما لو نوى احد فادون الترخيص الاح
وجها ان احدهما الآخر للمفارقة وقد قد الشئ المبسوط اما على تقدير ان يكون المالك
قوى عند الدفع الى الوكيل فلهما تعينت زكاة بتعين المالك لانه تصرف الى اخرها على يد
الوكيل وقد سلمت الى مستحقها على يد وكيله فكانت حرة لو توهمها موكلها ووصولها
الى مستحقها واما على تقدير نية الوكيل خاصة فلا نه فام مقارن الوكيل والبيت من العبادات
لا تخفى فيها الوكيل يتصدق وفتحت اليه اياها بغير من هو فام مقارن الوكيل وكانت حرة والانه
عند المصنف الا كفاية الوكيل خاصة لان التبعين ان يكون حاملة عند الدفع الى الفقير
وتم حصل الامر الوكيل فخرى فلا للموكل الذي عنى عند الدفع الى الوكيل الى المستحق
واقل ما يعطى الفقير عشرة قناريط او خمس دراهم على ما في جملها من ادر
من ذلك قال الطحاوي يعطى القليل والكثير من غير وجود ونقل عن الشيباني في الجمل واعلم
ان الشيباني قد قضى قال عودا ان يعطى من الزكاة الواحدة من الفقير القليل والكثير وقد
انه لا يعطى الفقير الواحد من الزكاة المفردة اقل من خمسة دراهم وتروي الاقل درهم

لا دفع م

نها

المجلد

في الوجه الثاني العارضا اشكال ^{في} مشا الاشكال من ان القول هل هو كاشف عن
 الشك او مملوك فان خطناه كاشفاً يعني كذا زعيم مملوك العارضا بل الموصى ان كان كاشفاً
 فقد كان مملوكاً لا زعيمه الهالك فالكاه عليهم ^{قوله} ولو كان الزعم مذهباً وجبت
 نفقته دون فطرتهما والاقرب وجوبها عليهما ^{هذا الذي احتج}
 المصنف هو احتجاً وان ادريش ووجه القرب فطرتهما لم يجز على الزوج لان
 وجوبها مشروط بالعين فكانت الفطره واجبه على فطرتهما لوجوب المقضي للوجوب
 وانتفاء المانع اما الاول فلهذا المقضي للوجوب التكليف والحريه والغني
 والكل حاصل عند الهالك واما انتفاء المانع فلان المانع من الوجوب على الزوج
 انما هو وجوبها على زوجها وهو هنا منتفٍ وقال السمع في المسوط لا يجب الفطره
 عليها ولا على الزوج ^{قوله} لو اخرجت زوجها لم يتر عن نفقتها باذن الزوج
 اخرج او بدونه اشكال ^{في} يشا من الشك والاصالة ^{قوله} وقد ذكر وجه
 الاشكال لكن مراده ان قلنا بان الزكاة واجبه في الاصل وعليها واما الزوج
 يتحملها اخرج لانها اخرجت ما وجب عليها في نفس الامر وان قلنا انما واجبه
 بالاصالة على الزوج كزوجها لم يجز لانه مكلف بها ابتداءً او يفعل ما كلف به
 فبني عهده التكليف ^{قوله} ولو وقع منها بآية العتدين من المتخلفين
 وبين هؤلاء وقوع الهالك في نكته احدها في اختصاصه بالنظر اشكال
 وجه الاشكال من حيث ان الفطره تابعة للعبودية وهي في تلك اليوم
 مختصة بمن حصلت له لخصيص الوجوب ^{قوله} انما في الحقيقة مشتركه لاول
 عرضها الى الآخر ^{قوله} ثم ان عزلها وخرج الوقت اخرجها ووجوبها يند
 الا اذا اقتصاها على راي ^{قوله} اذا اخرج المصنف اخرج الفطره
 الى بعد الذك ففيه اقوال ^{قوله} احدها انها نقطه مطلقه تنصرف في كل حال
 المقيد وانما يابو يديه واوليها واوليها ^{قوله} الباقي تكون فضايله ^{قوله} والاشكال
 تكون اذا اداها وهو قول ابراهيم والمصنف ^{قوله} والاشكال ^{قوله} التفصيل
 انما هو القول ^{قوله} تنصرف اذا اداها ومع عتده تكون فضايله ^{قوله} وتخرج من
 غيرها بالقيمة ^{قوله} التفصيل ^{قوله} غير تنصرف على راي ^{قوله} اخرج ^{قوله} ويلا وخرج الفطره

من غير الخطئه او الشبهة جاك ان اودقينا او سوبقا او الهرا والى
او الاذنا واللبن والاصطلاح اخر اقبه وهل يتقد وتقد اختيله انما لا تقدر بل
تتعد بالقيمة النوعية بتعدد ذلك الوقت وهو قول اكثر الاصحاب انما
صلاهم الشيخ في الاعتناء بدين علي حوازا عطا دهم لكاورد روابه اسحق ابن
عمر عن الصادق عليه السلام قال لا تباشروا يعطي قهها ورانها مال فله روابه
تأشادة والاصحاب ان يعطي فيها وقت قل ام كثر فله رخصه او عمل الحرف في بها
لم يمكن ما نوما فقد الكل انهم منه يعطي تجرير اعطاه درهم والى كان العمل
بذلك ما نوما ونحوه من اللين اربعة ارطال على رجب اوق
اختلف قول الاصحاب في المسألة فوجه الشيعة صاعا من الحنظل وهو قول
المفيد وابن الجليلي وعلل ابن الجراح وان رخصه واي الصلاح واحد قول السمع
ذكره في الخلاف والقول المحذور ذكره في النهاية صاع من جميع الاجناس الا اللين
فأربعة ارطال واطلق الموزن وفيه في المشوطة بالمدي وقال ارحمه
الواجب صاع تشعه ارطال الا اللين فثلاثة ارطال وقال ابن ادريس الواجب
صاع تشعه ارطال بالبغداد والى اللين فثلاثة بالبغداد واربعة بالمدي والى
بناشب اختيار المصنف ويقوم منه في هذا الاصل قول السمع في النهاية
والاقرب في الجوز والمخصر والشغل القيمة وجه القرب
انما عند الاصطلاح لا تدخل تحت الواجب مع قصور قيمتها عن الواجب لهما
حينئذ يثبت الواجب لو اختلف قوت اللين في اختلاف النوع
على رأي والاقرب عندي الجوز مطلقا نوع السمع في المشوطة
منه لكان مطلقا حيث قال فيه لا يجوز ان يخرج صاعا واحدا من تحت لانه مخالف
للخير وجوز الراوند بن القيم الشاذلي وقال في الخلاف اذا كان المصدق كذا
بين اثنين جاز ان يعلقا في الجنس المخرج اما المصنف فالاقرب للجوز مطلقا اي سوي
كان لما ذكره هذا وغيره لان المصنف اخرج صاع من قوت من الاختصاص المذكور من
غير تعين بعضها والا لاجاز التقييد وهو باطل اتفاقا والمطلوب من المتنازع حاصل
في المتنازع فكان جازا في قوله واما وجوده في جوف شجرة من غير احتياج الى تعريف
والا فمراسا سوا عدم اربلا سلام

بالمراني

في النوع فانهم
لما حقيقه انما
والنوع

هو

يدريان من جملة ما هو ملحق بما يجب فيه الشمس ما يوجد في جوف الشمس فانه
 يخرج منه الشمس ويكون الباقي للواحد ولا يقتصر الى تعريف والا فرب عند الحنفية
 استلزام انهما اثر الاثر اذ لو كان عليه اثر الاثر لم يكن له اثر في شيء بل كان
 العلم له من قبل فكان كالفقطة المقتضى الى التعريف فوجه ولو وجد
 في دار الاثر اثره واشترط عليه فليست وان كان مع العلم على ركن
 للوجه الله في هذه المسئلة فقولنا احدهما في المبتوط انه لفظة كاد ان يصح
 وانما في التخرج منه الشمس وهو قول ابن ادریس قوله ولو اختلف مالك في
 وشتا جوهري ملكه الكثر فلم يقل مالك مع اليقين على اشكال القول
 مشا الاشكال من انه متصل بالمال كذا فان كان لو كان في ملكه حكم له به وهذا به
 المبح في المبتوط ومن حيث انه في المتنازع فيحكم له به فضا الله عند علم اليقين
 كالدعوى في عين وهو اختيار السمع في الخلاف قوله والنصاب على رأي
 اقل في اعتبار النصاب المعادون للشيخ قولنا احدهما انه يعتبر كما
 احكام المصنف في النهاية والمبتوط واختار ابن حزم وقال في الخلاف
 السامع والافضاء ولا يعني فيها واختار ابن البراء وابن ادریس واطلق الباقر
 الباقر الوجوب في المعادون من غير تعرض لاعتبار النصاب وعدمه كاليد
 المرفوعة وان اى عقول في الخبر الجليله ابن حزم وشار وقال ابو الصلاح يعتبر
 قيمة دينار واحد قوله ويعطى من الجوز انشأ بابه خاصه دون من
 انشأ بابه خاصه على رأي اى من كان بوجه اشياء وامه غير هاشمية
 اصل الجوز في الفقه في هذه المسئلة لا يعطى كما اختار المصنف وهو اختيار
 المصنف كتابي النهاية والمبتوط والآخر ان يعطى اختار السند وابن ادریس
 وابن حزم قوله وفيه التيمم على رأي قوله يدان انه يشارط في
 استحقاق التيمم ان يكون فقير لخلاله قال الشيخ وابن ادریس قوله وللكام فاضل
 المقصود على الكفاية للطمع في الامتناع وعليه المعوز على اى
 فلان ذهب الشيخ وابن البراء وسلامه فان ابن ادریس فانه قال ليس هذا فاضل
 من حقه ولا لزوم العذر
 واندر المصنف على ما في قوله بدينان بينه القربة في السند المعنى
 كافية كضمان كونه قول ابن ادریس وقال الشيخ في المجلد والمبتوط والآخر
 لا بد فيه من التعيين قوله ولو قدر الصوم على غير قضاء ومضاني الاكفاء

المسألة

بلاطلاق نظر **فوق** فلو شئت هذا فذبح علمها اختاره من اجزائية القرية في البلد
المعين وهو انه اذا تردد ان يصوم غذا قضا عن رمضان هل يكفر فيه نية القرية
مستغنى عن نية فيه وهو ان الاحتكاك لانه قد تعين بذلك الزمان قضا ويكتفي فيه
القرية لخصه من انعام التردد المعين وثانيها عدم الاكتفاء الوجوب نية النية
قضا رمضان قبل التردد فلا يقطع عنه كل صلاه بقا وجوب ما كان ولها قول
الفعل قول الى الغروب **فوق** هذا القول نقل الشيخ عن بعض اصحابنا في مقابل
الطلاق فانه قال يجوز ان ينوي لصيام الناطق بها اذا ومن اصحابنا من اجاز له الى عند الزوال
وهو الظاهر من الروايات ومنهم من اجاز الى آخر النهار ولست اعرف به نصا ويعرف
اختيار السيد المرتضى و ابن ادريس فانها جازة لاجلها في الدافعة الى بعد الزوال وقرب
من هذا القول قول الشيخ في المبسوط حيث قال صني فانت الى بعد الزوال فقلتان
وقتها الا في النوافل خاصة فانه روي في بعض الروايات جواز تحديدها بعد الزوال
وحيث انها ان يحوز تحديدها الى ان يطلع من النهار بقدر ما يبقى في زمان بعدها يحسن
يكون صلاتها اذا كان انما التمسع انما النهار فلا يصوم بعده على كل حال
وغیر قال من جملة من **فوق** والمحذور من الجاهل بالاملة يوجب شكرا فيصومه متشابها
فان اخطأ في تشابه اشتد على اشكال **فوق** الاشكال من وجوبه عليه متشابها
وقد اخل به وصف الشناج بالافطار في اشياء **فوق** ومن عدم استلزام وجوب
الشناج بالاطلاق باطلال به اذا لم يكن شرطا كما حصل **فوق** ولو قدم النية
على الشهادة نسي عند لم يحوز على راي **فوق** هذا هو مذهب ابن ادريس خلا قال الشيخ
في النهاية والمبسوط **فوق** ولا بد في كل ليلة من نية على راي **فوق** خلاف السيد
المرتضى والشيخان وشك في روايه الصلاح في ذلك حيث حكموا باحرائقه واحده من اوله **فوق**
ولو نوى غير رمضان فيه فرضا او نفلا في الاخر اعم من رمضان نظر **فوق** **فوق**
انه يقصد غيره ولم يقصد صومه فكان ككرك النية فيه ومن انه نية القرية كانه
وقد حصلت منها الاول اختيار ابن ادريس الثاني اختيار ابن ادريس في
كفاي المبسوط والطلاق **فوق** ولو نوى عن قضا رمضان في الكفاي اشكال
بلاطلاق نظر **فوق** لو نوى عن قضا يوم من رمضان في يومه لم يحوز

احد

واو

عدم

بد الزوال عامدا ثم تعين في وجوب الكفارة اشكال بشأنه يهتق
 فيه فطر يومين شهر رمضان علامدا مع تعين صومه عليه وعلى من افطر
 يوما من شهر رمضان علامدا مع وجوب صوم ذلك اليوم عليه الكفارة
 افطر ومن انه حال الاضطرار ايضا ككفارة صومه عن رمضان لعدم علمه بكونه
 بعد روزه رمضان في ذلك الوقت فلا يجب كفارة رمضان ولا كفارة القضاء لان رمضان
 محرم عليه الاضطرار في غير مكان صومه عن القضاء بالاول ولا كفارة في الصوم الباطل
 ومصد في تعيينها اشكالا فوسس على تقدير القول بلزوم الكفارة في
 صومه الفرض اي الكفارة يلزمه تحتل كفاة رمضان لما قلناه من اقدمه على
 افطارهم يوم وجب عليه في شهر رمضان ومحتل كفارة قضان لما قلناه من
 ان وقت الاضطرار يمكن صومه عن رمضان واجبا ويجوز الاضطرار لولا القضاء
 وانما حرم عليه الاضطرار في ذلك الوقت لتسبب القضاء بلزومه كفارة
 ولو نوي الاضطرار في يوم من رمضان ثم جدد فيه الصوم قبل الزوال لم يفتقر على
 راي او كالف السمع ثم الدين لا يرفع حرم الله في ذلك حيث قلنا في الرابع
 ان انوي الاضطرار في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قبل لا يفتقر عليه
 القضاء ولو قبل بانقضاء كانا شبهة فلو تقدمت فيه الصوم ثم نوي
 الاضطرار لم يفتقر ثم عاد الى حيلة الصوم قبل الزوال صح الصوم على اشكال
 او لا وجه الاشكال في حيث انه صوم قد انعقد ابتداء فلا يبطله
 العزم على ابطاله لاحاله الصمت خصوصا وقد حلتها قبل الزوال الذي هو محل
 النية في بعض صور الصوم كالنائمي ومن انه عيان تقتصر صحته الى النية حال
 فله او حكمه وانما يحصل اول كل الفقد الذي يوجب فيه الاضطرار من انما يحصل فيه
 نية الصوم والاضطرار فتمسك على حكمه فكان باطلا وكذا دحر من الزمان يتلزم
 فساد جميعه اذ الصوم لا يثبت حتى فاعلم ان النجح رحمه الله تعالى قال في الخلاف
 والمبشوط بطلان الصوم العزم على الاضطرار في اثنا النهار فاطلق فيه ابو
 حنيفة فيشاد الصوم واطلق في وجوب عليه كسر العزم على المفطر القضاء والكفارة
 وانما الشبهة في رحمه الله فان كلامه يدل على انه افاض في ابتداء النهار الصوم

ثم هزم علي فعل المفطرات لم يفسد صومه فانه قال كتبت املتت من النقص
 فيها على ان كل من عوم في قمار رمضان على اكل او شرب او جماع في هذا الشهر
 الحرام صومه فليس كذلك فعليه التمسك وقوته ثم رجعت عنه وافتتحت
 الحازم على شي ما ذكرناه في قمار رمضان بعد تقدم نيته وانقضاء صومه
 لا يفطر وطول الاستئذان على ذلك فوالله وعن الحقنه بالمابع وفيه اثنان
 الصوم بها نظر يريد ان يوجب على الصائم الامتناع عن الحقنه
 بالمابع ولو اختلفت ما يقع في صومه وجرمان احدهما الاقصاد وهو اختيار
 المعيد لانه مابع وصل الى الجوف فكان مطلقا للصوم كالوصل بالقم اذا تم
 الاكل والشرب كمن لم يمتص كونه في الفم قطعاً فانه جائز واما العرض هو الذي
 لا يصل الى جوفه واذا كان العرض هو عدم ايصال المفضل الى الجوف مطلقاً
 اشترك فيه الحقنه وغيره من اصاله الجواز خرج منه الاكل والشرب والحقاق
 وبقي فاعده واعلم ان الشيخ لخص في الجمل والاقتصاد في الصوم بالمابع ووجب
 بهما القضاة انما يابى قال يحرم بالمابعات ولم يوجب لها قضاء واختار عدمه
 الصوم بها فـ وبالجملة قول بالجران فـ هذا قول الشيخ في التمام
 على كراهية وقد حكى رحمه الله بالمابع كالشيد وسنة وعن الارناؤسي في الاما
 والكذب على الله وعلى رسوله وايضا عليهم السلام وفي الاقصاد بها نظر
 وجه النظر في الارناؤسي من اصاله براءة الله من وجوب القضاء وكونه شديداً
 لا يرتاح بل يلزم منه بطلان صومه كمن فعل غير من الحيوات التي لا تقضي الصوم
 ومن قول الارناؤسي عليه السلام فمارواه محمد بن علي عنه في الصوم لا يضر الصائم ما
 احتج بما اجبت ثلاث خصائص الطعام والشراب والتاؤد كالثبات وقدره
 بمقدوره على شوق الضرر باحد ما والصوم في الصوم فاما يكون بمقتضى ما علم
 ان الوجه الاول اعني عدم الاقصاد هو اختيار الشيد والثاني مذهب الشيخ مع
 مع انها اوجب القضاء والحقان ومذهب ابي الصلاح لكنه اوجب به الفصل خاصة
 واما وجه الفطرة الحذر على الله وعلى رسوله وعلى الامية عليهم السلام فمن
 اصاله صوم الصوم وعدم وجوب القضاء وهو اختيار الشيخ الشيد في الجمل وابتدأ
 ويشهد ببعضه الحديث الطابق وهو قوله لا يضر الصائم في آخره ومن قول

ابن عبد الله عليه السلام في رواية ابو بصير في الموثق عنه عليه السلام الكذب
 تنقض الوصو ويفطر الصائم فقال قلت له ما يهلكنا ما لم يترك حيث يذهب
 انما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الامة عليهم السلام وهذا الاحتمال
 مذهب الشيعه في الامم تنصرون مذهب الشيعة ما وجب الاقطار
 فعل ما اوجبنا الاشكال عنه عمدا اختيارا هذا الكذب على رسول الله وآل بيته
 عليهم السلام والارتقاء على رأي ١٢ يريد على خلاف في الكذب
 والارتقاء قد ذكرناه وفي الابطال بالاعتناء بالنظر الى المحرمه
 اشكال وجه الاشكال من حيث انه فعل معقوفات لم يحق فيه
 وبنيته فكان كما لو استثنى بيده ومن اصابه محبة الصوم وعدم حجب
 القضاء والكفارة واعلم ان الاحتمال الاول مذهب النجاشي في المنيوط
 والمفيد ووجب عليه القضاء لانهما قيد النظر شهره وشكر اوجب
 ولم يفيد النظر بالشهره وقال المرتضى من قيد النظر شهره وشكر اوجب
 القضاء ولم يفيد النظر بالشهره وقال المرتضى من استدعي الى الدافق عليه
 القضاء والكفارة وان كان يغيب جماع وتبعه ابن البراج والاحتمال الثاني
 الا فتا مدلهما بنو الرشد وطاهر كلام البرقي في الخلاف حيث قال فيه
 او اكدر النظر فاقول ان لا قضاء عليه ولا كفارة ولم يذكر محله ولا حرمه
 قوله وفي الحذف العايد بالمضاهة او طرح الحذف وشهره في الفروع ابتداء من غير
 قصد بالقبول اسكبه **اقول** وجه الاشكال من حصر الاختلاف في غير
 فلا يكون مفندا لاختلافهما ومن شاركهما في التمسك بالمقيد في فيه
 المنفص الى الابتلاع المفطر فينفد صومه كالمقيد قول وفي الحاق وصول
 الدوا الى الجوف من التحليل الجوفية بالماء نظرا الى **اقول** مشهور من مشايخ الحنفية
 بالماء لانهم قالوا كل من فطر على وصول المائع الى الجوف فبطل الحكم وهو اختيار
 في المشروط حيث قال صبي الدقاي التحليل او وصول الى جوفه بفطر وان كان ناسيا
 لم يفطر ومن اخذ من الحنفية بالنظر في هذا الحكم وهو ان في الحان ومذهب
 الجعيد قول **اقول** وقد دلت على قطعها من مرقا فتر كها في ذلك فالا حرمه

هذا القول هو الذي
يؤيد قولنا في
الاعتناء بالاعتناء

الاعتناء بقوله هذه القرب ترخيص انما ينظر ما جدد حصولها في هذه
ولا يتبع شي من ذلك فلا يجب عليه منع حرمان شي من اعضائه الى جوده ولا صلاحه
طهره من هذه القضا قولنا وكذا جرى الرقي ببقية الطعام في مثل الاحتقان فان
في التحليل فلا قرب العضة حاجية اقول هذه قرب وجوب القضا على تقدير
ترك التحليل والابتلاع لانه على الاقل الى جوده بسبب نقصه فكان كالمختبر بالمضغ
ولما اقترب عدم وجوبه على تقدير عدم النقص فلا يمتنع من غير قصد ولا يقرب فكان
كالناتق قولنا والاقرب التحمل عن الاحنية والحدة المكروهتين
يريد لو احس الصائم الاحنية على الفم والوانه على الاطراف فالا قرب التحمل على
الطعام فالا قرب في ريش حيث قال لا يجوز في الصور بين وجهه القيس ما رواه الفضل
ابن عمر عن الصادق عليه السلام في رجل اتى امرأة وهو صائم فقال ان كان قد اشتد بها
فطعمه كفارتان وان كانت مطاوعة له فطعمه كفارة وعليها كفارة والمرة المكروه
المعروف واعلم ان المصنف في هذه الاخبار وجوب التحمل في الامانة اشتداد الى حد يشغل الفضل
بمعرفة واستشكل المنقح من حيث ان الكفار عقوبت على الذنب وهذا من شأن
الكفار لتكفير الذنب او اشتراطه فاذا كان قويا لم يوترق اشتراطه قولنا
او خوف على اشكال قولنا يربط لا يثبت الصوم لو خوف الصائم فانظر
للمخوف على اشكال يشترط من كونه مكرها فانه يفقد صومه والاول اخير والاشيع
في الخلاف الثاني احتياجه في المشروط قولنا لا يشترط فرض الصوم بعد اتياده
فالا قرب سقوط الكفارة اقول هذه المصلحة هي ان يعلم الله تعالى حصول
شروط التكليف عنه فلا تخفى تكليفه ام لا المعتر ليعلي منعه والاشاعر جوده
فعل الاول اذا اصبحت المرأة صائمة فاقطعت عهد اولها الكفارة طاهر ان حصل التحمل
بالحيض وانما الفارق سقطت عنها الكفارة لثبوتها انما لم تكن مكلفة بالصوم في
نفي الامور وجوب الكفار منوع على وجوب الصوم ولما كان الحق عند المصنف هو
فلا يمتنع على ما بين في اصول الفقه كان الاقرب عنده سقوط الكفارة خلافا
لمعاني حقه وشيئا في نقد البحث في ذلك ان الله قولنا ولو اعتقت
ماضت فالا قرب طاهر انما قولنا هذا يقع على سقوط الكفارة فلو ان

عفا
هذا القول هو الذي
يؤيد قولنا في
الاعتناء بالاعتناء
وهو الذي
يؤيد قولنا في
الاعتناء بالاعتناء

المرأة المشار اليها اعتقت عن الكفارة التي لزمها ظاهراً قبل جبرها ثم
 حاصت فلا تترك عند المصنف بطلان العتق لانها انما اعتقت بغير الجبر
 عن الكفارة مطلقاً وقد بينا عدم وجوبها عليها قوله ولو تعلق
 اكثف من ثمانية عشر وعلى الأقل فالوجه عدم الوجوب **اقول**
 لو وجب على المكلف شهران متتابعان فحضر صام ثمانية عشر يوماً وان
 تجزأ شغفه الله تعالى فلو فرضنا مكنته من صوم زياد على ثمانية عشر
 فالوجه انه لا يجب عليه لان فرضه عند الجهر عن الشهرين قد انتقل الي
 ثمانية عشر فلا يجب عليه الزاي عن فرضه وكذا لو تجزأ ثمانية عشر وقد
 على صوم أقل فالوجه عدم وجوب ذلك المقدور لا انتقال فرضه مع الجهر عن
 ثمانية عشر الى الاحتياط فلا يجب عليه قوله اما لو قدر على العدد
 دون الوصف فالوجه وجوب المقدور **اقول** يريد لو كان قادراً
 على عدد صوم الشهرين دون وصفها اعني دون وصف التسابع فالوجه
 وجوب ما قدر على وهو شهران غير متتابعين لانه قد كان وجب على شيان
 احدهما العدد والآخر الوصف وسقط واحد الواجبين لا يتلزم سقوط الآخر
 قوله ولو صام شهراً فجهر اختل شيعته وثمانية عشر والقصور **اقول**
 اما احتال وجوب صوم تسعة ايام فلا بد عند الجهر عن شهرين يلزمه ثمانية عشر
 فصلا الجهر عن نفسه ما هو الشهر يلزمه صوم نصف المزمه هناك وهو تسعة
 واما احتال ثمانية عشر فالاحتال لا يصح ان اذا جهر عن صوم شهرين يلزمه
 صوم ثمانية عشر وهذا يصدق عليه انه جهر عن صوم الشهرين واما احتال القصور
 فلا بد عند الجهر عن الشهرين يلزمه ثمانية عشر يوماً وقد صرح به في بيان قوله
 ولو اجنب ليلاً وتعذر لما بعد تمكنه من الغسل حتى أصبح فالقضاء على احتكال
اقول وجه الاحتكال من حيث انه شرط بترك الغسل وقت وجوبه المأقولة
 القضاء كالمعصية وانه التعميم من تنوع التأخير الى تصديق الوقت فظن
 العذر ببقائه **اقول** ويجب التلطف بالاحتياط على الجهر على رأي **اقول**
 في الاحتياط انما هو الجهر بالشهرين لا الاحتياط بمرورهما واحكام الجماع

منه

قد روي

واساط

سما

صوماً من يوم

ويتناول المفضل من غير تفصيل قوله وفي كفارة النذر العسق
 قوله ان قيل ليس احد القوم الذين كانا النذر كفارة عن اختيار الصوم
 في المفضل فلا يجب ان كان كذا في الصوم كل شيئ فليس لما ان تركنا الامر على
 فان افطر من غير ان يفطر وكان كل يوم على غير ما كان في المخرج قول المخرج ان
 كفارة نذر كفارة من افطر يوماً من شهر رمضان او غيره ونقل اراد رئيس
 من المخرج في المثال الموصل ومن الصلوة في قوله الثاني وهو ان النذر ان كان
 يوم فافطر يوماً كفارة من افطر يوماً من رمضان والحكماء يمين وجبة المفضل احتمالاً
 مخطئة على حاشية على كتاب القواعد قوله وهل يقبل الصوم التحمل الظاهر
 من قاضي علاء الدين في قوله الامر كما نقل عن ظاهر فتاوى علماءنا وانما نقلوا
 القول بانه يتحمل عن الكفارة ونحو الكفارة بالحصول المشتملة على الصوم قوله
 لو جامع ثم اشترى اختار لم تنقض الكفارة ولو كان اضطراراً سقطت
 على قول مخالف السبع في ذلك حيث قال من فعل ما يوجب الكفارة في
 اول النهار ثم شاف او مرضه ضايقه المأطارة واحاطت المرأة فان الكفارة
 لا تسقط عنه مال وهذا اختيار ابن المنجد وقد بينا الاصل الذي يدين عليه
 هذه المسئلة قوله ولو خافنا على أنفسنا فمضى الحاقها بالخوف على الولد
 بالمرض اشكال قوله مشوه من عدم قوله التحمل المقرب والمرضم القليله
 الذين ينفصلون بصلتها وهو بينا اولها اذا خافنا على أنفسنا ولا وفاء ذلك
 للمريض في كون كل يوم كفارة عن نفسه وحصول الصوم بالصوم في تناولها حاله
 قوله وحسب الفيد في غير رمضان ان تعين على اشكال قوله مشبهاً لا اشكال
 في الصوم تعين فيمنع الفدية باطارة كرمضان وخبر احتساب الصوم رمضان
 فيمنع الصوم في قوله وهو الذي في ما تنفذ الفدية في هذا مع افتقار الى المأطارة
 الاقرب بالعلم ان لا يتحمل الحاقه في هذا بطلان صومه خوفاً على نفسه
 فكان كالمريض الذي يصوم على الولد الذي ينفذ له الاقرب من القول
 والا فربما كان الاحتساب للصوم على المرأة الفدية من وجوب الكفارة الفدية من وجوب
 المأطارة ان المفضل في الباقي على اصاله علمه لو جوب قوله ولو خافنا على أنفسنا

وما كان قبل التمكن من قضائه ففي رواية يجب على الولي قضاء
الرواية هي رواية منصور بن عازم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ينفق
في شهر رمضان فيموت قال يقضى عنه وأما امرأة خاضت في رمضان فاشت
لم يقض عنها والمريض في رمضان لم يصح حتى يموت لا يقضى عنه والشيخ أبي جعفر
ذهب في التخييب إلى ذلك استنادا إلى هذه الرواية قوله ولو كان الأكبر
أنتي فلا قضاء وحيد بن زياد قال يصدق من تركه عن كل يوم بهل أو قال
الفايل يوجب لصداقه هو الشيخ في المبوطاته قال فيه فان كانا أنا يعني
الأول كما لم يلزمهم القضاء كان الواجب القديم قوله فان انكسروا فضا الواجب
على الكفاية فان صاماه وأعطاه بعد الزوال دفعه أو على التقايب أو أحدها
ففي الكفاية وجوبا ومحلها استكمال أقول ^{يريد مع تعدد الأول كما لو انكسر}
يوم كماله كانا اثنين عليه فضا ثلاثة أيام مثلا أو صام كل منها يوما وبقي الثالثة
كان الواجب على الكفاية بالنسبة إليها أي صامه فقط عنهما جميعا وبقيت به ذمة
الميت فان حصل من صامه منها أفطاره لم بعد الزوال فاما ان يكونا قد صاماه جميعا
أو أحدهما على التقدير الأول اما ان ينفطره بعد الزوال دفعه أو على التقايب
أو ينفطره لحدها خاصة والصورة المصروفة عنها الأربع والاستكمال فيها في موضعين
أحدهما في الوجوب يعني ان هذا الاقطار هل يوجب الكفاية أم لا الثاني محل الوجوب
على تدينه بمعنى أي الولي تلزمه الكفاية من غير العلم ان الاستكمال ليس
المراوكونها حاصلين في كل واحد من الصور الأربع كمالين الصور الأولى
صاماه وأعطاه بعد الزوال دفعه فهذا احتمال وجوب الكفاية لانه انظر
لقضاء رمضان بعد الزوال فيعلق به الكفاية أما الأولى فلا رها أفطاره
وأما الثانية فظاهر وعلمه لان وجوب الكفاية في أفطاره إنما هو بشرط
ان لا يوفد لغيره على غيره أما اذا كان واجبا على غيره فيمنع وجوبها حينئذ
القول بوجوبها في هذه الصور فيحمل الوجوب هل هو كل واحد منها بمعنى
لزوم كل واحد منها كفاية أو بوجوبها فليها كفاية واحده تحمل الأولى لان
بكل واحد أفطاره يوما من فضا شهر رمضان بعد الزوال فيحمل الثاني لان الوجوب

ولو كان الأكبر
محمدا بن شهاب
الخميري وقضا

وجوب

عليها إنما هو قضاء يوم واحد من الميت فلا تقدر الكفارة ولا صالة براءة الله
 اليوم في هذه الصور اجتمع الاشكالان الثانية افطراه على التقاطب فالاشكال
 ايضا كذلك لكن هنا وجوب الكفارة على الاول منها اضعف لانه عند اطلاق
 صك الاخر صائما لا وجب على الميت وعند صوم غيره سقط عنه كماله لم يشترع في
 الصوم وصيام الاخر يوم ابتداء البتة صائما جميعا ثم افطره حدها خاصة
 بالاشكال ومنها في الوجوه خاصة بمعنى هذا المفطر هل يلزم لقان ام لا منه وجهان
 احدهما الزعم الكفارة لما تقدم من انه افطر يوما ثم قضا شهر رمضان بعد الزوال
 ومن كون الاخر صائما لذلك اليوم للمقتضى وقد حصلت براءة الجميع به كما هو صامه
 ابتداء ولم يشترع الاخر في الصوم الصوم الرابعة صامه احدها ولم يشترع الاخر
 في الصوم ثم افطره هذا الصائم بعد الزوال فيجوز وجوب الكفارة لما ذكرناه من
 اطلاق القضاء بعد الزوال ويحتمل عدم وجوبها لعدم تعيين الصوم عليه
 خاصة كما اذا الاخر قد تعلق به وجوب صوم اليوم وقد تقدم منع وجوب
 الكفارة على هذا التقدير قول وفي القضاء عن المرأة والعتا اشكال
 اقتضى عنها وجه الاشكال من اصاله براءة الاقترع وجوب القضاء خرج منه الرجل
 للوثاق والفضل لم يثبت ما عداه على الاصل ومن استقال وجوبه اما عن المرأة
 فلما رواه ابو يعقوب في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل
 في رمضان وما انت في شوال فاقضوا ما كنتم عليه من رمضان وما انت في شوال فاقضوا ما كنتم عليه من رمضان
 ما انت فيه قال لا تقضي عنها فان الله لا يحل عليها ما لم يأت في اشهرها ان اقضى
 وقد اوصى بذلك قال وكيف تقضي شيئا لم يحمله الله عليها قال اشترقت ان تقضي
 انفسك فقم شوالا ثم برؤها ما غطاه الصوم غيرها حيث لم يكن قد حمله الله
 عليها الكون لها برؤية على وجوبه مع البرؤ لان تعليل الشقوط بعدم البرؤ يدل
 على وجوبه عند الوجب انتفا المعلول اعني الشقوط عند انتفاء العلم اعني
 موتها في مرضها واما العهد فله حوله تحت عموم يقضي عنه اشهر اولاده الذلوه
 ولو لم يمت غسل الجنائز حتى يموت عليه الشهر او بعضه قضى الصلاة والصوم
 على روائه **الرواية الثامنة** فيها ما رواه الصادق ابو جعفر

هذا من بابيه عن ابي ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال قال الله عز وجل
 في شهر رمضان ثم انشأ في الحديث عن ذلك جملة او قوله الشهر رمضان
 رمضان قال عليه قضا الصلاة والصوم وحكم هذه الرواية من حيث هو
 في النهاية والمبسوط وهو اختيار ابن الجنييد خلافا لابن ادريس حيث قال
 يقضي الصلاة حسب قولي في الحوزة الاقضية قضا رمضان الى الزوال ثم
 بعده والاقترب الاختصاص بقضا رمضان قولا سيد الاقرب
 اختصاصا بجملة الاقضية وبطلان الزوال مما لا يتعين صومه بقضا شهر رمضان
 خاصة فلو ان قضا رمضان منذور او في نذر مطلق او غيرهما لا يتعين صومه
 بعد الزوال لم يكن حراما لان الصوم في ذلك اليوم غير معين والمصالح الجواز قال
 علي بن ابي بصير اذا قضيت رمضان او النذر كنت بالحياة الاقضية في زوال الشهر
 فاذا افطرت بعد الزوال فخطيئتك الكفان قولي فلو نذر يوما فانفقت احدها فافطر
 ولا قضاء علي راي اقول يعني لو نذر يوما كالحشر مثلا او نذر في يومين فافطر
 احدهما لا يلزم ان يصوم يوما كالحشر مثلا او نذر في يومين فافطر
 قضائه قولان احدهما عدم وجوب النقص كما ان النقص المصنف هو قول ابن ابراهيم
 وابن ادريس وقول السمعاني في موضع في المبسوط والاخر وجوب القضاء به الى النقص قال
 في موضع اخر من المبسوط وهو قول ابي جعفر ابي بصير وارجمته قولي وصوم الصبي
 المميز صحيح على احوال ^{في حديثه عن ابي بصير} ^{في حديثه عن ابي بصير} ^{في حديثه عن ابي بصير}
 غير متعين بشرط ان يكون مكلف فلا يصح ما قلناه من صحته صحيحا ومزور
 ولما نذكر في رد المحتار بان الفاسد على النسخ ابا جعفر رحمه الله وهو
 لو بلغ في الاثنا وجب عليه ثمانية واجتمع بان صومه قد انقضت في اول النهار
 ونحن نمنع انعقاده في اول النهار قولي والاقترب في المندوب الكرمي
 اقرب المذهب عند المصنف ان صوم النافلة في حال من مكروه وهو اختيار النسخ
 البرج طراد ريش وقال في النسخ الكرمي ذلك الاثنا ايام الحاج الاربع والخمس
 والجمعة عند قس النبي صلى الله عليه وآله وفي متعدد من مشاهير الائمة عليهم السلام
 قال وقد عوي احاديث في حوزة جوار النطوع في الشفر وهي احاديث على

وهو عن قولها العصابة عن اخيه المحدث سلم يا غم اذا اخذ به جملة المتابع ومن
 ومن على الكثرة الروايات واعتمد على المشهور منها في اجتناب الصوم في الشفر على
 وجه مشوي ساعد ناه كان اولى بالحق وقال ابن حزم صوم النفل في الفرس فان
 منسوب وهو ثلاثة ايام للحاجه عند غير النبي عليه السلام معانيد وهو ما عدا ذلك وجه
 قرب ما اختار من الاجماد قول النبي صلى الله عليه واله وسلم ليس من البر الصيام
 في الشهر وهو عام يدخل فيه النفل وقول الصادق عليه السلام في رواه
 زياره عنه في الصحيح لم يكن رسول الله صلى الله عليه واله يوصي بصوم في الشهر
 قوله وكذا في الكفارة على اشكال فلا يبطله المتابع اقول لا يري
 استيفاظ في اولها صامه من الكفارة كان حكمه حكم النافله والواجب غير
 المعين في عدم الاعتقاد على اشكال منشاء فوجوب المتابع في الكفارة فكان
 كما المعين فلا يبطله من ان صوم الكفارات لا يخص زمانا دون زمان فحرم
 بحرم النذر المطلق قصار رمضان فيبطل كما يبطل فيهما ان انقضى هذا انقضى
 ان المتابع لا يبطل على كل واحد من الاحتمالين اما على الاول فظاهر
 لصحة الصوم واما على الثاني فلانه عند قوله وشرائط قصر الصلاة والصوم
 واحدة ويزيد اشترط الخروج قبل الزوال على ربي وقيل بشرط القيمة
 اقول في هذا المبدأ اربعة افعال احدها ان شرط التقصير في الصوم زيادة
 على شرط التقصير في الصلاة ان يخرج قبل الزوال فلو خرج بعد لم يجوز له التقصير
 كما قد اختاره المصنف في الكتاب وهو قول المفيد وابن الجبلة الثاني في ان شرط
 التخيير مع الخروج قبل الزوال وهو ظاهر قول الشيخ في المشوط حيث قال
 ان خرج قبل الزوال وقد ثبت فيه الشفرا فطر وعلم ان قضاء المألف بشرط
 النية لا يخرج وهو قول الشيخ في النهاية فانه قال فيها ان اخرج الشفرا بعد
 طلوع الفجر اي وقت كان من النهار وكان قد ثبت نيته من الليل لم يضر
 وجب عليه الاحتياط وان لم يكن قد ثبت نيته ثم خرج بعد الفجر كان عليه
 ان يلم ذلك اليوم وليس عليه قضاء السراخ عدم اشتراط احدهما وهو
 ما زاد ريش وقول علي بن بابويه وظاهر قول السيد المرتضى ان راي

حسام

راسم

عقيل ثوابه ولا يترك ما خله من صوم واجب على اشكال اخر
يريد ثلاثا في صحة صوم المندوب خلفه من صوم واجب على اشكال
يشترط اصاله الجواز ولا يجوز ترك صوم واجب في ذلك اليوم فالصوم في اول
ومن اشتغل دمه بصوم واجب فلا يصح فعل المندوب قبل ذلك الصلاه
ولما روي في الخبر قال قالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل عليه الصوم
من شهر رمضان فانه ينقطع فقال لا حتى يقضي ما عليه من شهر رمضان و
الاول اختيار المندوب في بعض من ايامه والآخر منه في الجمل وهو اختيار
الشيخين وابن بابويه واي الصلاح **قوله** لو فقد فاذر اليمن المتفق في
جواز مشغره اختيارا في رمضان اشكال اقرب ذلك والاداء في سنة
الاشكال انما مشغره يعتبر وجوب الاطوار المتنازعه لوجوب القضاء
المعتل من ترك صوم ايام تعين صومها المندوب فيكون حراما ومن اصابه الجوارح
وكون رمضان وقضاياه مستثيان بالاصل فلا يتناولها النذر والاخر
عند المصنف الاخير لما ذكره فرانه لو حرم عليه الشغل في الدور والمال في حال
فالمقدم مثله بيان الملازم انه لو حرم عليه الشغل لما جاز له الشغل في جليله
عاصره في نفسه فينتهي لان ذلك من اعراض ترك الايام المندوب فلا يكون
شغره حراما لانها المنقضية بحرمه فيلزمه التقصير فيكون الشغل حراما فيحرم
عليه لاكتلافه ترك المندوب وذلك دور وتوجيه الدور ان التحريم موقوف
على وجوب التقصير الموقوف على الجواز الموقوف على وجوب الحتام الموقوف
على وجوب تحريم الشغل فيتحريم الشغل فيتحريم الشغل موقوف على نفسه باكثر
من مرتبه واحدة واما بطلان الباقي فظاهر **قوله** فان شغره غناه الي
قوله وفي وجوب الناحية في شعبان اشكال **قوله** يشترط الاشكال
في صحت ان قضاء رمضان يقتضي ان يتلوا النذر فيجاز صومه في اي وقت
شأن لان التكليف بتعديته موقوف الى اختيار المكلف ولان وجوب
الناحية على خلاف الاصل فيكون منقيا ومن حيث ان حكمه يفرض قبل
شعبان فيصدق عليه فيه انه يقع عليه واجبان احدهما موثع وهو القضاء

القضاء والاخر ضيق وهو يوم التدر فيقدم المصنف في قوله وكفارة رمضان
 ومقتضى بعد الزوال على راي اقول هذا عطف على الضيق ولعل ان كان
 منه في المحل كفاية شهر رمضان والمقصود انما فيه كما ذهب اليه المصنف
 في الكتاب ذهب اليه ابن ابي عمير والبيهقي والشيخان وابن الجوزي والاصحاح
 وابن البراج وسلا رويان وريش وقال ابن ابي عمير انما رتبة العتق ثم
 الصيام ثم الاطعام الباقية كفاية قضاءه بعد الزوال وفي كينها قولان
 احدهما انها صغرى ذهب اليه الشيخان وسلا رويان وريش والباقي انها كبيرة
 مثل كفاية شهر رمضان وهو قول ابي بابويه ثم اختلف القائلون بانها صغرى
 على اقول في ان كفاية يعني ذهب اليه الشيخ في باب الكفارة من النهاية وسلا
 في اطعام عشرة مائة قال لم يحصل صام ثلثة ايام قاله الشيخان كتاب الصوم
 من المتعمد والنهاية واختار المصنف في باب الكفارة في هذا الكتاب
 التخيير بين اطعام عشرة مائة وصيام ثلثة ايام وهو قول الشيخ في المحل في
 الاصحاح والمصنف هنا قرأه وجزا الصبي على راي اقول لا صحاحنا
 في كتاب جزا الصبي قولان احدهما انها تخيير كما اختار المصنف وهو قول
 المفيد وروى ريش والاخر مرتبه وهو قول الشيخ وعما في ذلك ان
 اشتاء الله تعالى قوله وهل يجب المبادرة بعد ذلك فيه نظر اقول
 ان الصوم الذي يجب فيه التتابع اذا افطر فيه لعذر ثم زال العذر ففي وجوب
 المبادرة الي اتمامه عند زوال العذر وجهان احدهما الوجوب العموم وجوب
 التتابع عند الشروع فيها خرج ايام العذر للمضرون فبقي الباقي دخلا
 تحت العموم ومراعاة في الاصل لم تنقضي برمان وانما وجب عليه المتابعة
 بعد الشروع ليحصل وصف التتابع وقد سقط بذلك العذر ووجوبه
 بعد سقوطه على خلاف الاصل قوله وفيه ابا حنيفة قوله ان اقول
 لا خلاف انه اذا وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا او يوما
 من اخر متتابعين ثم فرق الباقي او وجب عليه شهر فصام خمسة عشر يوما متتابعة
 ثم فرق الباقي اجزاه وانما الخلاف في هذا التفريق هل هو مباح ام لا قال ابن

الحفيد لا اثم عليه وقال ابو الصلاح و ان اراد ريس يتصرف ما ثوماً وهو ظافر
النيد والمفيد حيث قال لا يكون خطياً أو شهد وشهادة عدلين مطابقة
على راي اقول باختلاف اصحابنا في العدد الذي يثبت به دخول رسل
من المرسوم على اقول اربعة أما ذكره المصنف من انه يثبت بشهادة
عدلين مطلقاً اي سوي كان في الصحوا والغيم وسواء كان البلد او من خارج
وهو قول النيد المرتبي والمفيد وابن الجيسد وابن ادريش قولهم في العلم في العلم
ان كان في الشفعة لم يثبت الشهادة حتى يتقاسم أهل البلد او عدلين من خارج
فان لم يكن هناك فطلب فلم يزل يجب الصوم لان شهد خمسة من خارج
البلد قوله في الميثاق وهو مع وجود العلم مرغيم او عباد او قنات قيل شهد
عدلين من غير اطلاق وان لم يكن عليه لا يقبل الشهادة القناعة خمسة
واطلاق قولهم يثبت بالشاهد الواحد وقوله ولا يشترط الحار وال
الردي مع اتحاد البلدة فمع التعدد وتعدد الشهران شهداً بالاولى فالآخر
وجوب الاشتغال بالاعتبار انما استند اليها موافق حاشي الخلف
الحاكم اقول بغير ان اتحاد زمان روية الشاهدين الهلالي اذا كان
من بلده والآخر غير شرط فلو رآه احدهما في غير البلد والآخر عند زهاب
في الشهر قبلت لا تفاديهما على المقصود من روية الهلال في تلك الليلة و
الآخر هلال شعبان في ليلة يلزم فيها ان يكون هذه الليلة اول رمضان
عند الشاهدين ان هذه الليلة اول الشهر او كانه او احدهما قد استند في
اولية الشهر الى طريق اخر غير الروية كالحجر والعدد او علم
من هذه الماضية ثم حضراً عند الحاكم وشهدا بان هذه الليلة هي اول
قالوا عند المصنف وجوب الاشتغال باختلاف استناد الشاهدين
ذكرنا في عقيدته بطريق لا يثبت بمثل الاول عند الحاكم ولا الاستغناء
الحاكم فان استند الشهادة الى الروية او الطريق التي وجب الاول
عند الحاكم يثبت وان استند الى طريق غير موافق لمذهب الحاكم
يسمى اول وجه القرب في الظاهر اما الاول فلا يثبت

اما بعد فان الوجه بعد
من ١٥ حدها في نفس الجبل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والتقوى طريقاً إلى النجاة
والله اعلم بالصواب

المعروف طريق الشوق اتفاقاً وباليسنة على وجه يؤكد الحكم كونه
بأمر الله تعالى ثبت به الهلال في غير حصول قادم في شهادتها فوجب عليه
القول بوجوب قبول شهادته الشاهدين وقد ثبت أنه طريق شرعي فاما علم
قول الشهادته اذا لم يوافق رايه واني شهدتها بالذوقه ولا اعتقاد
الحاكم فتاوى ما يوجب عليه الشاهد قوله ذكر جماعة من اصحابنا انه
لا يحكم بالعدد ولا بعد ختمه ايام فلهذا السنة الماضية كما ذكر
المصنف في هذا الكتاب ويريدون بالعدد ان تكون شهرة العدد
جميعاً اذا تمت واحكاماً تماماً واخرنا فضاء الى رمضان وبعد ختمه ايام من هلال
الماضي بان بعد من هلال السنة الماضية ختمه وانضمام اليوم الخامس
فيقول المصنف لو تمت الشهرة فالأقرب العمل بالعدد الظاهر انه ما
اراد الا الخبر اعني عدم ختمه ايام من هلال الماضية لانه قال في مثال
خلقه فعند ذكر الاقوال التي من جملتها قول الشيخ في المبسوط في آخر
كلامه وتكون عدي العمل على هذا الرواية التي وردت انه بعد من هلال
الماضي ختمه ايام ويصوم الخامسة من المعلوم ان الشهرة كما لا
تكون تامه فقال المصنف وقال الشيخ في المبسوط لا بأس به فان العادة
قاضيه بعدم كمال شهرة السنة ثلثين ثلثين فلا يجوز بنا ان نعلم على ما يعلم
التفاوت فاما يبين على مجاري العادات والعادة قاضيه بتفاوت هذا العدد
بشهر السنة قال فيوده ما رواه عمري الزعفراني قال قلت لابي عبد
الله عليه السلام ان الشامي يظن علينا بالعراق اليومين في الثلاثة فاني صوم
نصوم قال ننظر اليوم الذي تمت من السنة الماضية وصوم يوم الخامس
وقد ظهر مما قلناه وجه وجوب ما اختاره المصنف قوله لو اصح
معينا وعاربه المرجح الى موضع لم يوفيه الهلال لغيره الدرج فقي
يجوز المثال نظر اقوال مشقة من انه وصل الى اليوم هذا اليوم
بالنسبة الى اهله من رمضان وكل من كان في ليلة تحركه حتى ليلة تاركة
الامثال ومن كونه في بعد رتبة هلال شهره والعام تحركه الصوم

ابتداء

عليه في اول النهار كقول لا يلزم من تحريم الصوم في اول النهار بقوله تعالى
كلما امر اذا قدم اهله قبل الزوال والتناول فان الاحتكاك كان حراما
اول النهار ووجبا في اثنائه لان نقول الفرق حاصل فان زمان الحرام في اول الصوم
يقتضيه والتحريم فيه لغرض وهو ان يفرد قدرا للحدائق الجيدة فان زمانه لا يقبل
الصوم فيه لصد ولو راي هذا لال رمضان ثم شاف الى موضع لم يرفيه فلا قرب
الصوم يوم احد وثلاثين وبالعكس بنظر الشافعي والعشرين كقول وجه الفرق
انه قد كرهه حكم ذلك البلد الذي وصل اليه يوم احد وثلاثين بالنسبة اليهم من
رمضان ويوم السابع والعشرين يوم عيد فيعين عليه صوم الاول واذا كان
المشاهير المتعلقة بالاعتكاف فقول في معنى يومين فيجب الثالث على
قول قول يريد انه يجب ايضا في يومين اعتكاف الثالث على قول
السمع وجماعة من اصحابنا فان السمع في المستوط قال الاحتكاك ان كان ندبا
فان شرط على ربه انه متى عرض له غارض رجع فيه كان له الرجوع متى شاء
لم يضره يومان فان معنى به يومان وجب الثالث وان لم يشترط لا وجب عليه
الانقضاء بالرجوع فيه وفي النهاية من الاعتكاف ثلاثة ايام كان فيهما ربا بالحج
ان شاء الا اذا وان غارضا فان اعتكف بعد الثلاثة يومين وجب الثالث وقال
ابن الجوزي من اعتكف يوما وان لم يكن اشترط لكن له ان يخرج وان اقام يومين
ولم يكن قد اشترط فليشر له ان يخرج حتى يمضي ثلاثة ايام وقال من حج لم يجز
حتى يبين وجب الثالث والمرفعي رحمه الله قال في المشايخ الناصرية المنذور
لا يجب اعتكافا بالرجوع فيه واذا افترقا لا يجب فصارا وهو اختيار الامام
قوله والمنذور لا يجب بالشروع الا في معنى يبين على قول اول
هو الشاهد وقال السمع في المستوط وان لم يكن قد شرط فوجب عليه
الانقضاء بالرجوع فيه وهذا حكينا عنه من قبل السمع ولو كان عليه
قضاء هو او صوم مندور غير محلي واعتكاف كذا في فتوى الامام
القضاة ان ذلك لا يقرب الا حزا عن صوم الاعتكاف
وجه القرب من الله ليس من شرط الاعتكاف الصوم عنه ولا من
الاعتكاف

الاعتكاف في رمضان بل الشريعة والصوم مطلقا وقد حصل فتخلل منجنا
 ولا خلاف الآن نذكر الاعتكاف في شهر رمضان نذكر الصوم فانما الجاهل المستور
 يستلزم الكتاب الشرط وحيد فيقول قد تعدد فيجب الصوم بتعدد
 الشجب قوله ولو اعتكف خمسة قيل وجب لثلاثين ولا في الخامس
 اقول هذا قول السج واما الجليل فيكون في اربعة مشاجد
 مكة والمدني وجامع الكوفة والبصرة على رأي اقول لا يصح ما في
 هذه المسئلة خمسة اقول الاول ما ذكره المصنف وهو قول المرتضى والشيخ
 وفي الصلاح وسنذكره رواه الشيخ واختاره ابن ابويه في كتاب من لا يحضره
 الفقيه في اربعة وجعل عرض مسجد البصرة مسجد المدائن وهو قول علي ابن
 باويه قال في العدة فيه ان لا يعتكف الا في جميع فيه امام عليه وقد جمع
 النبي صلى الله عليه واله بمكة وجمع امير المؤمنين عليه السلام في هذه المشاجد
 الثلاثة وقد روي في مسجد البصرة الثالث بغير خمسة اضاف الى اربعة
 الاول مسجد المدائن قاله ابو جعفر ابن ابويه في الفتوح الرابع قول
 المفيد وهو لا يكون الا في العجم الاعظم وجعل الاعتكاف في اربعة
 المتقدمة رواه في الخامسة من ابن ابي عمير الاعتكاف عند الرشون
 لا يكف الا في الشاهد والافضل الاعتكاف في المسجد الحرام ومسجد الرسول
 عليه السلام ومسجد الكوفة وشاير الامصار ومشاهد الجماعات قوله في
 جامع فيه نبي او وصي نبي جماعة او جمعة على رأي اقول ايضا
 في المواضع التي يجمع فيها الاعتكاف عند اكثر الاصحاب خلافا لما
 ان يعقيل هو جامع فيه نبي او وصي نبي لكن اختلفوا فيهم من قال جماعة
 مطلقا وهو ظاهر قول ابن الجليل فانه قال روي في مسجد علي بن ابي طالب
 الذي يعلو في الحرم ماطم وخطبة وهذا ايضا ظاهر في علي بن ابويه
 حيث قال العدة في انه لا يجوز الاعتكاف الا في الشاهد الا في جمعة انه لا
 يعتكف الا في مسجد جامع فيلزم على ذلك ان لا يجزى وكذا ابنه الصديق

سجد

مستحب

في المقتضى قال السيد المرتضى في الانتصار واوراجه واوراديه
مذهب السيد قولهم فان اكره المعتكف فارجع على ربي اقول مستحب
اذا اكره المعتكف في رمضان لمعتكف على الجاه فارجع لربه اربع كراهات وهو
قول السيد في الانتصار والهم في المسوط وابو الجيد واوراجه واوراديه
واوراديه وقال ابن سعيد بلزوم كراهاتين ونقله عن بعض الفقهاء قولهم
ولو باع او اشترب فالاقرب الاعتقاد اقول وجه القيد ما ذكرناه في
البيع وقت النداء ان النعمي في المعاملات لا يدل على الفساد وقولهم ان
اذا ربي يبطل العقد قولهم والاقرب صحة الاتيان بيوم من النداء
مخرجي اقول لو نذر اعتكاف غنمه ايام فالاقرب انه يجوز ان يعتكف
ثلاثة ايام ثم يعتكف ثوب كل ثوبه شغل على يوم من النداء ويومين من غير يوم
القرب انه فعل المنذور على وجه بيع فكان الايمان به محرم اقول
فما مبني على جواز صوم النذر على صوم واجب وقد تقدم البحث فيه قبل
ولم يشترط التسابع في المعنى فخرج في اثباته مع ما فعل ان كان ثلاثة فزاد
واقامه في موضع ما اهلوا كذا لشرطه وقيل يشترط وكذا فيما اقول الايمان
المنذور بحسب التسابع وعدمه على اقسام اربعة لانه لما ان يكون قد شرط
المسابع لفظا او معنى كان يقول لله على اني اعتكف رمضان متتابع او لا
يشترط لفظا ولا معنى كان يقول اعتكاف شهر مثلا من غير تعيين الشهر
فقال او يشترط لفظا كالمعنى كان يقول اعتكاف شهر متتابع او بالحق
كان ينبغي اعتكاف رمضان والدي ذكره هاهنا من الاقسام الاربعة
فكان التسابع معنى والمسابع لفظا ومعنى وبما في الاقسام المذكورة ايضا
في الكتاب ومما به قوله ولم يشترط التسابع اني يشترط لفظا لانه لو
معناه المراد بالتتابع معنى اذ عرفت هذا فمصلح هذا اختيارا والمصنف
انه اذا نذر اعتكاف شهر بعينه كرمضان مثلا ولم يشترط المسابع لفظا
خرج في انما به فان كان اعتكف فيه ثلاثة ايام فزاد محرم ما نذر به بعضه
اخبر به منه والتم ما بقي خلا الحكم لو كان قال في شهر متتابع لفظا ههنا قال

سبح

السم في المشروط يستأنف بخلافه بالصفة المشترطة لفظاً اعني الشايع
وكانه في الصور التي يجب كفارة خلف النذر واليه اشار بقوله وكفروها
قوله ولو عين شراً واخل به كفرو قضي ولا يجب السابغ في قضائه الا ان
يشترط الشايع على اشكال اقول هذا اشكال الجائز له المخرج عنها
لكن هناك صام بعضها واخل ببعضه ونفي بعضه ومنها تركه حتى خرج الشهر
وحكمه وجوب القضاء والكفارة وهو ظاهر لكن هل يجب السابغ في
قضائه قال ان لم يكن قد شرط الشايع لم يلزمه السابغ لاصالة البراءة
وان شرط السابغ ففي وجوبه في قضائه وجهان اما الوجوب لان النذر
تعلق بوصف السابغ كما تعلق بالاصل ولا يجب عليه ان يبقى القابض كما
وقل فان شاقاً ولا يخرج عدم الوجوب لان وصف الشايع انما تعلق بتلك
الايام المعينة فلا يدخل غير ما في النذر قوله فلو ظهر يوم الثلاثاء العيد
لا قرب البطال ان اقول سددوا نذرا اعتكاف يوم صوم وضم اليه احزين
فلو اعتكف يوم الاثنين والعشرين والثالث والعشرين والاربعين من رمضان
ثم ظهر بعد ذلك كون الاثنين هو العيد قالوا قرب بطال ان اعتكافه فانه لا يرد
في اليوم المتقدم لكن الاعتكاف لا يصح الا في يوم العيد فلو انهم يختلف
الا يومين لبطال ان صوم يوم العيد فبطال اعتكاف الاحزين ويحتمل ان يكون
لما راد انه ان نذر ان يعتكف يوم الاثنين والعشرين ثم ظهر يوم الاثنين
العيد فانه يبطال نذره لتعلقه به ان يمنع فيه الصوم ويحتمل عدم البطلان كما
نقد يوماً واقف يومه على هذا يختلف ثلاثه عينا وانما ذلك المصنف
بالحكمة والشايع كما تقدم لنا حجة للمصلحة التي قبل ذلك المشقة فلا فطرم
شأنه في المشروط وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة والاربعين
والاخرى في المشروط على سنة اقدال احدها ما قاله المصنف

فوالسبع في النهاية وابن الجوزي الثاني هو شوال وذو القعدة وذو الحجة وهو قول من عمل
بما راد ربيع الرابع الى يوم النحر قبل طلوع النحر فان طلع قبله في شهر رجب طهره السنة
السبع في الحلال والمشروط والاربعين والخامس الى تسعة وهو قول السمع في هذا العام وهو
تعداد وهو في هذا العام

الاربعين

لاقتصاد وقول ابن البراء القادسي الى ثمانية من ذي الحجة وهو قول ابي الصلاه
 والقارن والمفرد اذا دخل مكة الطواف للحج والعمرة والقبلة
 عقبه صلاة الطواف ولا يحل ان لا يزكاهما على راي وقيل المفرد وهو من شرط
 النية اقول ظاهر كلامهم السج في المشروط يعني انها محلل فانه قال
 عن القادسي والمفرد يجوز لها ايضا دخول مكة والمقام على احدهما حتى
 نحوها الى عرفات فاذا اراد الطواف بالبيت لم يفتى بانها محلل فانه على
 فرعا من طواف وشي عقد احدهما بالنسبة على ما بيناه وقد صرح قبل ذلك
 في المشروط في فصل انواع الحج فقال وان اراد الطواف بالبيت تطوعا يعني
 القارن فعل الا انه كلما طاف بالبيت لم يفتى فيه من الطواف ليعقد احدهما
 بالنسبة لانه لو لم يفعل ذلك صار محلهم قال المفرد من الطواف ليعقد احدهما
 بالنسبة لانه لو لم يفعل ذلك صار محلهم قال المفرد عليه ما على القارن لا يختلف
 حكمه في شي قال في التذكرة على ما قبل بعض الروايات ان الثاني لا يحل وان
 قد طاف لشيء الهدي وهذا يدل على انه انما محلل الموطأ خاصة وان ادريش
 ما ذهب اليه المصنف فانه لا يحل احدهما الا بالنسبة لقوله عليه السلام لا يحل
 بالنيان ولاه دخل في منضمه من غير مشروعا فلا يستقل عنه بغير دليل ولا يفتى
 فيه ولا يخرج المحاور عن فرضه الى قوله الا اذا قام شئني فيصير في الثالثة
 كالمقيم في نوع الحج فيتحلل للعموم ولا يشرط الاستطاعة انقول اما احال
 الاختصاص بنوع الحج كدرويات الصحبة الدالة على ذلك فيبقى الباقي على اصله
 لا يفتى في تحلل العموم يعني ان يكون مشاوريا لاهل مكة في جميع الاحكام
 لقول الباقر عليه السلام في رواية زرارة الصحبة عنه عليه السلام من قام
 شيئا فهو من اهل مكة واذا انقضت كونه من اهل مكة بهله الرواية وما شابه
 لفهم احكامهم كلها من غير تمييز فعل الاخر لا يشرط في وجوب الحج على
 ان يكون مستطيعا من الله كالايتى في طاعة غيره من اهل مكة ولو لم يكن
 هو في مال وقيل لا يتم عليه الا حرام الطواف في هذا الاختصاص في هذا
 الكتاب من ان الولي من اولى به المال هو فوق ادريش والقابل بان

١٤١

عليها

لا يخرج من مكة
 الا اذا كان من مكة
 او من اهل مكة

الحج

اللام ولاية الاحرام بالطفل هو السج ومعه الله واختاره المصنف لاختلاف قول
المولى في وجوب الازد قبل التلبس بعده فلو لم يعلم العبد صح والبولان
تخليل في اشكاله فانما يتبين بظاهر العنق قبل التشهر فاباحه التخليل المولى في قول
اذا اذن المولى لعبد الاحرام ثم رجع فيه فان كان بعد تلبسه بالاحرام لم يكن
له الرجوع فيه لانه احرام صحيح ما دون فيه فحسب انما له رجوع الازد ليس المولى
منع من الواحدا وان رجع قبل التلبس فان علم العبد بوجوبه التخليل صح
للرجوع وان لم يكن العبد الاحرام لانه يكون حسيده قد تفرق ملكه الغير بغير اذنه
وكان حراما وان لم يعلم العبد بوجوب المولى حق التلبس قال المصنف صح حرمه
الشيخ فانه قال بالبيوط المروي ان يقول يعتقد لحرمة اذ انقضى هذا فنقول
هو محمول على ان يخلل فيلبس كل من احرام صحيح فيلزمه المضي فيه وليس له
منع من الرجوع ومن صح رجوع المولى قبل التلبس وقوله القائل الى اخره جواب عن غلبه
تقريب ان يقال اذا كان المولى ان يحلله فاي فحين للحكم بوجوب لحرمة الرجوع
فيه فاذا كان لحرمة انه لو اعتق قبل ان يحلله اذ كان له لحرمة الرجوع عنه لانه لا يفتقر
قبل الموقف مثلنا باحرام صحيح يعتقد لحرمة الرجوع عنه لانه لا يفتقر من الحقيقة الثانية
جواز تحليل المولى بمعنى انه لو حلله هذا لم يزل كالمحلل لا يخلو من احواله من احرام صحيح
رجوع المصنف في الازد فيه فانه يكون حراما قول ولو اياه فاحرم نوبته
فانه قوي الصحة والمولى التحليل مع فتورها عن افعال الحق وجه الحق
الشيخ انه لحرمة وقت اذ فيه التسلط على شارب التقاط التي من علمها الاحرام فكان
حسنا او ما جاز التحليل للمولى فانه لا ياذن في الرجوع المتنازع لافعال يقع نوبته
يبدلها يصح من دون اذنه قول ولو اشد الاذن وجب التقاط
يبدل التمكن على اشكال الحق مسألة لا شك من ان السيد لم يملك ما اذن لرجوع
صحيح وهو لا يستدعي الحق في القابل ولا يلزمه التمكن بالمراد فيه ومن ان الازد في
الاولى من حلتها وجوب التقاط عليه لو اذن له صار واجبا عليه وليس له منع من الرجوع
في الاحرام منه في الصحيح بالبيوط وقوله المصنف بعد ذلك ولو تطيب الماذن لم يلبس فعليه

ليس المولى ان يحلله
لا يجوز الرجوع

مسألة

الصمم والموتى منه لأنه لما كان فيه خاتماً لا يحل في الميتة طبعينه وإن أدرى من الميت
 على الحيواني الأذني فيه وهو لا يخلو من قوة فإن الفرق بينهما وبين التي قبلها فيه ما في
 لأن الأذن في الحوام أن كان يقتضي الأذن في نواحيه تلتصق فيها والاشقي
 فيها فالفرق لأوجه له ويمكن تكلف الفرق فإن القضا في القابل بحري بحري
 بغيره أفعال الحج لا ينفك في المعنى حج وحل والحج المشتمل على تلك الأضلاع ما دون فيه
 فيه فكان كمال الأذن في الحوام فانه يشتمل على الأذن في بنية الأضلاع الأذن
 يصح مزدون ذلك بخلاف كقاربات ما أتى به من المحرمات لأنه لما أدق فيها
 واختص في الحج ولا يتوقف صحة الحج عليها **قوله** ولو لم يجد النراد والخط
 وأمكنه في الحج الشرا وجب وإن زاد عن خمس المثل على رأي **أقول** خالف
 الشيخ في ذلك حيث قال لو لم يجد النراد أو وجد به بشئ بصره وهو أن يكون في الحج
 بأكثر من خمس مثله في الصلاة بمنزلة ذلك لم يجز عليه وحكم المشرب **قوله** ويشتر
 الرجوع إلى كفايه من صناعته أو حرفه عند طاعه على رأي **أقول** هذا في
 المرتفع وابن الجنيدي ما يراى عقيل وابن أدرى من خلافا للتخصيص وأي الصلاح والبر
 وابن حزم حيث جعل الرجوع إلى كفايه شرطاً في وجوب الحج **قوله** وهل يجب
 على المتضرر الاشتتابة بالأقرب لعدم **أقول** صحت اختيار المتضرر
 هنا فهو أنه لو كان لا شأن بضر بالركوب كالمريض العاجز المتضرر به أنه لا يلزم
 الاشتتابة عليه وهو اختيار ابن أدرى خلافاً قال أكثر الأصحاب قال الحج
 مكان عليه أن يخرج رجلاً حج عنه فإذا تمكن بعد ذلك كان عليه إعادة
 الحج وذكر ذلك في النفايه والميتة طاعه والخلاف في وجهه أبو الصلاح وابن البراءة
 وذكر قال ابن الجنيدي وابن أبي عقيل وجه القرب فيما اختار المصنف قال
 وجوب الحج شرطاً بالاعتطاعة كما تضمنته الآية وقدر عدم الشرط لعدم
 المشروط أي الوجوب لما ثبت من أن المشروط عدم عند عدم شرطه ولأن لا
 عليه إلا النية **قوله** ولو لم يكن من خلقه أن يميزه الاشتتابة على
 رأي **أقول** خالف الشيخ في ذلك حيث قال في الميتة طاعه المصنوب

علمه

بمنه

نحو

علم

الذي خلق فصار لا يبرح في الخلقه كان فرضه ان يخرج رجلا على نفسه

فيمسك بالجمع الخوف على النفس من عدو او شئ ولا يجب الاحتسابه على من
 منه علة او سلطان **قوله** ولو كان العدو ولا يندفع الا بالمال يمكن
 التقدير في سقوط الج **قوله** يتأخر العدو غير مانع من الجمع غاية
 انه يندفع بالمال مقدور فوجب قوله كثر الا لان ومن علم فله الشرب
 فيسقط عنه فرضه وهو قول السمع في الملبوط **قوله** ولو وجد بندق
 بخرقة فتمكن منها فلا قرب عدم الوجوب **قوله** وجه القرب ان من
 شرائط وجوب الج الاستطاعة المشتملة على تحلية الشرب من الموانع وهو
 غير معلوم المحصول ولا صال به لذة الدهن وهذا اختيار السمع في المشروط حيث
 يحكم فيه بانه اذا احتاج الى جلاء سقط الوجوب على من اقرب الضروب
 ولو اقتضى الى القتال فالاقرب السقوط مع ظن السلامة
 بانه مع ظن العطب او الشك لا تردد في العقوص وانما الاحتقال فيما اذا
 ظن السلامة فيقتل ضحية الواجب لوجود الضرر كعدمه فيقتل
 مقدم بظن بصد سلامة النفس المالك فلا يقطع به وجوب الج ويجوز
 قويا السقوط وهو الاقرب عند المصنف او الشرب غير محلي وظن ان الله
 لا يبيح ما كان العطب والاعتياطي وجوب الج يقاوم الاحتياط من وجوب
 خط النفس **قوله** من اقرب الاماكن على اي **قوله** سير يلائم
 حيث عليه الج فاهل اداه حتى يات وجب ان يبقى عنه من اقرب الاماكن وهو
 والشيخ في المشروط والخلاف في ذلك في النهاية ان كان في التركة شعبة
 فيسفر منه والاقرب اقرب الاماكن واختاره ابن الراجح وابن اديب
 الاشتداد بالاهل بعد اجتماع الشرايط وفي ذلك الج ودخول الحوم
 في الاشكال **قوله** لا ريب في اشتداد الج على المكلف لو تمكن
 من الج وحصلت جميع شرائط الوجوب واهل البيت من اوقات مقدار
 الج في جميع افعال الج اما لو حصلنا الشرايط واهل حتى زمان يمكن فيه
 قطع المشقة ودخول الحوم فلا يتقدم ذلك منه في اشكال يستأمر

جميع افعال الج

حس

امتناع التكليف بفعل في وقت يقض عنه وصونه قبل فني بيان يمكنه
 ايقاع افعال الحج يعلم علم يمكنه به ضرورة يدرك الحج باذراك الاحرام
 وحصول الحرم ثم يجرى من غير تكليف من جميع الافعال في اذراك الحج فكما يكون
 مستقرا هناك فصلا فياثر لونه وقال السمع في المشروط وشروط الاعتقاد
 ان يمضي من الزمان ما يمكنه فيه الحج بعد الجواب ولا يفعل قولك ولو لم يكن
 في حال الرد وجب عليه وصح منه ان تاب ولو مات اخراج من صلب تركته وان
 يقبض على اشكال **اقول** وجب الاشكال في حيث انه قد وجب عليه فعل
 بهلاستقراء الجواب في زمانه وكل من وجب عليه الحج واستقر وجب ان
 يقضي عنه من صلب تركته ومن عدم حجة الحج عن الكافر **قوله** ولو نذر
 افعله وهو معصوم فيلزم حيث لا يشك فيه **اقول** هذا القول
 هو قول السمع مع الله فانه قال في المشروط المعصوم اذا وجب عليه
 شيئا قبل ان يوافي حجة وحيث علم ان حج عن نفسه وجلا فان فعله فقد
 بوا فيا بعد نوكا هانفيه **قوله** ولو ركب البعض فمكث على راي قول
 يريد لو نذر الحج ما شيا فركب بعضه فمكثا ما شيا كما لو ركب مجموع الطريق
 خلا قال الشيخين حجة قال اذا ركب من غير علم بقضاء ما يبيت ركب ويركب ما
 مشي وان كان قد ركب لغد جازله الكفر ولا قضاء عليه **قوله** ولو
 حجوز فان كان مطلقا قوتع المكند اليه قطع على راي **قوله** ما ذكر
 المصنف هو نذهب ان اذ ركب خلا قال للمفيد حيث قال يركب ولا كفارة
 عليه وهو قول السمع في النهاية اختيارا في الجسد حيث قال ولو بلغ جهده من
 المشي فركب له كاذر تدره حاقا فقبيل لم يكن عليه شي وقد امر النبي
 الله فله والله رجلا يدرك ان عشي في حجة ان يركب فقال ان الله عز وجل امر
 تعذيب هذا انفعه ولم يلمن بالكفران **قوله** ولو نذر حجة المصنف
 لم يجز على رايها ولو نذر غير هالم يتدخله ولو اطلق فمكث على راي
اقول خالف السمع في ذلك فانه قال اذا حج بنيه التلدا جوا عرج
 الاستدلال **قوله** ولا الموضع على راي **اقول** يزيل لا يسمع بابه

انما حصاره المفقور المريد واليه
 انما حصاره المفقور المريد واليه

الحي مطلقا سوا كان في عين او غير او هو مذهب الشيخ الذي جعفر به
 الله وما عرفت فيه مخالفا لاما نقل المصنف منا وفيه ما يل خلافاً والله على
 من الشئ حجة الله المنع ثم قال وقيل بالجواز وكذا الفاضل رحمه الله فانه قال
 في التراجع ولا نيابة المجنون لانها وعقله بالمرض المانع من القصد وكذا الصبي
 على المهر وهل يحرم المهر بغيره قيل لا بل لا تصافه بغيره من العلم وقيل
 نعم لانه قادر على الاستقلال بالبيع ندبا فقولنا والا فربما
 العدل لا يجمع علم الحجز الوجه الفاضل اقول يريد الاقرب
 المعد له في الغايه بمعنى انه لا يحد في الميت ان يشترط فاعا اذا يقع
 البيع غير مستوجبه له ليعلم الحصة لعدم اطلاع البينة على قصد وقول الفاضل
 غير مقبول لا يعرف ان الفاضل لو كان يبراد ملك الميت من الحج حق لو كان
 هو العلي ووقع الحج بريت حصة الميت لانه اوقع البيع على الوجه المذكور فقلت
 يجوز ان يفسد والحامل المهر وان تعدل فستكون ان كان باجزة علي
 الشك ان اقول مستشوعة من ان هذا المحور الطواف كذلك فبعض الناس في
 المشي واخافه بينه بان يطوف الحامل عن نفسه ويحمل عبثا باجزة عن الحمل حال
 طوافه وحديثه يكون قد فعل كل فعل مما وجب عليه من الفرض فكان
 يجوز ان من الحاجر قد وجب عليه قطع المشاة بالاجرة عن غيره فلا يجب له
 ولا نه قطع المشاة لا لمجرد القربة فلا يكون مجزيا وهو الظاهر من كلام ابن
 الجبيل فانه قال الحامل للمريض تجزيه طواف عن الطرف الواجب عليه اذا
 يمكن اجرا وباقي المصالح اطلقوا القول بجواز الاحتساب والتمتع
 لا حرة ولا لعمدها وقول ابن الجبيل لا تخلوا امره قوله ولو اخر
 الحامل بالهدي فلا قضاء عليه وان كانت للحاجان مطلقا على اشكال
 اقول وجه الاشكال من ان الحاجان اقتضت وجوب
 الحج فغير حصر في زمان معين ولا يبرأ الاخير لا يفعله ومنه بالشرع
 في تلك السنة فعين عليه لقائمة عن المستاجر قصار كل الحاجان المتعلقين
 زمان المعين قوله ولو قصص عن الاقل عاديه انما على راسي اقول

وجوب

حمله
 انما يشترط
 ان يكون طوافه
 طوافا جديدا
 عنهم وان
 استباحه لان
 يشترطه للممكن
 عدم الاجزاء والفرق
 بخصوص المشي لا يجوز
 في الحج فليس
 عند حال الاستحالة

ان كان واجبا
 وان كان مندوبا
 وجوبه

خالف السمع في ذلك حيث قال في النهاية يصر في وجه البرد حتى المصنف
 القولين في المختلف قال فيهم عندي في القولين تردد قول وهو الوجه
 ان قصد بقطع المشافح الحج وان قصد الاعتناء بالاطل **اقول**
 يريد اذا استوجب الحج خاصة فاحرم الميقات بعمر عن نفسه واصحابها
 ثم احرم الحج من مكة غير المشافح مع عدم التمكن من العود الى الميقات لجزا
 وهو تحت المشافح عليه اولاً في استكمال الصلوة باذنه المصنف من كل
 انقطع المشافح لنفسه فلا احج له على وجهين احدهما من الاجرة قدر
 وقت بان يقال كم اجرة حجة من بلد حجة من مكة ويشب احداهما الى
 الاخرى ويكون له من الحج مثل تلك الشبهة شدة لو قيل من مكة عشرون
 ومن بلد عشرون فله نصف المشافح من ان قصد بالمشافح الى الذي
 استوجب له الا انه اراد ان يخرج في طريقة عمر وحسب ان يقال يحج
 حجة من بلد احرامها من الميقات واجرة حجة احرامها من بلد احرامها
 من مكة فاذا قبل احج الاول عشرون والاخر حجة عشرون فله ثلثة ارباع
 المشافح والوجه عند المصنف التفصيل وهو انه ان قصد بقطع المشافح
 الحج ثم عزم عند العصور الى الميقات التحديد بعمر عن نفسه كان
 الحكم هو الاخير لا مثلاً حجة عليه فعل العباد في طائفة عمره لعدم
 منافاة فعله استوجبه له وان قصد بقطع المشافح الحج عزمه
 فلا احج له عن قطع المشافح وكان الحكم هو الاصل لا بما قد لا
 عام له لنفسه وقطع المشافح انما فعله لنفسه لو فاته الحج بنفسه
 تحلل بعمر عن نفسه لا ينقل به اليه ولا احج له وان كان يغير تقصير فلا احج
 المثل الى غير الفوائ قال الشيخ والوجه ان له من المشافح من حيث ما فعله **اقول**
 انما كان الوجه ان له بالنسبة من المشافح من حيث ما فعله ما استوجبه له
 صحيح لم يكن باطلاً في اصله وانما تحكي في الفناء حجة بعمره تقصير
 ولو وقع عليه العقد من الحج على ما فعله وعليه ما بقي
 ولو تخين المومي التائب والقدر فيفان لا دعه المثل او كان الحج تذكراً

تلك لم يخرج من الثلث خرج ما يخله نزل رضى الثاني والا استنوج به غيره وتكمل
 اجرة النخل **اقول** وجه الاول انه يجب العمل بالوصية ما أمكن وقدر
 نصحت شئ لغيرها صرف ذلك القدر في الحج والاخرات تناب ذلك الشخص
 وشقها احدها لعدم بوجوب حفظ الآخر وجه الاحتقال الاخر وهو
 الاحتقال بما جرة النخل لا يخرج لأن الموصي انما يبيع نخل الربا على ذلك الشخص
 فاذ لم يقبل بيعت اليه المورثة كالواوحي لو احدث شي فرجه الموصي له فانه يكون
 للمورثة قطعا **قول** ولو لم يود النخل زيادة فلا قربات الا حرم من ادنى
 الحل فحمل ما لوله اقرب المواقيت **اقول** يريد من ذلك طرعا
 لا يورثي الي احد المواقيت ولا الي زيادة احد ما احتل فيه وجعل اقربها له
 بشي الاحرام من ادنى الحل لانه لا يجوز له دخول مكة الا حراما فيجب عليه انشا الاحرام
 قبل دخوله وان ادعى ادنى الحل ليس بميثاق ولا مجاز له فالمحكم بوجوب الاحرام
 فيه على خلاف الاصل والثاني انه محرم من موضع يكون بينه وبين مكة بقدر ما بين
 اقرب المواقيت اليها لان ذلك القدر من المسافة قد اشتركت جميع المواقيت في
 حرمة مجاوزته بغير احرام فتعين الاحرام منه **قول** وناسي الاحرام اذا اكمل
 المناسك تخريجه على راي **اقول** هذا قول الشيخ وقال ابرار بن بشر يبطل
 وعليه قضاء **قول** ولو احرم من غير فحل او صلاوة ناسيا نذرك واعاد
 الاحرام وايها المعتبر اشكال **اقول** يستلزم ان يكون المعتبر هو الاول
 لانه يقع فاعدا ولا منافاة بين ان يكون هو المصحب المبدي للذمة وبتحباب
 اعادة كالمنفرد اذا صلى وحده ثم وجد جماعة فانه يجب له اعادته العاجلة
 طلبا لفضل الجماعة مع انه قد رتب ذمته بالاول وفي الاسماء اعادة في الدال
 على عدم اعتبار **قول** ولو نوى الاحرام ولم يعين لاجا ولا حجرة او نواهها
 فالاقرب البطلان **اقول** مما استلزم ان احدهما انه نوى مطلق الاحرام
 ولم يعين حجرا ولا حجرة والثانيه احرم بالحج والعمرة معا واقرب القدرين عند المصنف
 البطلان فيها اما الاول فلان الحج والعمرة متغايران وكل واحد منهما افعال متلفاة
 من الشارع وحكم الاحرام لا يعللها بتغاير حكم الاخر ولا يتم التباين بينهما ولم يحصل

لعمري

بصرف من شأنه
 نسيان النية والنية
 او نسيانها اما النية
 والنية فلا يقدح في
 حقيقته الاحرام ولو
 ناسيا

عادي

وقت الاحرام وحرقه الى احوالها يستدعي من حقا ولم يثبت حصوله واما الثانية
فلنرى عن القرآن بين الشك في هويده على الفساد وخلاف الشيخ في ذلك حيث قال
في الاولي في المبسوط ان كان عليه احد من النصف اليه والآخر في ان كان في الشهر
الحج والغير كان في غيره ما قال في الحد في الثانية لا ينعقد احرامه الا
بالحج **قوله** والا قرب جوارح من النصف **قوله** اقرب المذهب عند
المصنف جواز الاحرام للمرأة في الحد من اتصال الجوارح ولانه يجوز لها ان تقبل
فيه فيكون الحوام فيه اما الاول فانها قسمة واما الثانية فلما روى حرم من الحيض
عن الصادق عليه السلام قال كل ثوب يصل منه فلا باس ان يحرم فيه وهذا هو
المفيد ذكره في كتاب لعلم النساء ومذهب ابراهيم بن محمد قال في الحيض
وهو اختيار ابن الجنييد **قوله** من حوامه او احدها على شكل **قوله**
يريد ان كل من دخل مكة وجعل عليه الاحرام الا من يتكبر في خروجه او يدخل بمشقة
مباح او شق له احرام قبل مضي شهر وهذا الشهر من حيي **قوله** في قاع الاحرام
او من احله منه يعني انه لو دخل بعد مضي شهر من حين احرامه واقل من شهر
حين الاحلال هل يجب عليه انشا الاحرام ام لا فيه اشكال فيناظر اطلاق النص
المعقل لكل منهما ويقتضيه احتمال الوجوب عموم النص لا العلى وجوب الاحرام على
كل من دخل في منه الشك في من حيي له اقل من شهر منذ احرامه والادخل بنتا لتمام
ففي الباقي دللنا على وجوب العموم واحتمال عدم اتصاله براءة الزم من الوجوب وظاهر
حكم الشيخ في المبسوط يدل على انه من حيث احكام الاقاليم فيه ولم ينبغي للمتنع بالعمرة الى
الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضي ما سلكه الى قوله فان خرج بغير احرام ثم عاد فان كان
عمرة في الشهر الذي خرج فيه لم يضره ان يدخل بغير احرام وان عمرة البهاية يخرج الى
الشهر دخلها محرما بالعمرة الى الحج ويكون العمرة الاخيرة هي التي يمتنع بها في الحج
قوله ولو اكل من حمة التمتع المندوبة ففيه جيب الحج **قوله** مشنوة
من انه عند الاحلال صار اعم من المحل في الحج ولاصاله براءة الزم وهو
قوله ابراهيم بن محمد ومن ان عم التمتع كما في قوله عليه السلام دخلنا مكة
في الحج وكنا او شقيل بن اصباع بحسب علمه السلام فيكون كما انه قد شرع فيه والحج

لله وبطلب بالشرع اتفاقا ولفعله تعاقدوا بالبيع والجمعة وهو اختيار الشيخ
 في النهاية وقول راجح وابن البراج قوله ويجوز لمن نوى الاحتراق
 مع دخول ملكه الطوان والعمى والتقصير وجعلها عمرة الفتح سالم بطلب فاذ لم ينفذ
 احواله قيل اما الاعتبار بالقصد اقول **القول المحكي بان الاعتبار**
بالقصد هو مند فيه يزاد ريش وما ذكر في الكتاب من اختيار البيع وقصد القصد
 المشروط **قوله** والمشتري طابع الحصر التحليل بالهدي وقايله الشرط جواز
 التحليل على رأي **قوله** انه لا يحد الحصر اذا كان قد شرط على ربه ان
 يملكه حيث يشاء ان يتحلل بالهدي ولا يقطع بالشرط وقايله الشرط عنده
 جواز تحلل المحصر بالهدي وهو قول الشيخ رحمه الله وقد ذهب ابو الجندب ايضا وقال
 السيد رحمه الله بطلية الشرط صحة ط الهدي كما قال عند ابوانه قول الشيخ عليه
 السبابة بقبول الرمي واشترط في قولهم على عيشة حتى ولا قايه لهذا الشرط
 الا لا يفي بما ذكرناه يعني سقوط الهدي **قوله** فان كان يرد اذ قد اتي صلى الله
 عليه وهو مند فيه يزاد ريش **قوله** المتعلق بما تحم على المحرم **قوله** والاقرب
 جواز تحليل الجوارح محلا اقول **قوله** وجه القرب في حيث انه لم يولد
 نفسه بل عزه الصغير وكان الموكلة هو الصغير الذي لا يعلق له بالاحرام وعياه
 المحلة التي كيد عنه ولا صالة الجوارح **قوله** وقاية على اشكال اقول **قوله** وجه التحليل
 من المقصود من كلام الاصحاب في ظاهر الظاهر في إقامة النكاح القوي على عقد
 محرم بحلل او محرم هكذا ذكر المصنف في كتاب الاصل حاشية بخطه ومن
 عموم اطلاق المنع وظهور هذا الاحتال في ذكره المصنف في كتبه الحاشية **قوله**
 فان كان المنكر المودة فالاقرب وجوب المهر **قوله** كذا اقول **قوله** يريد انه لو روي
 دفع العقد حالة الاوام وانكوت المرأة وجوب المهر كذا يريد **قوله** وذلك مع يمينها
 وعدم اليده وجه القرب انه قد بلغت مجموع المهر بحجر العقد وقد يتنقص
 الا بالطلاق فكأن له المطالبة به **قوله** الطيب مطلقا على رأي
 اقول **قوله** يريد انه تحم على المحرم الطيب مطلقا وهو قول السيد الفقيه
 والسيد وقته المقتنع والي الصالح وان رحمه الله سم اقول احط كما قلناه